الدولة والشعب والعقد الاجتماعي

دراسة في أسس الشرعية السياسية
ونظرية العقد الاجتماعي

تأليف

الدكتور بريك سعد بريك

المقدمة

تتناول مفهوم الدولة، وعلاقتها بالشعب، ومشكلة السلطة والشرعية، وكيف نشأت فكرة العقد الاجتماعي بوصفها محاولة لتفسير أساس الحكم وحقوق الأفراد وواجباتهم.

التمهيد: المفاهيم الأساسية

مفهوم الدولة ونشأتها.

مفهوم الشعب والأمة والمواطن.

السلطة والسيادة والشرعية.

مفهوم العقد الاجتماعي.

العلاقة بين الدولة والمجتمع.

تُعدّ الدولة من أبرز التنظيمات الإنسانية التي عرفها التاريخ، وأكثرها تأثيرًا في حياة الإنسان الفردية والجماعية؛ فهي الإطار الذي تنتظم داخله العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، ومن خلالها تُمارَس السلطة العامة، وتُسن القوانين، وتُحمى الحقوق، وتُدار المصالح العامة، ويُحافَظ على الأمن والاستقرار. وإذا كان الإنسان قد عرف منذ القدم أشكالًا متعددة من التجمع والتنظيم، فإن تطور المجتمعات البشرية أدى بصورة تدريجية إلى ظهور الدولة بوصفها تنظيمًا سياسيًا وقانونيًا يمتلك سلطة عامة على إقليم معين، ويقوم على جماعة بشرية مستقرة، ويهدف إلى تنظيم شؤون المجتمع وتحقيق مصالحه العامة.

غير أن وجود الدولة يثير منذ نشأتها عددًا من الأسئلة الجوهرية التي لا تزال حاضرة في الفكر السياسي حتى العصر الحديث: من أين تستمد الدولة سلطتها؟ وما مصدر شرعية الحاكم؟ ولماذا يقبل الأفراد الخضوع للقوانين والسلطات العامة؟ وهل سلطة الدولة مطلقة أم أن لها حدودًا لا يجوز تجاوزها؟ وما الحقوق التي يملكها الشعب في مواجهة السلطة؟ وما الواجبات التي تلتزم بها الدولة تجاه مواطنيها؟ وهل يمكن تصور علاقة سياسية مستقرة من غير وجود قدر من الاتفاق أو الرضا المتبادل بين الحاكم والمحكوم؟

وقد ارتبطت هذه الأسئلة ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الشعب؛ إذ لا يمكن دراسة الدولة بمعزل عن الجماعة البشرية التي تتكون منها. فالدولة ليست مجرد

مؤسسات وأجهزة وقوانين، وإنما هي في جوهرها تنظيم سياسي لجماعة من البشر تجمعهم رابطة قانونية وسياسية مشتركة، ويشتركون في إطار عام من الحقوق والواجبات. ومن هنا فإن العلاقة بين الدولة والشعب تمثل جوهر الحياة السياسية؛ لأن الدولة تمارس سلطتها باسم المجتمع ولتحقيق المصلحة العامة، بينما يشكل الشعب مصدرًا أساسيًا للشرعية السياسية في كثير من النظم الحديثة.

وتختلف طبيعة هذه العلاقة باختلاف التصورات السياسية والفلسفية التي سادت في كل عصر. ففي بعض النظم القديمة ارتبطت السلطة بشخص الحاكم أو بالسلالة الحاكمة أو بمبررات دينية، بينما تطور الفكر السياسي تدريجيًا نحو تصورات تجعل السلطة مرتبطة بالقانون والمجتمع والإرادة العامة. ومع نشوء الدولة الحديثة وتطور الفكر الدستوري، أصبح من الضروري وضع قيود على السلطة السياسية، وتحديد اختصاصاتها، وضمان حقوق الأفراد، وإيجاد آليات للمساءلة والمحاسبة، بحيث لا تتحول سلطة الدولة من وسيلة لتحقيق الصالح العام إلى أداة للاستبداد والسيطرة.

وفي هذا السياق برزت نظرية العقد الاجتماعي بوصفها واحدة من أهم النظريات التي حاولت تفسير أصل الدولة ومصدر السلطة السياسية وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وعلى الرغم من أن فكرة الاتفاق بين أفراد المجتمع والسلطة السياسية لها جذور فكرية أقدم من العصر الحديث، فإنها اكتسبت أهمية كبيرة في الفلسفة السياسية الأوروبية الحديثة، ولا سيما في القرنين السابع عشر والثامن عشر، عندما بدأت التصورات التقليدية للسلطة السياسية تتعرض للنقد، وبرزت أفكار الحرية الفردية والحقوق الطبيعية وسيادة الشعب.

وتقوم فكرة العقد الاجتماعي بصورة عامة على تصور مفاده أن الأفراد، في مرحلة ما من مراحل التطور السياسي، انتقلوا من حالة سابقة على وجود الدولة إلى حالة التنظيم السياسي، وأن هذا الانتقال لم يكن مجرد تحول عفوي، وإنما ارتبط بصورة من صور الاتفاق أو التعاقد الذي يحدد طبيعة السلطة وحدودها وحقوق الأفراد وواجباتهم. وعلى الرغم من أن الفلاسفة لم يتفقوا على حقيقة هذه الحالة السابقة ولا على طبيعة العقد ونتائجه، فإنهم اشتركوا في محاولة الإجابة عن سؤال أساسي هو: ما الأساس الذي يجعل السلطة السياسية مشروعة وملزمة للأفراد؟

وقد قدم توماس هوبز تصورًا للعقد الاجتماعي انطلق من رؤيته المتشائمة لطبيعة الحياة في غياب سلطة سياسية قوية، حيث رأى أن غياب السلطة المركزية يؤدي إلى حالة من الصراع وعدم الأمن، ولذلك احتاج الأفراد إلى إنشاء سلطة قادرة على حفظ النظام ومنع الفوضى. وفي تصوره تنتقل قدر كبير من السلطة إلى الحاكم أو السلطة السيادية مقابل توفير الأمن والاستقرار.

أما جون لوك فقد قدم تصورًا مختلفًا، إذ ربط نشوء السلطة السياسية بحماية الحقوق الطبيعية للإنسان، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والملكية. ومن ثم فإن الدولة، وفق هذا التصور، لا تمتلك سلطة مطلقة، وإنما تُمارس سلطتها من أجل تحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها. وإذا انحرفت السلطة عن هذه الغاية وأصبحت معتدية على حقوق الناس، فإن شرعيتها تصبح موضع مساءلة.

ثم جاء جان جاك روسو ليعطي للإرادة العامة مكانة مركزية في نظريته السياسية، حيث رأى أن المجتمع السياسي ينبغي أن يقوم على إرادة مشتركة تتجه نحو تحقيق المصلحة العامة، وأن السيادة لا ينبغي أن تكون ملكًا لفرد

أو فئة، وإنما للشعب بوصفه صاحب الإرادة العامة. وقد كان لأفكاره أثر بالغ في تطور مفاهيم السيادة الشعبية والديمقراطية والمواطنة والمشاركة السياسية.

ومن خلال هذه التصورات المختلفة يتضح أن نظرية العقد الاجتماعي ليست نظرية واحدة ذات مضمون محدد، وإنما هي مجموعة من التصورات الفلسفية التي اختلف أصحابها في تفسير طبيعة الإنسان، وحالة ما قبل الدولة، ومصدر السلطة، ومدى حرية الفرد، وحدود سلطة الدولة، وحق المجتمع في مقاومة السلطة أو تغييرها. ومع ذلك، فقد أسهمت هذه النظرية بصورة كبيرة في نقل النقاش السياسي من سؤال: «من يحكم؟» إلى سؤال أكثر عمقًا: «لماذا يحق له أن يحكم؟»، وهو تحول كان له أثر كبير في تطور الفكر الدستوري والسياسي الحديث.

وقد انعكست أفكار العقد الاجتماعي على تطور مجموعة من المبادئ السياسية والقانونية التي أصبحت من السمات الأساسية للدولة الحديثة، مثل سيادة القانون، والمواطنة، والحقوق والحريات العامة، والمساواة أمام القانون، وتقييد السلطة، والفصل بين السلطات، والمساءلة السياسية، والانتخابات، والتمثيل النيابي. وبذلك انتقلت العلاقة بين الدولة والمواطن من مجرد علاقة تقوم على الخضوع للسلطة إلى علاقة أكثر تركيبًا تقوم على الحقوق والواجبات المتبادلة.

فالدولة، وفق التصور الحديث، ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة لتنظيم المجتمع وتحقيق مصالحه وحماية أفراده. ومن ثم فإن شرعية الدولة لا ترتبط فقط بامتلاكها القوة المادية أو قدرتها على فرض القانون، وإنما ترتبط كذلك بمدى التزامها بالقواعد الدستورية والقانونية، وقدرتها على تحقيق

العدالة، وحماية الحقوق، وتوفير الأمن والخدمات، وتحقيق قدر مناسب من المساواة وتكافؤ الفرص.

وفي المقابل، فإن الشعب أو المواطن لا يمكن أن يُنظر إليه باعتباره مجرد طرف يتلقى الخدمات والقرارات من الدولة، بل هو شريك في الحياة العامة، وله حقوق وعليه واجبات. ومن أبرز هذه الواجبات احترام القانون، والمحافظة على الممتلكات العامة، والمساهمة في تحمل الأعباء العامة، والمشاركة الإيجابية في المجتمع، بينما تشمل حقوقه الحريات الأساسية، والمساواة، والكرامة الإنسانية، والمشاركة السياسية، والحماية القانونية، والحق في الحصول على الخدمات العامة وفق القواعد التي يحددها النظام القانوني.

ومن هنا تظهر أهمية مفهوم العقد الاجتماعي باعتباره إطارًا فكريًا لتحليل هذه العلاقة المتبادلة. فالعقد الاجتماعي في مفهومه السياسي المعاصر لا يعني بالضرورة وجود وثيقة مكتوبة وقّعها جميع أفراد المجتمع، وإنما يمكن النظر إليه باعتباره مجموعة المبادئ والقواعد والقيم التي تحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتوضح ما للدولة من صلاحيات وما على المواطنين من التزامات، وما لهم من حقوق وحريات، وما هي الآليات التي تضمن احترام هذه الحقوق ومساءلة السلطة.

وفي هذا الإطار يأتي الدستور في الدولة الحديثة بوصفه أحد أهم التعبيرات القانونية عن التوافق السياسي والاجتماعي؛ فهو يحدد شكل الدولة ونظام الحكم، وينظم السلطات العامة واختصاصاتها، ويقرر الحقوق والحريات، ويضع المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم العلاقة بين الدولة والمواطن. ومن ثم يمكن النظر إلى الدستور، في بعض جوانبه، باعتباره تجسيدًا قانونيًا

لمبادئ العقد الاجتماعي، وإن كان مفهوم العقد الاجتماعي أوسع من مجرد النص الدستوري.

ولا تقتصر دراسة الدولة والشعب والعقد الاجتماعي على الفلسفة السياسية أو القانون الدستوري، وإنما تمتد إلى علم الاجتماع والاقتصاد والأخلاق والتاريخ؛ لأن استقرار الدولة لا يعتمد على المؤسسات السياسية وحدها، وإنما يتأثر أيضًا بمستوى العدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروة، ودرجة الثقة بين المواطنين والمؤسسات، ومدى الشعور بالانتماء والمواطنة، وقدرة الدولة على الاستجابة للاحتياجات الأساسية للمجتمع.

وتظهر أهمية هذه الجوانب بصورة خاصة في المجتمعات التي تعاني من ضعف الثقة بين الدولة والمواطن، أو من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي، أو انتشار الفساد، أو ضعف المشاركة السياسية. ففي مثل هذه الحالات قد يتعرض العقد الاجتماعي إلى حالة من التآكل، عندما يشعر المواطن بأن الدولة لا تقوم بالالتزامات المتوقعة منها، أو عندما ترى الدولة أن المواطنين لا يؤدون واجباتهم ولا يلتزمون بالقانون.

كما أن العصر الحديث فرض تحديات جديدة على العلاقة بين الدولة والشعب. فقد أدت العولمة والثورة التكنولوجية وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي إلى تغيير طبيعة العلاقة بين المواطن والسلطة. وأصبح المواطن أكثر قدرة على الوصول إلى المعلومات والتعبير عن رأيه ومناقشة السياسات العامة ومراقبة أداء المؤسسات، كما أصبحت الدولة تواجه تحديات تتعلق بحماية الأمن الوطني والخصوصية والمعلومات ومواجهة الأخبار المضللة والجرائم الإلكترونية، مع ضرورة المحافظة في الوقت نفسه على الحقوق والحريات الأساسية.

ومن القضايا المهمة كذلك مسألة التوازن بين الأمن والحرية؛ فالدولة تحتاج إلى سلطة تمكنها من حماية المجتمع ومواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، لكن هذه السلطة يجب ألا تتحول إلى مبرر لإهدار الحقوق والحريات. وفي المقابل، فإن ممارسة الحريات لا تعني غياب المسؤولية أو رفض القانون، وإنما ينبغي أن تتم في إطار يحقق التوازن بين حقوق الفرد والمصلحة العامة.

ولا يمكن تناول موضوع العقد الاجتماعي دون التوقف عند الفكر السياسي الإسلامي، الذي قدم بدوره مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتنظيم السلطة وعلاقة الحاكم بالمحكوم. فقد عرف الفكر الإسلامي مفهوم البيعة، واهتم بمبدأ الشورى، وأكد على العدل، وربط الحكم بالمسؤولية، وتناول الفقهاء مسألة حقوق ولي الأمر وحقوق الرعية وواجبات كل طرف. كما أكد التراث السياسي الإسلامي على أن السلطة ليست ملكًا شخصيًا للحاكم، وإنما ترتبط بمسؤولية إقامة العدل وحفظ مصالح الناس وصيانة النظام العام.

ومن المهم عند المقارنة بين مفهوم العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الغربي والمفاهيم السياسية الإسلامية ألا يتم إلغاء الفروق التاريخية والفلسفية بين السياقين، وإنما ينبغي إجراء المقارنة بصورة علمية دقيقة، تبحث عن نقاط الالتقاء والاختلاف، دون إسقاط مفهوم على آخر بصورة تعسفية. فالعقد الاجتماعي نشأ في سياق فلسفي وسياسي محدد، بينما نشأت البيعة والشورى وغيرها من المفاهيم الإسلامية ضمن منظومة عقدية وتشريعية وحضارية مختلفة.

ومن ناحية أخرى، فإن مفهوم العقد الاجتماعي في العصر الراهن أصبح مرتبطًا بصورة وثيقة بمفهوم الثقة العامة. فالدولة التي تحظى بثقة مواطنيها تكون أكثر قدرة على تنفيذ السياسات العامة، وتحقيق الاستقرار، وتشجيع

المواطنين على التعاون والالتزام بالقانون. أما عندما تتراجع الثقة، فقد تظهر حالة من الاغتراب السياسي والاجتماعي، ويزداد الشعور بعدم العدالة، وتتراجع المشاركة العامة، وتصبح العلاقة بين المواطن والدولة قائمة على الشك والصراع بدلًا من التعاون والمسؤولية المشتركة.

ومن ثم فإن تجديد العقد الاجتماعي لا يعني بالضرورة إنشاء عقد جديد بالمعنى الحرفي، وإنما يعني إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس أكثر عدلًا ووضوحًا، بحيث تكون السلطة خاضعة للقانون، والمواطن متمتعًا بحقوقه ومؤديًا لواجباته، وتكون المؤسسات العامة مسؤولة أمام المجتمع، وتتوفر آليات فعالة للمساءلة والمشاركة، ويصبح تحقيق المصلحة العامة هدفًا مشتركًا بين الدولة والمواطن.

وانطلاقًا من ذلك، فإن دراسة موضوع «الدولة والشعب والعقد الاجتماعي» تكتسب أهمية علمية وعملية كبيرة؛ لأنها تبحث في واحدة من أهم القضايا التي تحدد طبيعة النظام السياسي واستقرار المجتمع. كما أنها تتيح فهم التطور التاريخي والفلسفي لفكرة السلطة السياسية، وتحليل طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن، والكشف عن الأسس التي تقوم عليها الشرعية السياسية، ودراسة الحدود التي ينبغي أن تقف عندها سلطة الدولة، والحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها الشعب، والواجبات التي تقع على عاتق الطرفين.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى دراسة الدولة باعتبارها مؤسسة سياسية وقانونية واجتماعية، ودراسة الشعب باعتباره عنصرًا أساسيًا في تكوين الدولة ومصدرًا مهمًا من مصادر الشرعية السياسية في النظم الحديثة، ثم تحليل نظرية العقد الاجتماعي من خلال أهم روادها واتجاهاتها، وبيان أثرها في نشأة الدولة الدستورية وتطور مفاهيم المواطنة والحقوق والحريات، مع

الوقوف على بعض المفاهيم المقابلة أو المتقاطعة معها في الفكر السياسي الإسلامي.

كما يسعى البحث إلى تجاوز القراءة التاريخية للنظرية، والنظر في مدى قدرتها على تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع في العصر الحديث، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية المتزايدة. فالسؤال لم يعد فقط عن كيفية نشأة الدولة، وإنما أصبح كذلك عن كيفية استمرار شرعيتها، وكيف تحافظ على ثقة مواطنيها، وكيف تحقق التوازن بين متطلبات النظام العام وحقوق الإنسان، وكيف تبني علاقة مستقرة تقوم على التعاون والمساءلة والمسؤولية المشتركة.

وبذلك يمكن القول إن جوهر العقد الاجتماعي المعاصر يتمثل في بناء علاقة متوازنة بين الدولة والشعب؛ فلا دولة قوية ومستقرة من دون مجتمع يشعر بالانتماء والعدالة ويحظى بحقوقه الأساسية، ولا مجتمع قادر على تحقيق الاستقرار والتنمية من دون دولة مؤسسات قوية، تحكمها القوانين، وتحمي الحقوق، وتوفر الأمن، وتعمل على تحقيق المصلحة العامة. ومن هنا فإن قوة الدولة الحقيقية لا تكمن في مجرد امتلاك أدوات السلطة، وإنما في قدرتها على تحويل السلطة إلى مسؤولية، والقانون إلى عدالة، والمؤسسات إلى خدمة عامة، والمواطنة إلى شراكة حقيقية في بناء المجتمع.

وعلى هذا الأساس، يتناول هذا البحث مفهوم الدولة والشعب والعقد الاجتماعي في إطار متكامل، يجمع بين التحليل التاريخي والفلسفي والسياسي والقانوني والاجتماعي، بهدف الوصول إلى فهم أعمق للعلاقة التي تربط المواطن بالدولة، وبيان الأسس التي يمكن من خلالها بناء عقد اجتماعي متوازن يحقق الاستقرار السياسي، ويحمي الحقوق والحريات،

ويعزز العدالة والمواطنة، ويؤسس لعلاقة قائمة على الثقة والمسؤولية المتبادلة، بما يتلاءم مع متطلبات الدولة الحديثة وتحديات المستقبل.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في محاولة فهم طبيعة العلاقة التي تربط الدولة بالشعب، والأساس الذي تستند إليه هذه العلاقة من الناحية السياسية والقانونية والاجتماعية، ومدى إمكانية تفسيرها في ضوء مفهوم العقد الاجتماعي.

فالدولة الحديثة لم تعد مجرد سلطة تفرض القوانين وتحافظ على الأمن، وإنما أصبحت مؤسسة متعددة الوظائف، تتولى مسؤوليات اقتصادية واجتماعية وتعليمية وصحية وتنموية، فضلًا عن مسؤوليتها الأساسية في حماية الحقوق والحريات وتحقيق الأمن وسيادة القانون. وفي المقابل، لم يعد المواطن مجرد فرد يخضع لسلطة الدولة، وإنما أصبح طرفًا فاعلًا في الحياة العامة، له حقوق دستورية وقانونية، وعليه واجبات ومسؤوليات تجاه الدولة والمجتمع.

ومن هنا تبرز إشكالية أساسية تتمثل في السؤال عن طبيعة الأساس الذي تقوم عليه العلاقة بين الدولة والشعب: هل تقوم هذه العلاقة على القوة والإلزام القانوني وحدهما، أم أنها تحتاج إلى قدر من الرضا والثقة والقبول الاجتماعي؟ وما حدود سلطة الدولة في مواجهة حقوق الأفراد وحرياتهم؟

وما حدود حقوق المواطن في مواجهة مقتضيات النظام العام والمصلحة العامة؟

كما تبرز مشكلة أخرى تتعلق بمفهوم الشرعية السياسية؛ إذ قد تمتلك الدولة مؤسسات دستورية وقوانين نافذة، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة وجود قبول اجتماعي كامل بسياساتها أو مؤسساتها. ولذلك فإن الشرعية في الدولة المعاصرة تتجاوز مجرد وجود النصوص القانونية إلى مسائل أخرى، مثل العدالة، والمساواة، والمشاركة السياسية، والمساءلة، والثقة العامة، والقدرة على تحقيق المصالح الأساسية للمجتمع.

ويثير ذلك بدوره سؤالًا حول مدى صلاحية نظرية العقد الاجتماعي، التي ظهرت في سياق تاريخي وفلسفي معين، لتفسير العلاقات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة. وهل ما زالت أفكار هوبز ولوك وروسو قادرة على تقديم إطار مناسب لفهم العلاقة بين الدولة والمواطن في ظل الدولة الدستورية الحديثة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والعولمة، والثورة الرقمية؟

كما يطرح البحث مسألة المقارنة بين نظرية العقد الاجتماعي وبعض المفاهيم السياسية في الفكر الإسلامي، ولا سيما البيعة والشورى والعدل ومسؤولية الحاكم وحقوق الرعية؛ وذلك من أجل معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين هذه التصورات، دون إغفال الاختلاف في السياقات الفكرية والتاريخية التي نشأت فيها.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين الدولة والشعب، وما الأسس السياسية والقانونية والاجتماعية التي يقوم عليها العقد الاجتماعي، وما مدى قدرته على تحقيق التوازن بين سلطة الدولة وحقوق المواطنين في الدولة المعاصرة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

ما المقصود بالدولة، وما أهم عناصرها وخصائصها؟

ما المقصود بالشعب، وما علاقته بمفهوم المواطنة؟

ما مصادر الشرعية السياسية في الدولة الحديثة؟

كيف نشأت نظرية العقد الاجتماعي، وما أهم مراحل تطورها؟

ما أهم الاختلافات بين تصورات هوبز ولوك وروسو للعقد الاجتماعي؟

كيف أثرت نظرية العقد الاجتماعي في تطور الدولة الدستورية الحديثة؟

ما طبيعة الحقوق والواجبات المتبادلة بين الدولة والمواطن؟

ما العلاقة بين العقد الاجتماعي وسيادة القانون والحقوق والحريات؟

ما أوجه التشابه والاختلاف بين العقد الاجتماعي وبعض مفاهيم الفكر السياسي الإسلامي؟

ما أبرز التحديات التي تواجه العقد الاجتماعي في الدولة المعاصرة؟

كيف يمكن إعادة بناء علاقة أكثر توازنًا وثقة بين الدولة والشعب؟

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله؛ فالعلاقة بين الدولة والشعب تمثل أساس الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما أن طبيعة هذه العلاقة تؤثر بصورة مباشرة في قدرة الدولة على تحقيق التنمية وحماية الحقوق والحريات والمحافظة على الأمن والنظام العام.

وتتضح أهمية البحث في عدة جوانب:

1. الأهمية العلمية

يسهم البحث في دراسة أحد الموضوعات المركزية في الفكر السياسي، وهو موضوع العلاقة بين السلطة والمجتمع، من خلال الربط بين مفهوم الدولة ومفهوم الشعب ونظرية العقد الاجتماعي.

كما يحاول تقديم معالجة تجمع بين عدة مجالات معرفية، تشمل الفلسفة السياسية، والقانون الدستوري، وعلم الاجتماع السياسي، والفكر السياسي الإسلامي، بما يساعد على تقديم رؤية أكثر شمولًا للموضوع.

2. الأهمية السياسية

تساعد دراسة العقد الاجتماعي على فهم الأسس التي تقوم عليها شرعية السلطة السياسية، وحدود ممارسة الدولة لسلطاتها، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

كما تساعد على فهم أهمية المشاركة السياسية والمساءلة والرقابة وسيادة القانون في تحقيق الاستقرار السياسي.

3. الأهمية القانونية

تظهر أهمية البحث من الناحية القانونية في ارتباط العقد الاجتماعي بمفاهيم الدستور، وسيادة القانون، والحقوق والحريات العامة، والفصل بين السلطات، والمساءلة، والرقابة على أعمال السلطة.

كما يساهم البحث في توضيح أن ممارسة السلطة العامة ينبغي أن تتم في إطار قانوني يحقق التوازن بين مقتضيات المصلحة العامة والحقوق الفردية.

4. الأهمية الاجتماعية

لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي من دون وجود درجة مناسبة من الثقة بين الدولة والمجتمع. ولذلك فإن دراسة العقد الاجتماعي تساعد على فهم أسباب قوة أو ضعف العلاقة بين المؤسسات العامة والمواطنين.

كما أن العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والشعور بالانتماء تعد عوامل مهمة في استقرار المجتمع وتعزيز الثقة في الدولة.

5. الأهمية الفكرية

يتيح البحث دراسة وتحليل أفكار عدد من أبرز فلاسفة السياسة، وعلى رأسهم هوبز ولوك وروسو، والوقوف على اختلافاتهم في تفسير أصل الدولة وطبيعة السلطة ومفهوم الحرية.

كما يفتح المجال لدراسة بعض المفاهيم السياسية في التراث الإسلامي ومقارنتها بصورة علمية بنظرية العقد الاجتماعي.

6. الأهمية المعاصرة

تزداد أهمية الموضوع في ظل التحولات التي تشهدها الدول والمجتمعات الحديثة، وما يصاحبها من تحديات تتعلق بالعدالة الاجتماعية، والثقة في المؤسسات، والمشاركة السياسية، والحقوق والحريات، والتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي.

ومن ثم فإن البحث لا يقتصر على دراسة نظرية تاريخية، وإنما يحاول بيان مدى إمكانية الاستفادة من مفهوم العقد الاجتماعي في فهم مشكلات الدولة والمجتمع في العصر الراهن.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، من أهمها:

تحديد مفهوم الدولة وبيان عناصرها الأساسية وخصائصها وأهم وظائفها.

دراسة مفهوم الشعب وبيان علاقته بالدولة والمواطنة والشرعية السياسية.

توضيح مفهوم السلطة السياسية ومصادر شرعيتها وحدودها.

التعريف بنظرية العقد الاجتماعي وبيان ظروف نشأتها وتطورها التاريخي والفلسفي.

تحليل أفكار أبرز منظري العقد الاجتماعي، وخاصة هوبز ولوك وروسو.

بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الاتجاهات المختلفة في تفسير العقد الاجتماعي.

دراسة أثر نظرية العقد الاجتماعي في تطور الفكر الدستوري والسياسي الحديث.

تحليل العلاقة بين الحقوق والواجبات المتبادلة بين الدولة والمواطن.

بيان العلاقة بين العقد الاجتماعي وسيادة القانون والحقوق والحريات العامة.

دراسة بعض المفاهيم السياسية في الفكر الإسلامي المرتبطة بعلاقة الحاكم بالمحكوم، كالبيعة والشورى والعدل.

إجراء مقارنة علمية بين نظرية العقد الاجتماعي وبعض المفاهيم السياسية الإسلامية، مع مراعاة اختلاف السياقات الفكرية والتاريخية.

دراسة التحديات المعاصرة للعقد الاجتماعي في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

بحث سبل تعزيز الثقة بين الدولة والمواطن وتحقيق علاقة أكثر توازنًا بين السلطة والحقوق.

الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير العلاقة بين الدولة والشعب على أساس القانون والعدالة والمشاركة والمسؤولية.

منهج البحث

يعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع وتعدد أبعاده، وذلك على النحو الآتي:

1. المنهج الوصفي

يُستخدم المنهج الوصفي في تعريف المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها البحث، مثل الدولة، والشعب، والسلطة، والسيادة، والشرعية، والمواطنة، والعقد الاجتماعي.

كما يستخدم في وصف طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الدولة الحديثة.

2. المنهج التاريخي

يستفيد البحث من المنهج التاريخي في تتبع تطور مفهوم الدولة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتطور فكرة العقد الاجتماعي منذ جذورها الأولى حتى ظهورها بصورة واضحة في الفكر السياسي الحديث.

كما يساعد هذا المنهج على فهم الظروف السياسية والاجتماعية التي أسهمت في ظهور أفكار هوبز ولوك وروسو.

3. المنهج التحليلي

يعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة النصوص والأفكار السياسية والفلسفية، وتحليل مضمون نظرية العقد الاجتماعي ومبادئها الأساسية، وبيان آثارها على مفهوم الدولة والسلطة والحقوق والحريات.

كما يستخدم في تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة بين الدولة والشعب.

4. المنهج المقارن

يستخدم المنهج المقارن للموازنة بين الاتجاهات المختلفة في نظرية العقد الاجتماعي، وخاصة تصورات هوبز ولوك وروسو.

كما يستخدم للمقارنة بين بعض مفاهيم العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الغربي وبعض المفاهيم السياسية في الفكر الإسلامي، مع مراعاة الاختلافات الفكرية والتاريخية بين السياقات المختلفة.

5. المنهج النقدي

يستفيد البحث من المنهج النقدي في تقييم بعض الافتراضات التي تقوم عليها نظرية العقد الاجتماعي، وبيان جوانب القوة والقصور فيها، ومدى صلاحيتها لتفسير العلاقة بين الدولة والشعب في العصر الحديث.

ولا يهدف النقد إلى رفض النظرية أو قبولها بصورة مطلقة، وإنما إلى محاولة فهمها بصورة موضوعية، وتحديد المجالات التي يمكن الاستفادة منها فيها.

6. التكامل المنهجي

نظرًا إلى أن موضوع البحث يجمع بين أبعاد سياسية وقانونية وفلسفية واجتماعية، فإن الدراسة تعتمد على التكامل بين المناهج السابقة، بحيث لا يتم التعامل مع الدولة باعتبارها مجرد مؤسسة سياسية، وإنما باعتبارها ظاهرة مركبة تتداخل فيها عناصر القانون والسياسة والمجتمع والثقافة والاقتصاد.

ومن خلال هذا التكامل يسعى البحث إلى الوصول إلى تصور شامل للعلاقة بين الدولة والشعب، ومدى إمكانية بناء عقد اجتماعي يقوم على الشرعية والعدل وسيادة القانون والحقوق والواجبات المتبادلة.

الدراسات السابقة

تناولت الأدبيات السياسية والفلسفية والقانونية موضوع الدولة والعقد الاجتماعي من زوايا متعددة، ويمكن تصنيف أهم الاتجاهات السابقة إلى عدة مجالات.

أولًا: الدراسات الفلسفية لنظرية العقد الاجتماعي

ركزت مجموعة كبيرة من الدراسات على تحليل كتابات هوبز ولوك وروسو، باعتبارهم أبرز ممثلي النظرية في صورتها الحديثة.

وقد اهتمت هذه الدراسات بمناقشة مفهوم الحالة الطبيعية، وطبيعة الإنسان، ومصدر السلطة السياسية، ومفهوم الحرية، والسيادة، والإرادة العامة، وحق المقاومة.

ثانيًا: الدراسات المتعلقة بالدولة والشرعية السياسية

تناولت دراسات أخرى مفهوم الدولة الحديثة وعلاقتها بالشرعية السياسية، وركزت على الدستور وسيادة القانون والمؤسسات السياسية والمشاركة الشعبية باعتبارها عناصر أساسية في بناء الشرعية.

ثالثًا: الدراسات القانونية والدستورية

اهتمت الدراسات القانونية بالعلاقة بين العقد الاجتماعي والدستور، وبحقوق الإنسان والحريات العامة، والفصل بين السلطات، والرقابة على السلطة، ومبدأ سيادة القانون.

رابعًا: الدراسات الاجتماعية والسياسية

ركزت هذه الدراسات على مفهوم الثقة السياسية والاجتماعية، وعلاقة المواطنين بالمؤسسات العامة، وأثر العدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة السياسية في استقرار الدولة.

خامسًا: الدراسات المتعلقة بالفكر السياسي الإسلامي

ناقشت العديد من الدراسات مفهوم البيعة والشورى والعدل وحقوق الرعية ومسؤولية الحاكم، وحاول بعضها مقاربة هذه المفاهيم مع النظريات السياسية الحديثة.

موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة

يتميز هذا البحث بمحاولة الجمع بين هذه الاتجاهات المختلفة في دراسة واحدة، بحيث لا يتم تناول العقد الاجتماعي باعتباره نظرية فلسفية مجردة، وإنما باعتباره مدخلًا لتحليل العلاقة المتبادلة بين الدولة والشعب.

كما يسعى البحث إلى الربط بين الجانب الفلسفي لنظرية العقد الاجتماعي والجانب القانوني المتمثل في الدستور وسيادة القانون، والجانب الاجتماعي

المتمثل في الثقة والمشاركة والعدالة، مع دراسة بعض المفاهيم السياسية الإسلامية ذات الصلة.

ومن ثم فإن القيمة المضافة للبحث تتمثل في تقديم معالجة متعددة الأبعاد لمفهوم العقد الاجتماعي، وربطه بالتحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في العصر المعاصر.

الفصل الأول: نشأة الدولة وتطور مفهومها

الدولة في الفكر القديم.

الدولة في الفكر الإسلامي.

الدولة في الفكر السياسي الحديث.

عناصر الدولة: الشعب، الإقليم، السلطة والسيادة.

الدولة القانونية والدولة المدنية.

الدولة ومبدأ سيادة القانون.

تمهيد

تُعد الدولة من أهم التنظيمات السياسية والقانونية التي عرفها الإنسان، وهي الإطار الذي تنتظم داخله حياة الجماعة البشرية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية. وقد ارتبط ظهور الدولة بحاجة الإنسان إلى تنظيم حياته الجماعية، وتحقيق الأمن والاستقرار، وحماية المصالح المشتركة، وتسوية المنازعات، ووضع قواعد ملزمة تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بالسلطة العامة.

ولم تظهر الدولة بصورتها الحديثة دفعة واحدة، وإنما مرت بمراحل تاريخية وفكرية طويلة، اختلفت خلالها أشكال السلطة السياسية وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم. فقد عرفت المجتمعات القديمة صورًا مختلفة من التنظيم السياسي، ثم تطور مفهوم الدولة في الحضارة الإسلامية ضمن إطار خاص يجمع بين السلطة والشريعة والمصلحة والعدل والشورى، ثم شهد الفكر السياسي الأوروبي تحولات عميقة أسهمت في ظهور الدولة الحديثة، وصولًا إلى الدولة الدستورية والقانونية المعاصرة.

ويكتسب البحث في نشأة الدولة وتطور مفهومها أهمية خاصة في دراسة العقد الاجتماعي؛ لأن فهم طبيعة العلاقة بين الدولة والشعب يتطلب أولًا فهم

الكيفية التي تطور بها مفهوم الدولة، والأسس التي قامت عليها السلطة السياسية، والعوامل التي أدت إلى انتقالها من سلطة شخصية أو مطلقة إلى سلطة مؤسسية مقيدة بالقانون.

وسيتناول هذا الفصل نشأة الدولة وتطور مفهومها من خلال ستة مباحث رئيسة: الدولة في الفكر القديم، والدولة في الفكر الإسلامي، والدولة في الفكر السياسي الحديث، وعناصر الدولة، والدولة القانونية والدولة المدنية، ثم الدولة ومبدأ سيادة القانون.

المبحث الأول

الدولة في الفكر القديم

المطلب الأول: مفهوم الدولة في الحضارات القديمة

لم تكن الدولة في الحضارات القديمة تحمل المفهوم القانوني والسياسي ذاته الذي تحمله الدولة الحديثة، إلا أن المجتمعات القديمة عرفت أشكالًا متقدمة من التنظيم السياسي والإداري.

فقد ظهرت في الحضارات المصرية القديمة وبلاد الرافدين والهند والصين وغيرها أنظمة سياسية مركزية، كان الحاكم فيها يمثل مركز السلطة، وتقوم الإدارة على تنظيم الجيش والضرائب والقضاء وشؤون الزراعة والتجارة والأمن.

وفي مصر القديمة، على سبيل المثال، ظهرت سلطة مركزية قوية ارتبطت بشخص الفرعون، وكانت الدولة تعتمد على جهاز إداري واسع يتولى إدارة الأراضي والموارد وتنظيم أعمال الري والزراعة وجمع الضرائب والمحافظة على الأمن.

أما في بلاد الرافدين فقد ظهرت مدن ودول متعددة، ثم تطورت بعض الكيانات السياسية إلى ممالك وإمبراطوريات واسعة. وظهرت قواعد قانونية مكتوبة، ومن أشهر الأمثلة على ذلك شريعة حمورابي، التي تمثل نموذجًا مبكرًا لمحاولة تنظيم العلاقات الاجتماعية والقانونية من خلال قواعد مكتوبة.

وتكشف هذه النماذج القديمة عن حقيقة مهمة، وهي أن الإنسان أدرك منذ وقت مبكر أن المجتمع يحتاج إلى سلطة مركزية وقواعد منظمة للحياة العامة، وإن كان مفهوم السلطة في تلك المجتمعات مختلفًا عن مفهوم السلطة في الدولة الحديثة.

المطلب الثاني: الدولة عند اليونان

يمثل الفكر اليوناني مرحلة مهمة في تطور التفكير السياسي؛ لأن الفلاسفة اليونانيين لم يكتفوا بوصف الدولة، وإنما حاولوا البحث في طبيعتها ووظيفتها والغاية التي ينبغي أن تحققها.

وقد كانت المدينة-الدولة أو "Polis" هي الوحدة السياسية الأساسية في اليونان القديمة. وكانت المدينة تجمع بين السكان والإقليم والمؤسسات السياسية والدينية والعسكرية، وكان مفهوم المواطنة مرتبطًا بالمشاركة في الحياة العامة.

ومن أبرز الفلاسفة الذين تناولوا الدولة أفلاطون وأرسطو.

أولًا: أفلاطون والدولة المثالية

تناول أفلاطون مفهوم الدولة بصورة خاصة في كتابه "الجمهورية"، حيث بحث في طبيعة العدالة وفي النظام السياسي الأفضل.

وقد رأى أفلاطون أن الدولة تنشأ بسبب عدم قدرة الإنسان على الاكتفاء بنفسه، وحاجته إلى الآخرين لإشباع حاجاته المختلفة. ومن ثم تنشأ الجماعة السياسية نتيجة تقسيم العمل وتعاون الأفراد.

وقسم أفلاطون المجتمع المثالي إلى طبقات أو فئات، لكل فئة وظيفة محددة، ورأى أن تحقيق العدالة يتطلب أن يقوم كل فرد بالوظيفة التي تتناسب مع طبيعته وقدراته.

وقد ارتبط تصوره للدولة بفكرة أن الحكم ينبغي أن يكون في يد من يمتلك المعرفة والحكمة، ولذلك اشتهرت رؤيته بفكرة الفيلسوف الحاكم.

ومع أهمية هذا التصور تاريخيًا، فإنه تعرض لاحقًا لانتقادات بسبب محدودية المشاركة السياسية فيه، وبسبب ميله إلى إعطاء السلطة لفئة محددة ترى نفسها أكثر قدرة على معرفة المصلحة العامة.

ثانيًا: أرسطو والدولة

يعد أرسطو من أكثر الفلاسفة تأثيرًا في الفكر السياسي، وقد تناول الدولة في كتابه "السياسة".

ورأى أرسطو أن الإنسان حيوان سياسي، وأن الإنسان بطبيعته يميل إلى العيش في مجتمع سياسي. ووفقًا لتصوره، تبدأ الحياة الاجتماعية من الأسرة، ثم تتطور إلى القرية، ثم تصل إلى الدولة أو المدينة، التي تمثل التنظيم السياسي الأكثر اكتمالًا.

ويرى أرسطو أن الدولة لا تهدف فقط إلى توفير الحياة، وإنما تهدف إلى توفير الحياة الصالحة؛ أي الحياة التي يستطيع فيها الإنسان ممارسة الفضيلة وتحقيق الخير.

كما اهتم أرسطو بتصنيف أنظمة الحكم، فميز بين صور للحكم يمكن أن تهدف إلى المصلحة العامة، وصور منحرفة تهدف إلى مصلحة الحاكم أو الفئة الحاكمة.

ومن أهم إسهاماته أنه جعل دراسة النظام السياسي مرتبطة بطبيعة المجتمع، وبالطبقات الاجتماعية، وبالقوانين، وبمشاركة المواطنين.

المطلب الثالث: الدولة في الفكر الروماني

أسهم الفكر الروماني في تطوير المفاهيم المتعلقة بالقانون والمواطنة والإدارة العامة، وكان للقانون الروماني أثر كبير في تطور الفكر القانوني الأوروبي لاحقًا.

وقد ارتبط مفهوم الدولة في روما بمفاهيم مثل الجمهورية والمواطنة والقانون.

وكان الرومان أكثر اهتمامًا من اليونانيين بالجانب القانوني والتنظيم المؤسسي، وقد طوروا نظمًا إدارية وقضائية واسعة.

كما تطور لديهم مفهوم المواطنة تدريجيًا، حتى أصبحت المواطنة الرومانية إطارًا قانونيًا يمنح صاحبها مجموعة من الحقوق والامتيازات.

ومن هنا يمكن القول إن الفكر الروماني أسهم بصورة واضحة في الانتقال من مجرد التفكير الفلسفي في الدولة إلى التفكير في الدولة باعتبارها مؤسسة قانونية تقوم على قواعد ومؤسسات.

المبحث الثاني

الدولة في الفكر الإسلامي

المطلب الأول: الأسس العامة للتصور الإسلامي للدولة والسلطة

يتميز الفكر السياسي الإسلامي بخصوصية نابعة من ارتباط السياسة في المجتمع الإسلامي بمبادئ الشريعة والقيم الدينية والأخلاقية.

ولا يعني ذلك أن التصور الإسلامي للدولة جاء في صورة واحدة جامدة؛ فقد تطورت أشكال الحكم والمؤسسات السياسية في التاريخ الإسلامي، واختلفت بين عصر وآخر، وبين الخلافة والسلطنة والإمارات وغيرها من صور التنظيم السياسي.

إلا أن هناك مجموعة من المبادئ العامة التي احتلت مكانة مهمة في الفكر السياسي الإسلامي، ومن أبرزها:

العدل.

الشورى.

المسؤولية.

حفظ الحقوق.

تحقيق المصالح العامة.

حماية المجتمع.

الالتزام بأحكام الشريعة.

مسؤولية الحاكم تجاه الرعية.

التعاون بين أفراد المجتمع على الخير.

ومن هنا فإن السلطة في التصور الإسلامي ليست مجرد امتلاك للقوة، وإنما ترتبط بالمسؤولية والتكليف.

المطلب الثاني: الدولة في عهد النبي ﷺ

تمثل المدينة المنورة بعد الهجرة نموذجًا مهمًا في دراسة التنظيم السياسي والاجتماعي في الإسلام.

فقد أقام النبي ﷺ مجتمعًا منظمًا يجمع المهاجرين والأنصار، وتعامل مع الجماعات المختلفة التي كانت تعيش في المدينة، ونظم العلاقات بينهم ضمن إطار سياسي واجتماعي وقانوني.

ومن أبرز الوثائق التي ارتبطت بهذا التنظيم ما يعرف تاريخيًا بـ صحيفة المدينة، التي تضمنت تنظيمًا للعلاقات بين الجماعات المختلفة، وتحديدًا لبعض الحقوق والواجبات والمسؤوليات المشتركة.

وقد قامت القيادة النبوية على مجموعة من المبادئ، من أبرزها العدل، وحفظ الحقوق، والوفاء بالعهود، والشورى في بعض الشؤون، وحماية المجتمع.

كما جمع النبي ﷺ بين القيادة الدينية والسياسية والاجتماعية، وكان يمارس وظائف متعددة تتعلق بإدارة المجتمع، والقضاء، والدفاع، وإدارة العلاقات مع الجماعات الأخرى.

المطلب الثالث: الخلافة الراشدة وتطور مفهوم السلطة

بعد وفاة النبي ﷺ ظهرت قضية اختيار القيادة السياسية للمجتمع الإسلامي، فكانت الخلافة من أهم النظم السياسية التي عرفها التاريخ الإسلامي المبكر.

وقد شهد عهد الخلفاء الراشدين صورًا متعددة من الممارسة السياسية، مع وجود مبادئ مشتركة، مثل البيعة، والشورى، والعدل، ومسؤولية الحاكم.

وقد عُرف عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه تأكيده على مسؤولية الحاكم، وربط الطاعة بالالتزام بالحق، كما اشتهر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه التشديد في المحاسبة والعدل ورعاية مصالح الناس.

وتكشف التجربة الراشدة عن أن السلطة السياسية لم تكن تُفهم باعتبارها ملكًا شخصيًا للحاكم، وإنما باعتبارها مسؤولية مرتبطة بإقامة العدل ورعاية مصالح الأمة.

المطلب الرابع: البيعة والشورى

تعد البيعة من أهم المفاهيم السياسية في التراث الإسلامي، وهي تعبر عن صورة من صور الالتزام السياسي بين الحاكم والجماعة.

وقد ارتبطت البيعة في كتب السياسة الشرعية بمسألة اختيار الإمام أو الخليفة، وإقرار سلطته، والتزامه بالقيام بالمسؤوليات المترتبة على ولايته.

أما الشورى فتمثل مبدأ مهمًا في صناعة القرار السياسي والاجتماعي، وقد أكد القرآن الكريم على هذا المبدأ بقوله تعالى:

﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾

وقوله تعالى:

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾

وقد اختلف الفقهاء والمفكرون في تفاصيل تطبيق الشورى، إلا أنها ظلت من المبادئ المهمة في الفكر السياسي الإسلامي.

المطلب الخامس: الفكر السياسي الإسلامي عند الماوردي وابن خلدون

من أبرز علماء السياسة الشرعية الإمام الماوردي، الذي تناول نظام الحكم والإمامة في كتابه "الأحكام السلطانية".

وقد بحث الماوردي في شروط الإمام، وواجباته، واختصاصاته، وعلاقة السلطة بالقضاء والجيش والمال والإدارة.

أما ابن خلدون فقد قدم تحليلًا اجتماعيًا وسياسيًا عميقًا لنشأة الدول وسقوطها، وربط قيام الدول بمفهوم العصبية، ودرس مراحل تطور الدولة من النشأة والقوة إلى الاستقرار ثم الضعف.

وقد أسهم ابن خلدون في تقديم تفسير اجتماعي تاريخي لقيام الدول، وهو ما يجعله من الشخصيات المهمة في تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي.

المبحث الثالث

الدولة في الفكر السياسي الحديث

المطلب الأول: التحول من الدولة التقليدية إلى الدولة الحديثة

شهد الفكر السياسي الأوروبي منذ أواخر العصور الوسطى وبدايات العصر الحديث تحولات عميقة أدت إلى ظهور الدولة الحديثة.

ومن أهم هذه التحولات تراجع النظام الإقطاعي، وظهور السلطة المركزية، وتطور الإدارة والجيش، ونشوء مفهوم السيادة، وتبلور الدولة القومية.

وأصبح من الضروري تحديد السلطة السياسية داخل إقليم معين، وتحديد علاقة الحاكم بالمؤسسات والمجتمع.

ومن أهم المفكرين الذين أسهموا في تطوير مفهوم الدولة الحديثة نيكولو مكيافيللي وجان بودان.

المطلب الثاني: مكيافيللي والدولة

اهتم مكيافيللي بالدولة باعتبارها واقعًا سياسيًا، وركز على طبيعة السلطة والصراع السياسي ووسائل الحفاظ على الدولة.

ومن أهم أعماله كتاب الأمير، الذي ناقش فيه كيفية اكتساب السلطة والمحافظة عليها.

وقد أسهم فكره في فصل دراسة السياسة عن التصورات المثالية، والتركيز على الواقع السياسي كما هو.

ومع أن أفكاره تعرضت لانتقادات أخلاقية واسعة، فإنها كانت ذات تأثير كبير في تطور علم السياسة الحديث.

المطلب الثالث: جان بودان ومفهوم السيادة

يعد جان بودان من أبرز المفكرين الذين أسهموا في تطوير مفهوم السيادة.

فالسيادة عنده تمثل السلطة العليا داخل الدولة، وهي التي تميز الدولة عن غيرها من أشكال التنظيم السياسي.

وقد أصبح مفهوم السيادة عنصرًا أساسيًا في الفكر السياسي الحديث، ثم تطور لاحقًا ليأخذ صورًا متعددة، مثل سيادة الدولة وسيادة الشعب وسيادة القانون.

المطلب الرابع: نظرية العقد الاجتماعي

بلغ مفهوم العقد الاجتماعي مكانة كبيرة في الفكر السياسي الحديث.

وقد اختلفت تصورات الفلاسفة بشأنه:

هوبز

ركز هوبز على الحاجة إلى سلطة قوية تمنع الفوضى والصراع، ورأى أن الأفراد يتنازلون عن جزء كبير من حريتهم للسلطة مقابل الأمن.

لوك

أكد لوك على الحقوق الطبيعية، وخاصة الحياة والحرية والملكية، ورأى أن السلطة السياسية أنشئت لحماية هذه الحقوق.

روسو

ركز روسو على الإرادة العامة والسيادة الشعبية، ورأى أن السلطة السياسية المشروعة ينبغي أن تعبر عن الإرادة العامة للمواطنين.

وهكذا انتقلت النظرية من التركيز على الأمن والاستقرار عند هوبز إلى حماية الحقوق عند لوك، ثم إلى الإرادة العامة والسيادة الشعبية عند روسو.

المبحث الرابع

عناصر الدولة: الشعب والإقليم والسلطة والسيادة

المطلب الأول: الشعب

الشعب هو الجماعة البشرية التي تقيم بصورة مستقرة داخل الدولة وترتبط بها برابطة قانونية وسياسية.

ولا يشترط أن يكون أفراد الشعب متطابقين في الدين أو اللغة أو العرق أو الثقافة، إذ يمكن أن تضم الدولة جماعات متعددة، ويجمعها إطار قانوني وسياسي مشترك.

ويختلف مفهوم الشعب عن مفهوم الأمة؛ فالأمة قد تقوم على روابط ثقافية أو تاريخية أو لغوية، بينما يرتبط الشعب بصورة أساسية بالإطار السياسي والقانوني للدولة.

ويمثل الشعب عنصرًا جوهريًا في الدولة، فلا يمكن تصور دولة بلا جماعة بشرية.

المطلب الثاني: الإقليم

الإقليم هو المجال الجغرافي الذي تمارس الدولة عليه سلطتها.

ويشمل عادة:

الإقليم البري.

المياه الإقليمية.

المجال الجوي.

ما يرتبط بالإقليم من موارد وفقًا للقواعد القانونية الدولية.

ولا يشترط أن تكون مساحة الدولة كبيرة، وإنما يشترط وجود إقليم محدد تمارس الدولة عليه اختصاصها.

ويمثل الإقليم المجال الذي تظهر فيه سيادة الدولة بصورة فعلية، ويحدد نطاق تطبيق قوانينها.

المطلب الثالث: السلطة السياسية

لا يمكن أن توجد الدولة دون سلطة سياسية قادرة على تنظيم المجتمع وتنفيذ القوانين وإدارة المؤسسات العامة.

وتتكون السلطة السياسية الحديثة من مجموعة من المؤسسات، مثل:

السلطة التشريعية.

السلطة التنفيذية.

السلطة القضائية.

وتختلف طريقة توزيع السلطات باختلاف الأنظمة السياسية.

ويتمثل التطور الأساسي في الدولة الحديثة في الانتقال من السلطة الشخصية إلى السلطة المؤسسية؛ بحيث لا تكون الدولة مرتبطة بشخص الحاكم، وإنما بالمؤسسات والقواعد القانونية.

المطلب الرابع: السيادة

السيادة تعني السلطة العليا التي تمارسها الدولة داخل إقليمها، واستقلالها في علاقاتها الخارجية.

وللسيادة جانبان:

أولًا: السيادة الداخلية

وتعني أن الدولة تمتلك السلطة العليا داخل إقليمها، ولا توجد سلطة داخلية تعلو عليها في نطاق اختصاصها المشروع.

ثانيًا: السيادة الخارجية

وتعني استقلال الدولة عن الخضوع لسلطة دولة أخرى، وتمتعها بالشخصية القانونية الدولية.

وقد تطور مفهوم السيادة عبر التاريخ، ولم يعد يعني إطلاق السلطة بلا قيود، بل أصبحت السيادة في الدولة الحديثة مقيدة بالدستور والقانون والالتزامات الدولية.

المبحث الخامس

الدولة القانونية والدولة المدنية

المطلب الأول: مفهوم الدولة القانونية

الدولة القانونية هي الدولة التي تخضع فيها جميع السلطات والأفراد للقانون، ولا تكون السلطة السياسية فيها مطلقة.

ويقوم هذا المفهوم على مجموعة من المبادئ، أهمها:

سيادة القانون.

خضوع الإدارة للقانون.

استقلال القضاء.

حماية الحقوق والحريات.

الرقابة على أعمال السلطة.

وجود دستور ينظم السلطات.

عدم جواز ممارسة السلطة خارج الاختصاص القانوني.

ومن أهم خصائص الدولة القانونية أن الحاكم والمحكوم يخضعان للقواعد القانونية ذاتها، وأن ممارسة السلطة لا تكون مشروعة إلا إذا تمت وفقًا للقانون.

المطلب الثاني: أهمية الدستور في الدولة القانونية

يمثل الدستور الإطار الأعلى لتنظيم السلطة السياسية.

فهو يحدد شكل الدولة ونظام الحكم، ويبين اختصاصات السلطات، ويقرر الحقوق والحريات، ويضع المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمواطن.

ومن ثم فإن الدستور يمثل ضمانة مهمة لمنع الاستبداد؛ لأنه يضع حدودًا لممارسة السلطة.

المطلب الثالث: الدولة المدنية

يقصد بالدولة المدنية، في الاستخدام السياسي المعاصر، الدولة التي تقوم على المواطنة وسيادة القانون والمؤسسات، ولا تقوم على حكم شخص أو عائلة أو طبقة اجتماعية بعينها.

وتقوم الدولة المدنية على مجموعة من المبادئ، منها:

المواطنة.

المساواة أمام القانون.

سيادة القانون.

المؤسسات.

التداول السلمي للسلطة وفق النظام القانوني.

حماية الحقوق والحريات.

استقلال القضاء.

المسؤولية والمساءلة.

ويجب التمييز بين مفهوم الدولة المدنية وبين بعض المفاهيم الأخرى التي قد تستخدم المصطلح بمعانٍ مختلفة؛ ولذلك ينبغي تحديد المقصود به في كل دراسة بحسب السياق السياسي والقانوني.

المبحث السادس

الدولة ومبدأ سيادة القانون

المطلب الأول: مفهوم سيادة القانون

يمثل مبدأ سيادة القانون أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها الدولة الحديثة.

ومعناه الأساسي أن القانون هو الإطار الأعلى الذي يحكم ممارسة السلطة العامة وتنظيم العلاقات داخل المجتمع، وأنه لا يجوز لأي شخص أو مؤسسة أن تكون فوق القانون.

وتتطلب سيادة القانون أن تكون القواعد القانونية واضحة ومعلومة، وأن تطبق بصورة عامة، وأن تتوفر مؤسسات مستقلة قادرة على إنفاذها.

المطلب الثاني: خضوع السلطة للقانون

لا تتحقق الدولة القانونية إذا كان المواطن مطالبًا باحترام القانون بينما تستطيع السلطة تجاوزه دون رقابة.

ومن هنا فإن خضوع السلطة للقانون يمثل جوهر سيادة القانون.

فالموظف العام لا يمارس سلطته باعتباره مالكًا لها، وإنما يمارس اختصاصًا منحه له القانون، ولذلك يجب أن يلتزم بحدود هذا الاختصاص.

وهذا يؤدي إلى التمييز بين سلطة الدولة وسلطة الحاكم؛ فالدولة مؤسسة مستمرة، أما الحكام فهم أشخاص يتولون وظائف عامة لفترة محددة وفق النظام القانوني.

المطلب الثالث: استقلال القضاء

يمثل استقلال القضاء أحد أهم ضمانات سيادة القانون.

فإذا كانت السلطة التنفيذية قادرة على التحكم في القضاء، أو إذا كان القضاء غير قادر على إصدار أحكام مستقلة، فإن حماية الحقوق والحريات تصبح معرضة للخطر.

ويقتضي استقلال القضاء أن يكون القاضي قادرًا على تطبيق القانون دون ضغوط غير مشروعة، وأن تتوفر له الضمانات التي تمكنه من أداء وظيفته باستقلال ونزاهة.

المطلب الرابع: الرقابة على السلطة

تحتاج الدولة القانونية إلى آليات متعددة للرقابة على ممارسة السلطة.

ومن أهم هذه الآليات:

الرقابة القضائية.

الرقابة البرلمانية.

الرقابة المالية.

الرقابة الإدارية.

الرقابة الدستورية حيث توجد.

الرقابة المجتمعية والإعلامية في الحدود التي يقررها القانون.

والغاية من الرقابة ليست تعطيل الدولة أو إضعاف مؤسساتها، وإنما ضمان أن تُمارس السلطة في حدود الاختصاص والقانون.

المطلب الخامس: سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات

لا تكتمل سيادة القانون بمجرد وجود قوانين مكتوبة، وإنما يجب أن تكون هذه القوانين جزءًا من منظومة تحمي الحقوق الأساسية وتوفر ضمانات حقيقية للأفراد.

ومن أهم الحقوق التي ترتبط بالدولة القانونية:

الحق في الحياة.

الحرية الشخصية.

المساواة أمام القانون.

حرية التعبير وفق القانون.

الحق في المحاكمة العادلة.

حماية الملكية.

حرية المشاركة في الشأن العام وفق القواعد القانونية.

وتختلف تفاصيل هذه الحقوق وضماناتها من نظام دستوري إلى آخر، إلا أن الاتجاه العام في الدولة الحديثة يقوم على حماية الحقوق من التعسف في استعمال السلطة.

المبحث السابع

تطور العلاقة بين الدولة والشعب

يمثل تطور العلاقة بين الدولة والشعب أحد أهم التحولات التي شهدها الفكر السياسي.

ففي المجتمعات التقليدية كانت العلاقة السياسية تميل إلى أن تكون علاقة رأسية تقوم على سلطة الحاكم وطاعة المحكوم.

أما الدولة الحديثة فقد اتجهت إلى بناء علاقة أكثر تعقيدًا، تقوم على:

الحقوق + الواجبات + القانون + المشاركة + المساءلة + المسؤولية.

وأصبح المواطن طرفًا في العملية السياسية، وليس مجرد موضوع للسلطة.

وقد ساهم تطور مفهوم المواطنة في تحويل الفرد من شخص تابع للسلطة إلى شخص يتمتع بمركز قانوني وسياسي محدد.

ومن هنا أصبح السؤال عن شرعية السلطة مرتبطًا بالسؤال عن مدى احترامها للقانون وحقوق المواطنين وقدرتها على تحقيق المصلحة العامة.

المبحث الثامن

الدولة والعقد الاجتماعي

يمكن فهم العقد الاجتماعي في ضوء التطور التاريخي للدولة باعتباره محاولة لتفسير الأساس الذي تقوم عليه العلاقة بين السلطة والمجتمع.

فإذا كانت الدولة تمتلك سلطة إلزامية على الأفراد، فإن السؤال يصبح: ما الذي يجعل هذه السلطة مشروعة؟

وهنا تظهر فكرة العقد الاجتماعي بوصفها محاولة للربط بين السلطة والقبول، وبين الحقوق والواجبات، وبين الأمن والحرية.

فالدولة تحتاج إلى مواطنين يحترمون القانون ويؤدون واجباتهم، والمواطن يحتاج إلى دولة توفر له الأمن وتحمي حقوقه وتضمن له العدالة.

ومن ثم فإن العقد الاجتماعي، في معناه المعاصر، يمكن أن ينظر إليه باعتباره إطارًا فكريًا للعلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.

خاتمة الفصل

يتضح من خلال دراسة نشأة الدولة وتطور مفهومها أن الدولة لم تكن تنظيمًا ثابتًا عبر التاريخ، وإنما مرت بمراحل متعددة اختلفت فيها طبيعة السلطة ومصدر شرعيتها والعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

فقد عرفت الحضارات القديمة صورًا مختلفة من التنظيم السياسي، ثم قدم الفكر اليوناني محاولات فلسفية مهمة لفهم الدولة ووظيفتها، وأسهم الفكر الروماني في تطوير الجانب القانوني والمؤسسي.

وفي الحضارة الإسلامية تطورت مفاهيم سياسية ارتبطت بالعدل والشورى والبيعة والمسؤولية وحفظ المصالح، وشهد التاريخ الإسلامي تجارب متنوعة في تنظيم السلطة.

أما الفكر السياسي الحديث فقد شهد تحولًا عميقًا نحو مفهوم الدولة ذات السيادة، ثم ظهرت نظرية العقد الاجتماعي التي أعادت طرح سؤال الشرعية السياسية وحدود السلطة وحقوق الأفراد.

ومع نشأة الدولة الدستورية الحديثة أصبح من أهم عناصر الدولة: الشعب والإقليم والسلطة والسيادة، وأصبحت السلطة مقيدة بالدستور والقانون، وبرزت الدولة القانونية التي تقوم على سيادة القانون واستقلال القضاء والرقابة على السلطة وحماية الحقوق والحريات.

ويكشف هذا التطور التاريخي أن العلاقة بين الدولة والشعب لم تعد تقوم على مجرد الخضوع، وإنما أصبحت علاقة مركبة تقوم على الحقوق والواجبات والمسؤولية والمشاركة والمساءلة.

ومن هنا يمثل هذا الفصل أساسًا ضروريًا لفهم الفصول اللاحقة من البحث؛ إذ إن دراسة نظرية العقد الاجتماعي لا يمكن فصلها عن التطور التاريخي لمفهوم الدولة، ولا عن التحول الذي شهدته العلاقة بين السلطة والشعب من علاقة تقوم على الهيمنة إلى علاقة يفترض أن تقوم على الشرعية والقانون والثقة والمسؤولية المتبادلة.

الفصل الثاني: الشعب ومصدر الشرعية السياسية

مفهوم الشعب في الفكر السياسي.

الإرادة الشعبية.

المواطنة وحقوق المواطنين.

المشاركة السياسية.

الانتخابات والاستفتاءات.

حدود سلطة الأغلبية.

حماية حقوق الأقليات.

تمهيد

يمثل الشعب أحد العناصر الأساسية التي تقوم عليها الدولة، كما يمثل محورًا رئيسيًا في دراسة الشرعية السياسية ومفهوم العقد الاجتماعي. فالدولة، مهما بلغت قوة مؤسساتها وأجهزتها، لا يمكن أن تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي بصورة مستدامة من دون وجود جماعة بشرية تشكل أساسها الاجتماعي والسياسي، وتشعر بالانتماء إليها، وتشارك في الحياة العامة، وتقبل الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم شؤونها.

وقد تطور مفهوم الشعب تطورًا كبيرًا عبر التاريخ؛ ففي المجتمعات القديمة كان الحق في المشاركة السياسية مقصورًا في كثير من الأحيان على فئات محددة من السكان، بينما حُرمت فئات أخرى من المشاركة، كالعبيد والنساء والأجانب. ومع تطور الفكر السياسي والقانوني، اتسع مفهوم المواطنة، وأصبحت المساواة أمام القانون والمشاركة السياسية والحقوق والحريات من المبادئ الأساسية للدولة الحديثة.

وقد ارتبط تطور مفهوم الشعب بتطور مفهوم الشرعية السياسية؛ أي الأساس الذي يجعل السلطة السياسية مقبولة ومشروعة في نظر المجتمع. فبعد أن كانت شرعية الحكم تُربط في بعض النظم بالوراثة أو القوة أو الحق الإلهي، ظهرت اتجاهات حديثة تربط الشرعية بالقانون والدستور والإرادة الشعبية والانتخابات والمشاركة السياسية.

وتحتل الإرادة الشعبية مكانة مركزية في النظم السياسية الحديثة، إلا أن التعبير عن الإرادة الشعبية لا يعني بالضرورة أن كل قرار تتخذه الأغلبية يكون عادلًا أو مشروعًا بصورة مطلقة؛ إذ توجد حدود دستورية وقانونية وحقوقية ينبغي ألا تتجاوزها الأغلبية، وعلى رأسها الحقوق الأساسية للأفراد والأقليات.

ومن هنا يناقش هذا الفصل مفهوم الشعب ومصدر الشرعية السياسية، من خلال دراسة مفهوم الشعب في الفكر السياسي، والإرادة الشعبية، والمواطنة وحقوق المواطنين، والمشاركة السياسية، والانتخابات والاستفتاءات، ثم حدود سلطة الأغلبية وحماية حقوق الأقليات.

المبحث الأول

مفهوم الشعب في الفكر السياسي

المطلب الأول: مفهوم الشعب

يقصد بالشعب، في المعنى السياسي والقانوني، مجموعة الأشخاص الذين يرتبطون بالدولة برابطة قانونية وسياسية، ويشكلون الجماعة البشرية التي تقوم عليها الدولة.

ولا يعني الشعب بالضرورة وجود تشابه كامل بين أفراده في اللغة أو الدين أو الثقافة أو الأصل؛ فقد تكون الدولة متعددة الثقافات واللغات والأديان، ومع ذلك يجمع أفرادها إطار قانوني وسياسي واحد.

ومن هنا يجب التمييز بين الشعب والسكان.

فالسكان مفهوم أوسع من الناحية الديموغرافية، ويشمل جميع الأشخاص الموجودين داخل إقليم الدولة، سواء كانوا مواطنين أم أجانب أم مقيمين بصورة مؤقتة.

أما الشعب، في المفهوم السياسي، فيرتبط بصورة أساسية بالمواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية التي يقررها النظام القانوني.

المطلب الثاني: الشعب والأمة

يحدث في بعض الأحيان خلط بين مفهوم الشعب ومفهوم الأمة، رغم وجود اختلاف بينهما.

فالأمة قد تقوم على مجموعة من الروابط التاريخية والثقافية واللغوية والحضارية، بينما يرتبط الشعب بصورة أكبر بالدولة والإطار السياسي والقانوني.

وقد توجد أمة موزعة بين أكثر من دولة، كما يمكن أن تضم الدولة الواحدة جماعات مختلفة تشكل شعبًا واحدًا في الإطار السياسي والقانوني للدولة.

ومن ثم فإن مفهوم الشعب أقرب إلى المفهوم السياسي والقانوني، بينما يرتبط مفهوم الأمة بصورة أكبر بالروابط التاريخية والثقافية والحضارية.

المطلب الثالث: تطور مفهوم الشعب

مر مفهوم الشعب بمراحل متعددة.

ففي المجتمعات القديمة لم يكن جميع أفراد المجتمع متساوين في الحقوق السياسية، وكانت المشاركة السياسية غالبًا مقصورة على فئات محددة.

وفي بعض المدن اليونانية، على سبيل المثال، كانت المواطنة السياسية مقتصرة على فئات معينة من السكان، ولم يكن العبيد والنساء والأجانب يتمتعون بالحقوق السياسية نفسها.

ومع تطور الفكر السياسي الحديث، بدأت فكرة المساواة السياسية في الانتشار، وأصبح مبدأ المواطنة أكثر اتساعًا.

ثم جاءت الثورات السياسية والفكرية الحديثة لتؤكد على مفاهيم مثل الحرية والمساواة والسيادة الشعبية والحقوق الطبيعية.

وفي الدولة المعاصرة أصبح الشعب أحد المصادر الأساسية للشرعية السياسية، وأصبحت المواطنة أساسًا للتمتع بالحقوق السياسية والمدنية.

المبحث الثاني

الإرادة الشعبية

المطلب الأول: مفهوم الإرادة الشعبية

يقصد بالإرادة الشعبية مجموع التوجهات والاختيارات التي يعبر عنها المواطنون بشأن القضايا العامة وشكل الحكم والسياسات العامة والقيادة السياسية، من خلال الوسائل التي يسمح بها النظام الدستوري والقانوني.

وتظهر الإرادة الشعبية بوسائل متعددة، منها:

الانتخابات.

الاستفتاءات.

الأحزاب السياسية.

النقابات والجمعيات.

المشاركة في النقاش العام.

وسائل الإعلام.

المبادرات المجتمعية.

وسائل التواصل الحديثة.

ومن ثم فإن الإرادة الشعبية لا ينبغي اختزالها في عملية التصويت فقط، وإنما هي عملية مستمرة تتعلق بمشاركة المواطنين في الحياة العامة.

المطلب الثاني: الإرادة العامة عند روسو

احتلت فكرة الإرادة العامة مكانة مركزية في فلسفة جان جاك روسو.

وقد ميز روسو بين الإرادة العامة وبين مجموع الإرادات الفردية؛ فالإرادة العامة، في تصوره، تتجه إلى تحقيق المصلحة المشتركة، وليست مجرد جمع حسابي لرغبات الأفراد.

ومن هنا ارتبطت نظرية روسو بمفهوم السيادة الشعبية، حيث لا تكون السيادة ملكًا لفرد أو طبقة معينة، وإنما للشعب.

وقد كان لهذا التصور تأثير كبير في تطور الفكر الديمقراطي الحديث، لكنه أثار كذلك تساؤلات حول كيفية تحديد الإرادة العامة، ومن يملك حق تفسيرها، وكيف يمكن منع تحول مفهوم الإرادة العامة إلى مبرر لفرض رأي السلطة أو الأغلبية على المجتمع.

المطلب الثالث: الإرادة الشعبية والشرعية

ترتبط الإرادة الشعبية بمفهوم الشرعية السياسية ارتباطًا وثيقًا.

فالسلطة التي تستند إلى قبول المواطنين وإرادتهم تكون أكثر قدرة على اكتساب الشرعية والاستقرار.

إلا أن الشرعية السياسية في الدولة الحديثة لا تقوم على الإرادة الشعبية وحدها بمعناها العددي، وإنما ترتبط كذلك بالدستور والقانون وحماية الحقوق والحريات.

ومن هنا فإن الإرادة الشعبية ينبغي أن تعمل داخل إطار قانوني ودستوري يحفظ حقوق الجميع.

المبحث الثالث

المواطنة وحقوق المواطنين

المطلب الأول: مفهوم المواطنة

المواطنة هي الرابطة القانونية والسياسية التي تربط الفرد بالدولة، ويترتب عليها مجموعة من الحقوق والواجبات.

وتقوم المواطنة الحديثة على مجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها:

المساواة.

الحرية.

المشاركة.

الانتماء.

المسؤولية.

سيادة القانون.

فالمواطن ليس مجرد شخص يعيش داخل الدولة، وإنما هو عضو في الجماعة السياسية، يتمتع بمركز قانوني محدد.

المطلب الثاني: المساواة بين المواطنين

تمثل المساواة أحد أهم مبادئ المواطنة.

ويقصد بها أن يكون جميع المواطنين متساوين أمام القانون، وألا تكون الحقوق الأساسية مرتبطة بالطبقة الاجتماعية أو الأصل أو الثروة أو المكانة.

ولا تعني المساواة أن يكون جميع الأفراد متطابقين في قدراتهم أو ظروفهم، وإنما تعني المساواة في الكرامة والمركز القانوني والحقوق الأساسية، مع إمكانية وجود تنظيمات قانونية مختلفة عندما تكون هناك أسباب موضوعية ومشروعة لذلك.

المطلب الثالث: الحقوق المدنية والسياسية

تتضمن المواطنة الحديثة مجموعة واسعة من الحقوق، من أهمها:

أولًا: الحقوق المدنية

ومنها:

الحق في الحياة.

الحرية الشخصية.

حماية الكرامة الإنسانية.

المساواة أمام القانون.

حماية الملكية.

الحق في التقاضي.

الحق في محاكمة عادلة.

ثانيًا: الحقوق السياسية

ومنها:

حق الانتخاب.

حق الترشح وفق القانون.

المشاركة في الحياة العامة.

الانضمام إلى التنظيمات السياسية وفق القانون.

التعبير عن الرأي في الشأن العام ضمن الإطار القانوني.

المطلب الرابع: واجبات المواطن

لا تكتمل المواطنة بالحقوق وحدها، وإنما تقوم أيضًا على مجموعة من الواجبات.

ومن أهمها:

احترام القانون.

المحافظة على الممتلكات العامة.

أداء الالتزامات المالية التي يقررها القانون.

الدفاع عن الوطن وفق النظام القانوني.

احترام حقوق الآخرين.

المشاركة الإيجابية في المجتمع.

المحافظة على النظام العام.

ومن هنا فإن العقد الاجتماعي يقوم على التوازن بين الحقوق والواجبات، فلا يجوز أن تتحول الحقوق إلى ذريعة لإلغاء المسؤولية، كما لا يجوز أن تتحول الواجبات إلى وسيلة لإهدار الحقوق.

المبحث الرابع

المشاركة السياسية

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

المشاركة السياسية هي مساهمة المواطنين في الحياة السياسية والعامة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتعد المشاركة السياسية من أهم مظاهر المواطنة، لأنها تجعل المواطن شريكًا في تحديد اتجاهات الدولة والسياسات العامة.

ولا تقتصر المشاركة السياسية على التصويت في الانتخابات، وإنما تشمل صورًا متعددة.

المطلب الثاني: صور المشاركة السياسية

من أبرز صور المشاركة السياسية:

1. التصويت في الانتخابات

وهو من أكثر صور المشاركة السياسية شيوعًا، حيث يختار المواطنون ممثليهم أو يشاركون في اختيار القيادة السياسية وفق النظام المعمول به.

2. الترشح للمناصب العامة

يمثل الترشح صورة إيجابية من المشاركة، حيث ينتقل المواطن من مجرد اختيار الآخرين إلى محاولة تولي المسؤولية العامة.

3. الانضمام إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية

تتيح الأحزاب للمواطنين تنظيم مواقفهم السياسية والتعبير عنها بصورة جماعية.

4. المشاركة في النقاش العام

وتشمل الكتابة والتحدث والمناقشة والمشاركة في الفعاليات العامة وطرح المقترحات المتعلقة بالشأن العام.

5. المشاركة المجتمعية

وتشمل المبادرات التطوعية والمجتمعية التي تسهم في معالجة المشكلات العامة.

المطلب الثالث: أهمية المشاركة السياسية

تؤدي المشاركة السياسية مجموعة من الوظائف المهمة، منها:

تعزيز شرعية النظام السياسي.

زيادة شعور المواطنين بالانتماء.

الرقابة على أداء السلطة.

التعبير عن المصالح المختلفة.

تقليل الشعور بالتهميش السياسي.

المساهمة في صناعة القرار.

تحقيق قدر أكبر من الاستقرار السياسي.

كما تساعد المشاركة السياسية على بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وهي نقطة مهمة في بناء العقد الاجتماعي.

المطلب الرابع: المشاركة السياسية بين الحق والمسؤولية

المشاركة السياسية حق للمواطن، لكنها في الوقت ذاته مسؤولية؛ لأن المشاركة غير الواعية قد تؤدي إلى نتائج سلبية.

ومن هنا تبرز أهمية الوعي السياسي، والقدرة على تقييم البرامج والسياسات، والتمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة.

كما يجب أن تتم المشاركة في إطار سلمي وقانوني يحترم حقوق الآخرين ويحافظ على النظام العام.

المبحث الخامس

الانتخابات والاستفتاءات

المطلب الأول: مفهوم الانتخابات

الانتخابات وسيلة لاختيار ممثلي الشعب أو بعض شاغلي المناصب العامة وفق قواعد محددة.

وتعد الانتخابات من أهم أدوات تحويل الإرادة الشعبية إلى ممارسة سياسية مؤسسية.

ومن خلال الانتخابات يستطيع المواطنون اختيار من يمثلهم، ومحاسبتهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التجديد أو عدم التجديد.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للانتخابات

تقوم الانتخابات الديمقراطية، بحسب النظام الدستوري والقانوني لكل دولة، على مجموعة من المبادئ العامة، من أهمها:

عمومية المشاركة وفق شروط القانون.

المساواة بين الناخبين.

سرية التصويت.

حرية الاختيار.

نزاهة العملية الانتخابية.

شفافية الإجراءات.

احترام النتائج وفق القانون.

ولا يكفي وجود صندوق انتخابي لتحقيق انتخابات سليمة، بل يجب أن تتوافر بيئة تسمح للناخب بممارسة اختياره بحرية ودون إكراه غير مشروع.

المطلب الثالث: الانتخابات ومبدأ التفويض

يمكن النظر إلى الانتخابات باعتبارها صورة من صور تفويض المواطنين لبعض الأشخاص لممارسة وظائف عامة نيابة عنهم.

غير أن التفويض الانتخابي لا يعني أن النائب أو المسؤول يصبح فوق القانون، وإنما يظل خاضعًا للدستور والقوانين.

كما أن الانتخابات لا تمنح السلطة تفويضًا مطلقًا، بل تظل ممارسة السلطة مقيدة بالحقوق والحريات والقواعد الدستورية.

المطلب الرابع: الاستفتاء

الاستفتاء وسيلة يشارك فيها المواطنون بصورة مباشرة في اتخاذ موقف من مسألة سياسية أو دستورية أو قانونية وفق القواعد التي يحددها النظام القانوني.

ويختلف الاستفتاء عن الانتخابات؛ فالانتخابات تهدف أساسًا إلى اختيار أشخاص لشغل مواقع عامة، بينما يتعلق الاستفتاء غالبًا بمسألة أو قرار محدد.

وقد يكون الاستفتاء وسيلة مهمة لتأكيد الإرادة الشعبية في بعض القضايا الكبرى، لكنه يحتاج إلى ضمانات تتعلق بحرية الاختيار ووضوح السؤال وتوافر المعلومات الكافية.

المطلب الخامس: العلاقة بين الانتخابات والاستفتاءات والعقد الاجتماعي

ترتبط الانتخابات والاستفتاءات بالعقد الاجتماعي لأنها توفر آليات مؤسسية للتعبير عن إرادة المواطنين.

فبدلًا من أن تكون العلاقة بين الشعب والدولة قائمة على الخضوع فقط، يصبح المواطن قادرًا على المشاركة في تشكيل المؤسسات والقرارات العامة.

ومن هنا تمثل الانتخابات والاستفتاءات وسائل عملية لترجمة بعض مبادئ العقد الاجتماعي إلى ممارسة سياسية.

المبحث السادس

حدود سلطة الأغلبية

المطلب الأول: مبدأ حكم الأغلبية

يعد مبدأ الأغلبية من المبادئ الأساسية في النظم الديمقراطية.

ومعناه أن القرارات السياسية يتم اتخاذها وفق الإرادة التي تحصل على العدد الأكبر من الأصوات، سواء في الانتخابات أو في المؤسسات التمثيلية.

وقد يبدو مبدأ الأغلبية بسيطًا، إلا أن تطبيقه يثير مسألة مهمة: هل تستطيع الأغلبية أن تفعل كل شيء؟

والإجابة في الدولة الدستورية هي: لا.

فالأغلبية، مهما كانت قوتها الانتخابية، تظل مقيدة بالدستور والقانون والحقوق الأساسية.

المطلب الثاني: خطر استبداد الأغلبية

يمكن أن تتحول الأغلبية إلى وسيلة للهيمنة إذا استخدمت قوتها العددية لإلغاء حقوق الآخرين.

وهذا ما يعرف في الفكر السياسي بمفهوم استبداد الأغلبية.

فلو امتلكت الأغلبية القدرة على حرمان أقلية من حقوقها الأساسية لمجرد اختلافها معها، فإن النظام يفقد أحد أهم مقومات العدالة.

ولهذا وضعت النظم الدستورية الحديثة مجموعة من الضمانات التي تمنع الأغلبية السياسية من تجاوز بعض الحقوق الأساسية.

المطلب الثالث: الدستور كقيد على الأغلبية

يمثل الدستور أحد أهم القيود على سلطة الأغلبية.

فالدستور يحدد صلاحيات المؤسسات السياسية، ويقرر الحقوق والحريات، ويضع قواعد لتغيير القوانين والأنظمة.

ومن ثم لا يجوز للأغلبية البرلمانية، مثلًا، أن تتجاوز الاختصاصات التي منحها لها الدستور.

ويظهر هنا الفرق بين الديمقراطية العددية والديمقراطية الدستورية.

فالديمقراطية العددية تركز على حكم الأغلبية، بينما الديمقراطية الدستورية تجمع بين حكم الأغلبية وحماية الحقوق وسيادة القانون.

المطلب الرابع: الأغلبية والقانون

لا تعني الأغلبية أن القانون يفقد أهميته.

بل إن إحدى وظائف القانون هي وضع قواعد مسبقة تحكم عملية اتخاذ القرار السياسي.

وعليه، فإن الأغلبية مطالبة باحترام القانون الذي ينظم عملها، كما أن الأقلية مطالبة أيضًا باحترام القرارات التي تصدر بطريقة قانونية، مع احتفاظها بحق المعارضة والاعتراض بالوسائل المشروعة.

وهنا يتحقق التوازن بين الاستقرار السياسي وحق المعارضة.

المبحث السابع

حماية حقوق الأقليات

المطلب الأول: مفهوم الأقلية

الأقلية هي جماعة داخل المجتمع تختلف عن الأغلبية في بعض الخصائص أو المصالح أو الانتماءات، وقد تكون أقلية دينية أو لغوية أو ثقافية أو سياسية أو اجتماعية.

ولا يعني كون الجماعة أقل عددًا أنها أقل في الكرامة أو الحقوق.

فالمواطنة تقوم على المساواة أمام القانون، ولذلك يجب أن يتمتع أفراد الأقليات بالحقوق الأساسية التي يتمتع بها باقي المواطنين.

المطلب الثاني: أهمية حماية الأقليات

تعد حماية الأقليات من أهم مظاهر الدولة القانونية والدستورية.

فإذا كانت الأغلبية تستطيع إقصاء الأقلية بصورة مطلقة، فإن النظام السياسي يتحول إلى حكم عددي لا يراعي العدالة.

أما حماية حقوق الأقليات فتساعد على:

تحقيق الاستقرار.

منع التمييز.

تعزيز الانتماء الوطني.

حماية السلم الاجتماعي.

منع الصراعات الداخلية.

تعزيز الثقة في الدولة.

المطلب الثالث: حقوق الأقليات السياسية

من أهم الضمانات السياسية للأقليات:

حق المشاركة السياسية.

حرية التعبير.

حق التنظيم وفق القانون.

الحق في التمثيل السياسي وفق النظام المعمول به.

المساواة أمام القانون.

الحماية من التمييز غير المشروع.

ولا يعني ذلك منح الأقليات امتيازات غير مبررة، وإنما يعني توفير ضمانات تحول دون حرمانها من حقوقها بسبب كونها أقل عددًا.

المطلب الرابع: حماية الأقليات وسيادة القانون

تمثل سيادة القانون الضمان الأساسي لحماية جميع المواطنين، سواء كانوا من الأغلبية أو الأقلية.

فالقانون العام ينبغي أن يضمن المساواة ويحظر التمييز غير المشروع، ويتيح لكل فرد اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقه.

ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين حماية الأقليات والدولة القانونية؛ فكلما كانت المؤسسات القانونية مستقلة وفعالة، ازدادت قدرة الأفراد والجماعات على حماية حقوقهم.

المبحث الثامن

الشعب والشرعية السياسية في إطار العقد الاجتماعي

تكتسب دراسة الشعب والشرعية السياسية أهميتها بصورة خاصة عند ربطها بنظرية العقد الاجتماعي.

فإذا كان العقد الاجتماعي يقوم على تصور وجود علاقة متبادلة بين المجتمع والسلطة، فإن الشعب يمثل الطرف الأساسي في هذه العلاقة.

وتتجلى هذه العلاقة في مجموعة من المبادئ:

أولًا: القبول السياسي

تحتاج السلطة إلى قدر من القبول الاجتماعي حتى تستطيع ممارسة وظائفها بصورة مستقرة.

ثانيًا: الشرعية القانونية

لا يكفي القبول السياسي وحده، وإنما ينبغي أن تكون ممارسة السلطة مستندة إلى الدستور والقانون.

ثالثًا: حماية الحقوق

يجب أن تحمي الدولة الحقوق الأساسية لجميع المواطنين.

رابعًا: المشاركة

ينبغي أن تتوافر للمواطنين وسائل قانونية للمشاركة في الحياة العامة.

خامسًا: المساءلة

لا ينبغي أن تكون السلطة بمنأى عن الرقابة والمحاسبة.

سادسًا: المسؤولية المتبادلة

على الدولة مسؤوليات تجاه المواطنين، وعلى المواطنين مسؤوليات تجاه الدولة والمجتمع.

ومن ثم فإن العقد الاجتماعي الناجح لا يقوم على سيطرة الدولة على الشعب، ولا على سيطرة الأغلبية على الأقلية، وإنما يقوم على منظومة من الحقوق والواجبات والقواعد التي تضمن التوازن بين مختلف الأطراف.

خاتمة الفصل

يتضح من خلال دراسة الشعب ومصدر الشرعية السياسية أن مفهوم الشعب تطور بصورة كبيرة عبر التاريخ، وانتقل من مفهوم محدود للمشاركة السياسية إلى مفهوم أكثر شمولًا يقوم على المواطنة والمساواة والحقوق السياسية والمدنية.

كما أن الإرادة الشعبية أصبحت أحد أهم مصادر الشرعية في الدولة الحديثة، ويتم التعبير عنها من خلال الانتخابات والاستفتاءات والمشاركة السياسية وغيرها من الوسائل القانونية والمؤسسية.

غير أن الإرادة الشعبية لا يمكن فهمها باعتبارها إرادة عددية مطلقة؛ فالدولة الدستورية تقوم على الجمع بين حكم الأغلبية وحماية حقوق الأفراد والأقليات، وتخضع جميع السلطات، بما فيها الأغلبية السياسية، للدستور والقانون.

وتظهر المواطنة باعتبارها الإطار الذي يجمع بين الحقوق والواجبات، فلا يمكن بناء مجتمع سياسي مستقر إذا ركز المواطنون على حقوقهم وحدها وأهملوا مسؤولياتهم، كما لا يمكن أن تكون الدولة مستقرة إذا طالبت المواطنين بالواجبات دون ضمان حقوقهم الأساسية.

كما تمثل المشاركة السياسية عنصرًا أساسيًا في بناء الشرعية، لأنها تمنح المواطنين فرصة للتعبير عن إرادتهم والمساهمة في تحديد الاتجاهات السياسية للدولة.

وتكتسب الانتخابات والاستفتاءات أهمية خاصة بوصفها أدوات مؤسسية لتحويل الإرادة الشعبية إلى قرارات سياسية، غير أن فاعليتها تتوقف على توافر النزاهة والحرية والشفافية والضمانات القانونية.

ومن جهة أخرى، فإن حكم الأغلبية لا يعني إلغاء حقوق الأقلية؛ إذ إن من أهم وظائف الدولة الدستورية حماية جميع المواطنين، وضمان المساواة، ومنع الاستبداد، سواء كان استبداد فرد أو جماعة أو أغلبية.

وبذلك يتبين أن الشرعية السياسية في إطار العقد الاجتماعي لا تقوم على العدد وحده، وإنما تقوم على اجتماع مجموعة من العناصر، أهمها الإرادة الشعبية، وسيادة القانون، واحترام الدستور، وحماية الحقوق والحريات، والمشاركة السياسية، والمساءلة، والمساواة.

ومن هنا يمهد هذا الفصل للانتقال إلى دراسة نظرية العقد الاجتماعي نفسها بصورة أكثر تفصيلًا، من خلال البحث في نشأتها وأهم فلاسفتها، وتحليل تصورات هوبز ولوك وروسو، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، وأثر أفكارهم في تطور الدولة الحديثة.

الفصل الثالث: نظرية العقد الاجتماعي

نشأة النظرية.

توماس هوبز.

جون لوك.

جان جاك روسو.

أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم.

أثر نظرية العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث.

الفصل الثالث

نظرية العقد الاجتماعي

تمهيد

تُعد نظرية العقد الاجتماعي من أبرز النظريات التي أسهمت في تشكيل الفكر السياسي الحديث، إذ قدمت محاولة فلسفية لتفسير أصل السلطة

السياسية ومصدر شرعيتها، وبيان العلاقة التي تربط الفرد بالمجتمع والدولة.

وقد انطلقت النظرية، في صورتها الحديثة، من سؤال أساسي مفاده: لماذا يخضع الإنسان للسلطة السياسية؟ وما الأساس الذي يجعل طاعة الدولة مشروعة؟

وقد كان هذا السؤال من أكثر الأسئلة إلحاحًا في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، في ظل التحولات السياسية والاجتماعية والفكرية الكبرى، والصراع حول طبيعة السلطة والحق الإلهي للملوك، والحروب الدينية، وتطور مفهوم الفرد والحقوق الطبيعية.

وتقوم الفكرة الأساسية لنظرية العقد الاجتماعي على افتراض فلسفي مفاده أن الإنسان كان يعيش - بصورة افتراضية - في حالة سابقة على وجود الدولة المنظمة، ثم نشأت الجماعة السياسية نتيجة اتفاق أو تعاقد بين الأفراد، بهدف الانتقال من حالة معينة من عدم التنظيم أو انعدام الأمن إلى مجتمع سياسي تحكمه قواعد وسلطة مشتركة.

غير أن أصحاب النظرية لم يتفقوا على طبيعة هذه الحالة السابقة، ولا على طبيعة العقد، ولا على مقدار السلطة التي تنتقل إلى الدولة، ولا على حقوق الأفراد بعد قيامها.

فقد اتجه توماس هوبز إلى التركيز على الأمن والاستقرار، ورأى أن غياب السلطة القوية يؤدي إلى الصراع والفوضى، ولذلك دافع عن سلطة سياسية قوية.

أما جون لوك فقد جعل حماية الحقوق الطبيعية أساسًا للسلطة السياسية، وخاصة حقوق الحياة والحرية والملكية، وربط شرعية الحكم برضا المحكومين.

بينما ذهب جان جاك روسو إلى التأكيد على السيادة الشعبية والإرادة العامة، ورأى أن العقد الاجتماعي ينبغي أن يؤدي إلى قيام مجتمع سياسي يكون فيه الشعب صاحب السيادة.

وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين هؤلاء الفلاسفة، فإنهم اشتركوا في تحويل مركز البحث السياسي من السؤال عن مصدر سلطة الحاكم إلى السؤال عن الأساس الذي يجعل السلطة السياسية مشروعة في مواجهة الأفراد.

المبحث الأول

نشأة نظرية العقد الاجتماعي وتطورها

المطلب الأول: الجذور الفكرية لفكرة العقد الاجتماعي

رغم أن نظرية العقد الاجتماعي ارتبطت بصورة خاصة بالفكر السياسي الحديث، فإن فكرة وجود اتفاق أو عهد ينشأ عنه النظام السياسي ليست جديدة تمامًا.

فقد عرف الفكر القديم تصورات متعددة حول العلاقة بين المجتمع والقانون والسلطة، كما ظهرت في الفكر اليوناني بعض الأفكار المتعلقة بالاتفاق بين الأفراد والقوانين.

كما عرفت التقاليد الدينية والفلسفية المختلفة مفاهيم العهد والميثاق والطاعة والالتزام، وإن كانت هذه المفاهيم لا تتطابق بالضرورة مع نظرية العقد الاجتماعي الحديثة.

ومن ثم ينبغي التمييز بين الجذور الفكرية العامة لفكرة الاتفاق السياسي وبين نظرية العقد الاجتماعي بصورتها الفلسفية الحديثة.

المطلب الثاني: الظروف التاريخية لنشأة النظرية

ظهرت نظرية العقد الاجتماعي في سياق تاريخي اتسم بتحولات عميقة في أوروبا.

ومن أبرز هذه التحولات:

1. الصراع حول السلطة السياسية

شهدت أوروبا صراعات بين الملوك والبرلمانات والقوى الاجتماعية المختلفة حول حدود السلطة ومصدر الشرعية.

2. الحروب الدينية

أدت الصراعات الدينية إلى اضطرابات سياسية واجتماعية واسعة، وأثارت أسئلة حول كيفية تحقيق الاستقرار داخل المجتمع.

3. تراجع النظام الإقطاعي

أدى تراجع الإقطاع إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والسياسية، وظهور قوى اجتماعية واقتصادية جديدة.

4. صعود الفرد

شهد الفكر الأوروبي تطورًا متزايدًا في الاهتمام بالفرد وحقوقه وحرياته.

5. الثورة العلمية

ساهمت الثورة العلمية في تعزيز الاتجاه العقلاني، والبحث عن تفسيرات تعتمد على العقل والملاحظة والتحليل.

6. تطور مفهوم الدولة

بدأت الدولة الحديثة في الظهور بصورة أكثر وضوحًا، وأصبح مفهوم السيادة والسلطة المركزية من المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي.

المطلب الثالث: الحالة الطبيعية

تعد فكرة الحالة الطبيعية من أهم عناصر نظرية العقد الاجتماعي.

ويقصد بها حالة افتراضية يتصور فيها الفيلسوف الإنسان قبل قيام المجتمع السياسي المنظم والدولة.

وهذه الحالة ليست بالضرورة مرحلة تاريخية حقيقية عاشها جميع البشر، وإنما هي في كثير من الأحيان أداة فلسفية تستخدم للإجابة عن سؤال: ماذا سيكون حال الإنسان لو لم توجد سلطة سياسية منظمة؟

وقد اختلف الفلاسفة في وصفها.

فهوبز رآها حالة يغلب عليها الخوف والصراع وانعدام الأمن.

أما لوك فرأى أنها حالة يتمتع فيها الإنسان بحقوق طبيعية، لكنها تفتقر إلى سلطة محايدة تفصل في النزاعات.

بينما قدم روسو تصورًا مختلفًا للإنسان الطبيعي، ورأى أن الإنسان في حالته الطبيعية أبسط وأقل فسادًا مما أصبح عليه في المجتمع غير العادل.

المبحث الثاني

توماس هوبز ونظرية العقد الاجتماعي

المطلب الأول: هوبز وسياقه الفكري

ولد توماس هوبز عام 1588 وتوفي عام 1679، ويعد من أبرز الفلاسفة السياسيين في القرن السابع عشر.

وقد تأثر بالاضطرابات السياسية والحروب الأهلية في إنجلترا، وكان لهذه الظروف أثر واضح في اهتمامه بمشكلة الأمن والاستقرار السياسي.

ويعد كتابه "اللفياثان" (Leviathan) من أهم أعمال الفكر السياسي الحديث، وقد عرض فيه تصوره لطبيعة الإنسان والدولة والسيادة.

المطلب الثاني: طبيعة الإنسان عند هوبز

ينطلق هوبز من تصور واقعي ومتشائم نسبيًا لطبيعة الإنسان في غياب السلطة السياسية.

فالإنسان، وفق تصوره، يسعى إلى الحفاظ على ذاته وتحقيق مصالحه، وقد يؤدي تشابه الأفراد في الرغبات والقدرات إلى التنافس والصراع.

ومن هنا تظهر الحاجة إلى سلطة مشتركة قوية تستطيع منع الأفراد من الاعتداء بعضهم على بعض.

المطلب الثالث: حالة الطبيعة عند هوبز

يصف هوبز حالة الطبيعة بأنها حالة يغيب فيها الحكم السياسي المشترك، ولذلك يصبح كل فرد معرضًا لخطر الآخرين.

وفي هذه الحالة لا توجد سلطة عليا قادرة على فرض القانون بصورة فعالة، مما يؤدي إلى حالة من الخوف وعدم الأمن.

وقد اشتهر وصف هوبز لحالة الطبيعة بأنها حالة "حرب الجميع ضد الجميع"، والمقصود بذلك أن غياب السلطة المشتركة يؤدي إلى حالة مستمرة من عدم الأمان والصراع المحتمل.

ومن ثم فإن أهم مشكلة في الحالة الطبيعية عند هوبز هي غياب الأمن.

المطلب الرابع: العقد الاجتماعي عند هوبز

يرى هوبز أن الأفراد، بسبب خوفهم من حالة الصراع وانعدام الأمن، يتفقون على إنشاء سلطة سياسية قوية.

وبموجب هذا الاتفاق يتنازل الأفراد عن قدر كبير من قدرتهم على التصرف المستقل، ويمنحون السلطة السياسية صلاحيات واسعة مقابل تحقيق الأمن والاستقرار.

وهكذا يصبح وجود الدولة ضرورة لحماية المجتمع من الفوضى.

المطلب الخامس: السيادة عند هوبز

تتميز نظرية هوبز بإعطاء السيادة قوة كبيرة.

فالسلطة يجب أن تكون قوية بما يكفي لمنع العودة إلى حالة الفوضى.

ولهذا يميل تصور هوبز إلى تأييد سلطة مركزية قوية، ويضع الاستقرار والأمن في مرتبة عالية جدًا.

ومع ذلك، فإن الهدف الأساسي لهذه السلطة هو أداء الوظيفة التي من أجلها نشأت، وهي حماية الناس من الخطر والفوضى.

المطلب السادس: تقييم نظرية هوبز

من أهم نقاط القوة في تصور هوبز أنه أدرك أهمية وجود سلطة سياسية قادرة على فرض القانون ومنع العنف الداخلي.

كما أسهم في تطوير مفهوم الدولة باعتبارها مؤسسة ضرورية لتحقيق الأمن.

لكن نظريته تعرضت لانتقادات بسبب اتساع نطاق السلطة التي يمنحها للحاكم، وبسبب ضعف الضمانات التي يقدمها في مواجهة السلطة السياسية.

ومن ثم فإن تصور هوبز يركز بدرجة كبيرة على الأمن والاستقرار، لكنه لا يمنح الحرية والحقوق الفردية المكانة التي ستظهر بصورة أوضح عند لوك.

المبحث الثالث

جون لوك ونظرية العقد الاجتماعي

المطلب الأول: لوك وسياقه الفكري

ولد جون لوك عام 1632 وتوفي عام 1704، ويعد من أبرز فلاسفة الليبرالية السياسية الحديثة.

وقد ارتبط فكره بقضايا الحرية والحقوق الطبيعية والحكومة المحدودة.

ويعد كتابه "رسالتان في الحكم المدني" من أهم أعماله السياسية.

وقد كان لفكره تأثير كبير في تطور الفكر الدستوري والليبرالي.

المطلب الثاني: الحالة الطبيعية عند لوك

يختلف لوك عن هوبز في تصوره للحالة الطبيعية.

فهو لا يراها حالة حرب دائمة، وإنما حالة يتمتع فيها الإنسان بحقوق طبيعية.

ومن أهم هذه الحقوق:

الحياة.

الحرية.

الملكية.

لكن المشكلة في الحالة الطبيعية تتمثل في عدم وجود سلطة محايدة مشتركة قادرة على الفصل في النزاعات وتنفيذ القانون بصورة مستقرة.

ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إنشاء الحكومة.

المطلب الثالث: القانون الطبيعي

يرتبط تصور لوك بفكرة القانون الطبيعي.

فالإنسان، في نظره، ليس موجودًا بلا قواعد أخلاقية، وإنما يخضع لمبادئ عقلية تقتضي احترام حقوق الآخرين.

ومن ثم فإن السلطة السياسية لا تنشئ الحقوق الأساسية من العدم، بل توجد لحمايتها.

وهذا يمثل نقطة جوهرية في الفكر الليبرالي الحديث.

المطلب الرابع: العقد الاجتماعي عند لوك

يرى لوك أن الأفراد يتفقون على إنشاء مجتمع سياسي وحكومة بهدف حماية حقوقهم الطبيعية.

ومن هنا فإن الحكومة ليست صاحبة سلطة مطلقة، وإنما سلطة مفوضة ومقيدة بالغرض الذي أنشئت من أجله.

وهذا يجعل تصور لوك أكثر اقترابًا من فكرة الحكومة المحدودة.

المطلب الخامس: الرضا الشعبي

يمثل رضا المحكومين عنصرًا مهمًا في شرعية السلطة عند لوك.

فالسلطة لا تستمد مشروعيتها من القوة وحدها، وإنما من موافقة المجتمع وقبوله.

ومن هنا ارتبط فكر لوك بمفهوم الحكم القائم على موافقة المحكومين.

المطلب السادس: حق مقاومة السلطة

من أبرز أفكار لوك أن الحكومة إذا تحولت إلى وسيلة للاعتداء على الحقوق التي أنشئت لحمايتها، فإنها تفقد جزءًا أساسيًا من شرعيتها.

ومن ثم يقر لوك من حيث المبدأ بحق المجتمع في مقاومة السلطة التي تنتهك الحقوق الأساسية بصورة جسيمة.

وهذه الفكرة كان لها أثر كبير في الفكر الدستوري والسياسي اللاحق.

المطلب السابع: الفصل بين السلطات

اهتم لوك بتوزيع الوظائف السياسية وعدم تركيز السلطة بصورة مطلقة في يد جهة واحدة.

وقد أسهم هذا الاتجاه في تطور فكرة الفصل بين السلطات، التي أصبحت لاحقًا من المبادئ الأساسية في الدولة الدستورية الحديثة.

المطلب الثامن: تقييم نظرية لوك

يمثل لوك تحولًا مهمًا في نظرية العقد الاجتماعي؛ إذ انتقل مركز الاهتمام من مجرد حماية الإنسان من الفوضى إلى حماية حقوقه وحرياته.

ومن أهم إسهاماته:

الحقوق الطبيعية.

رضا المحكومين.

الحكومة المحدودة.

سيادة القانون.

حماية الملكية.

حق مقاومة الاستبداد.

ولذلك كان لفكره تأثير واسع في الفكر الليبرالي والدستوري الحديث.

المبحث الرابع

جان جاك روسو ونظرية العقد الاجتماعي

المطلب الأول: روسو وسياقه الفكري

ولد جان جاك روسو عام 1712 وتوفي عام 1778، وكان من أبرز مفكري القرن الثامن عشر.

وقد اشتهر بكتابه "العقد الاجتماعي" الذي صدر عام 1762.

وقد ركز روسو على الحرية والسيادة الشعبية والإرادة العامة.

المطلب الثاني: الإنسان والحالة الطبيعية عند روسو

يختلف روسو عن هوبز بصورة واضحة في تصوره للإنسان الطبيعي.

فروسو لم ير الإنسان الطبيعي باعتباره شريرًا أو عدوانيًا بصورة أساسية، بل رأى أن الإنسان في حالته الطبيعية أبسط وأقرب إلى الاستقلال.

ويرى أن بعض أشكال الفساد والصراع نشأت مع تطور المجتمع غير العادل، وخاصة مع ظهور عدم المساواة الاجتماعية والملكية بصورة أدت إلى التنافس والصراع.

المطلب الثالث: نشأة المجتمع وعدم المساواة

اهتم روسو بمشكلة عدم المساواة الاجتماعية.

ورأى أن التطور الاجتماعي والاقتصادي أدى إلى تغيرات عميقة في العلاقات بين البشر.

ومن هنا أصبح السؤال ليس فقط: كيف نحمي الإنسان من الفوضى؟

بل أيضًا:

كيف يمكن إنشاء مجتمع سياسي يحافظ على الحرية والمساواة؟

وهذا السؤال يمثل محورًا مهمًا في فلسفة روسو.

المطلب الرابع: العقد الاجتماعي عند روسو

يرى روسو أن العقد الاجتماعي ينبغي أن يؤدي إلى إنشاء جماعة سياسية يكون فيها الأفراد، رغم خضوعهم للقانون، أحرارًا؛ لأن القانون يعبر عن الإرادة العامة للمجتمع السياسي.

ومن هنا لا يقوم العقد عند روسو على مجرد تنازل الأفراد عن حرياتهم للحاكم، وإنما على إعادة تنظيم الحرية داخل المجتمع السياسي.

المطلب الخامس: السيادة الشعبية

من أهم أفكار روسو أن السيادة للشعب.

فالسيادة ليست ملكًا للحاكم، ولا يمكن بيعها أو التنازل عنها بصورة نهائية.

وهذا أدى إلى ارتباط فكر روسو بمفهوم السيادة الشعبية.

المطلب السادس: الإرادة العامة

تمثل الإرادة العامة حجر الأساس في فلسفة روسو السياسية.

والإرادة العامة ليست مجرد مجموع المصالح الفردية، وإنما هي الإرادة التي تتجه إلى تحقيق المصلحة المشتركة.

وعندما يكون القانون تعبيرًا عن الإرادة العامة، فإن طاعة القانون لا تعني - في تصور روسو - الخضوع لإرادة شخص آخر، وإنما المشاركة في نظام قانوني يعبر عن الإرادة المشتركة.

المطلب السابع: الحرية والمساواة

ارتبط العقد الاجتماعي عند روسو بهدف أساسي هو الجمع بين الحرية والمساواة.

فلا تكفي الحرية الشكلية إذا كانت العلاقات الاجتماعية تقوم على تفاوتات تجعل بعض الأشخاص قادرين على السيطرة على الآخرين.

ومن هنا دعا روسو إلى مجتمع سياسي يضمن قدرًا من المساواة السياسية ويمنع تحول القوة الاقتصادية والاجتماعية إلى استبداد سياسي.

المطلب الثامن: تقييم نظرية روسو

أسهم روسو بصورة كبيرة في تطوير مفاهيم:

السيادة الشعبية.

الإرادة العامة.

المساواة السياسية.

المشاركة.

الحرية السياسية.

لكن مفهوم الإرادة العامة تعرض لانتقادات، خاصة فيما يتعلق بالسؤال عن الجهة التي تحدد هذه الإرادة، وكيف يمكن منع احتكار فئة معينة حق الحديث باسم الشعب.

ومن هنا ظهرت الحاجة في الدولة الحديثة إلى المؤسسات الدستورية والانتخابات والقواعد القانونية والحقوق الأساسية لتحديد العلاقة بين الإرادة الشعبية وممارسة السلطة.

المبحث الخامس

أوجه الاتفاق والاختلاف بين هوبز ولوك وروسو

المطلب الأول: أوجه الاتفاق

رغم الاختلافات الكبيرة بين الفلاسفة الثلاثة، توجد بينهم مجموعة من نقاط الاتفاق.

1. أهمية المجتمع السياسي

اتفقوا جميعًا على أن وجود المجتمع السياسي المنظم يمثل مرحلة أساسية في حياة الإنسان.

2. افتراض الحالة الطبيعية

استخدم الفلاسفة الثلاثة مفهوم الحالة الطبيعية أداة فلسفية لفهم نشأة المجتمع السياسي.

3. العقد أساس للسلطة السياسية

ربطوا نشأة السلطة السياسية بفكرة الاتفاق أو التعاقد بين الأفراد، وإن اختلفت طبيعة هذا الاتفاق.

4. أهمية الإرادة الإنسانية

أعطوا للإنسان دورًا أساسيًا في تفسير نشأة السلطة، بدلًا من الاكتفاء بتفسير الحكم على أساس الوراثة أو القوة.

5. البحث عن الشرعية

كان السؤال المشترك بينهم هو: لماذا تكون السلطة السياسية مشروعة؟

المطلب الثاني: الاختلاف في طبيعة الإنسان

يختلف الفلاسفة الثلاثة في تصورهم لطبيعة الإنسان.

هوبز: يميل إلى تصور الإنسان بوصفه كائنًا يسعى إلى مصلحته ويحتاج إلى سلطة قوية تمنع الصراع.

لوك: يرى الإنسان قادرًا على استخدام العقل والعيش وفق قواعد طبيعية، لكنه يحتاج إلى حكومة للفصل في النزاعات وحماية الحقوق.

روسو: يرى أن الإنسان الطبيعي أبسط وأقل فسادًا، وأن كثيرًا من مظاهر الصراع وعدم المساواة ارتبطت بتطور المجتمع.

المطلب الثالث: الاختلاف في وظيفة الدولة

الفيلسوف

الوظيفة الأساسية للدولة

هوبز

تحقيق الأمن ومنع الفوضى

لوك

حماية الحقوق الطبيعية

روسو

تحقيق الإرادة العامة والحرية والمساواة السياسية

وبذلك يمكن القول إن هوبز ركز على الأمن، ولوك على الحقوق، وروسو على السيادة الشعبية والإرادة العامة.

المطلب الرابع: الاختلاف في حدود السلطة

يميل هوبز إلى منح الدولة سلطة واسعة وقوية.

أما لوك فيضع قيودًا واضحة على الحكومة، ويربط مشروعيتها بحماية الحقوق.

بينما يجعل روسو السيادة للشعب، ويربط شرعية القانون بالإرادة العامة.

وهذا الاختلاف يمثل واحدًا من أهم الفروق بين الفلاسفة الثلاثة.

المطلب الخامس: الاختلاف في موقفهم من مقاومة السلطة

يميل تصور هوبز إلى رفض تفكيك السلطة السياسية؛ لأن انهيار السلطة قد يؤدي إلى العودة إلى حالة الفوضى.

أما لوك فيقر بحق المجتمع في مقاومة الحكومة عندما تنتهك الحقوق الأساسية وتتحول إلى سلطة استبدادية.

أما روسو فيربط الشرعية بالإرادة العامة، وبالتالي فإن السلطة التي تنفصل عن الإرادة العامة تفقد أساسها المشروع.

المبحث السادس

مقارنة شاملة بين هوبز ولوك وروسو

يمكن تلخيص أهم الفروق بينهم في الجدول التالي:

وجه المقارنة

هوبز

لوك

روسو

طبيعة الإنسان

يميل إلى الصراع وحفظ الذات

عاقل ويتمتع بحقوق طبيعية

بسيط ومستقل في الحالة الطبيعية

الحالة الطبيعية

حالة خوف وصراع

حالة حرية وحقوق لكنها تفتقر إلى قاضٍ مشترك

حالة بسيطة سابقة على فساد المجتمع

سبب قيام الدولة

الأمن

حماية الحقوق

تحقيق الحرية والمصلحة العامة

أساس الشرعية

العقد والقدرة على تحقيق الأمن

رضا المحكومين وحماية الحقوق

الإرادة العامة

السيادة

قوية ومركزة

مقيدة

للشعب

الحرية

تقبل التقييد من أجل الأمن

حق أساسي

تتحقق داخل الإرادة العامة

موقفه من السلطة

سلطة قوية

حكومة محدودة

سيادة شعبية

مقاومة الحاكم

محدودة جدًا

مشروعة عند انتهاك الحقوق

السلطة لا تكون مشروعة إذا انفصلت عن الإرادة العامة

المبحث السابع

أثر نظرية العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث

المطلب الأول: التحول في مفهوم الشرعية السياسية

كان من أهم آثار نظرية العقد الاجتماعي إعادة التفكير في مصدر شرعية السلطة.

فبدلًا من النظر إلى السلطة باعتبارها حقًا شخصيًا للحاكم، أصبح السؤال متعلقًا بموافقة المجتمع والغرض الذي أنشئت السلطة من أجله.

وقد أسهم هذا التحول في تطور مفهوم السيادة الشعبية.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الحقوق الطبيعية

أسهم لوك بصورة خاصة في ترسيخ فكرة الحقوق الطبيعية، وهي فكرة كان لها تأثير كبير في تطور الفكر الليبرالي.

وأصبح من المتصور أن هناك حقوقًا أساسية لا يجوز للسلطة السياسية أن تنتهكها بصورة تعسفية.

وقد انعكس ذلك لاحقًا في الإعلانات الدستورية والمواثيق المتعلقة بالحقوق والحريات.

المطلب الثالث: تأثير النظرية في الدساتير الحديثة

أسهمت أفكار العقد الاجتماعي في تطور الدولة الدستورية من خلال التأكيد على:

تقييد السلطة.

رضا المحكومين.

الحقوق والحريات.

سيادة القانون.

توزيع السلطات.

المساءلة.

وأصبحت هذه المبادئ من المكونات الأساسية للفكر الدستوري الحديث، وإن كانت التطبيقات الدستورية تختلف من دولة إلى أخرى.

المطلب الرابع: تأثيرها في الديمقراطية الحديثة

كان لفكرة السيادة الشعبية والإرادة العامة أثر واضح في تطور الفكر الديمقراطي.

فأصبح الشعب ينظر إليه باعتباره مصدرًا أساسيًا للسلطة السياسية، ويتم التعبير عن إرادته من خلال الانتخابات والمؤسسات التمثيلية والاستفتاءات وغيرها من الوسائل الدستورية.

المطلب الخامس: تأثيرها في الثورات السياسية

ارتبطت أفكار العقد الاجتماعي، بصورة خاصة، بالتحولات السياسية الكبرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وقد وفرت مفاهيم مثل الحقوق الطبيعية والسيادة الشعبية ورضا المحكومين لغة فكرية جديدة لمناقشة شرعية الأنظمة السياسية.

وكان لهذه الأفكار تأثير في الفكر السياسي الذي سبق الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، وإن كانت هذه الأحداث التاريخية لها أسبابها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة ولا يمكن اختزالها في نظرية فلسفية واحدة.

المطلب السادس: أثر النظرية في مفهوم الحكومة المحدودة

أسهمت نظرية لوك بصورة خاصة في ترسيخ فكرة أن الحكومة ليست سلطة مطلقة، وإنما يجب أن تكون مقيدة بالقانون.

ومن هنا ارتبط العقد الاجتماعي بفكرة أن السلطة السياسية أنشئت لتحقيق أهداف محددة، وأن تجاوز هذه الأهداف يثير مشكلة الشرعية.

وهذا المبدأ يمثل أساسًا مهمًا للدولة القانونية الحديثة.

المطلب السابع: أثر النظرية في مفهوم المواطنة

ساعدت نظرية العقد الاجتماعي على تطوير تصور المواطن باعتباره طرفًا في العلاقة السياسية.

فالمواطن لا يُنظر إليه باعتباره تابعًا للسلطة فقط، وإنما صاحب حقوق، وعليه واجبات، وله دور في تحديد شكل الحكم والسياسات العامة.

وهذا التصور يمثل أساسًا مهمًا لمفهوم المواطنة الحديثة.

المبحث الثامن

النقد العام لنظرية العقد الاجتماعي

رغم الأهمية التاريخية والفكرية للنظرية، فإنها تعرضت لعدد من الانتقادات.

أولًا: افتراضية الحالة الطبيعية

من أهم الانتقادات أن الحالة الطبيعية التي تحدث عنها الفلاسفة ليست بالضرورة مرحلة تاريخية ثبت وجودها بهذه الصورة.

ولذلك يرى بعض الباحثين أنها مجرد افتراض فلسفي يستخدم لتفسير أصل السلطة السياسية.

ثانيًا: افتراض وجود عقد تاريخي

لم يقدم الفلاسفة دليلًا تاريخيًا على أن قيام الدول تم بالفعل من خلال عقد بين جميع أفراد المجتمع.

ومن ثم فإن العقد الاجتماعي يمكن فهمه بصورة أفضل باعتباره فكرة معيارية تفسر مشروعية السلطة، وليس بالضرورة واقعة تاريخية حدثت حرفيًا.

ثالثًا: اختلاف مفهوم العقد بين الفلاسفة

لا توجد نظرية واحدة متماسكة للعقد الاجتماعي، وإنما توجد تصورات متعددة ومختلفة.

فالعقد عند هوبز يؤدي إلى سلطة قوية، بينما يؤدي عند لوك إلى حكومة محدودة، وعند روسو إلى السيادة الشعبية.

رابعًا: مشكلة تمثيل الشعب

إذا كان الشعب مصدر الشرعية، فمن الذي يمثل الشعب؟

هل هي الانتخابات؟ أم البرلمان؟ أم الاستفتاء؟ أم الأغلبية؟

وهذه المشكلة لا تزال من القضايا المركزية في الفكر السياسي المعاصر.

خامسًا: مشكلة حقوق الأقليات

إذا كانت الإرادة الشعبية تعني حكم الأغلبية، فقد تظهر مشكلة احتمال استخدام الأغلبية سلطتها ضد الأقليات.

ولذلك تطورت الدولة الدستورية الحديثة لتربط الديمقراطية بحماية الحقوق والحريات وسيادة القانون.

المبحث التاسع: نظرية العقد الاجتماعي وعلاقتها بالدولة الحديثة

تمهيد

لم تقتصر أهمية نظرية العقد الاجتماعي على تفسير نشأة الدولة من الناحية الفلسفية، وإنما امتد تأثيرها إلى بناء التصور الحديث للدولة والسلطة السياسية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم. فقد ساعدت هذه النظرية على الانتقال من التصور التقليدي الذي يجعل السلطة حقًا مطلقًا للحاكم، إلى تصور حديث يرى أن السلطة السياسية يجب أن تستند إلى أساس من الشرعية والرضا الشعبي، وأنها ليست غاية في ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق مصالح المجتمع وحماية حقوق أفراده.

وقد أسهمت أفكار هوبز ولوك وروسو، رغم اختلافها، في تشكيل عدد من المبادئ التي أصبحت لاحقًا من الركائز الأساسية للدولة الحديثة، مثل سيادة القانون، والحقوق والحريات، والمواطنة، والسيادة الشعبية، وتقييد السلطة السياسية.

أولًا: العقد الاجتماعي ومفهوم الدولة الحديثة

تقوم الدولة الحديثة على مجموعة من العناصر الأساسية، أهمها:

الشعب.

الإقليم.

السلطة السياسية.

السيادة.

النظام القانوني.

وقد أسهمت نظرية العقد الاجتماعي في إعطاء تفسير فلسفي للعلاقة بين هذه العناصر، وخاصة العلاقة بين الشعب والسلطة.

فالدولة في التصور الحديث ليست مجرد جهاز للقوة والإكراه، وإنما هي مؤسسة سياسية وقانونية يفترض أن تقوم بوظائف محددة لصالح المجتمع.

ومن هنا أصبح من الضروري أن تكون السلطة مقيدة بالقانون، وأن يكون لها هدف مشروع يتمثل في حماية المجتمع وتنظيم مصالحه العامة.

ثانيًا: العقد الاجتماعي ومبدأ سيادة الشعب

يُعد مبدأ سيادة الشعب من أهم النتائج التي ارتبطت بتطور نظرية العقد الاجتماعي، ولا سيما عند جون لوك وجان جاك روسو.

فإذا كان المجتمع هو الذي أسهم في إنشاء السلطة السياسية، فإن الشعب يصبح عنصرًا أساسيًا في تحديد مصدر شرعيتها.

وقد تطور هذا المفهوم في الفكر السياسي الحديث إلى القول بأن:

الشعب هو مصدر السلطات.

ولا تعني سيادة الشعب بالضرورة أن جميع المواطنين يمارسون السلطة بصورة مباشرة في كل وقت، وإنما يمكن أن يمارسوا السيادة من خلال المؤسسات الدستورية، والانتخابات، والاستفتاءات، ومختلف صور المشاركة السياسية.

ومن هنا أصبحت الانتخابات إحدى الوسائل الأساسية التي يعبر بها المواطنون عن إرادتهم السياسية ويختارون ممثليهم.

ثالثًا: العقد الاجتماعي وسيادة القانون

من النتائج المهمة لنظرية العقد الاجتماعي التأكيد على ضرورة وجود قواعد تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

فالسلطة السياسية لا ينبغي أن تكون خاضعة لإرادة شخص واحد بصورة مطلقة، وإنما يجب أن تمارس وفق قواعد قانونية معروفة.

ويُعبَّر عن ذلك بمبدأ:

سيادة القانون.

ومعنى هذا المبدأ أن الجميع، حكامًا ومحكومين، يخضعون للقانون، وأن ممارسة السلطة يجب أن تكون في حدود الاختصاصات التي يحددها الدستور والقانون.

ويؤدي هذا المبدأ إلى الحد من التعسف والاستبداد، كما يوفر قدرًا أكبر من الحماية للأفراد في مواجهة السلطة.

رابعًا: العقد الاجتماعي وحماية الحقوق والحريات

ارتبطت نظرية العقد الاجتماعي، خصوصًا في فلسفة جون لوك، بفكرة الحقوق الطبيعية.

فالإنسان لا يحصل على جميع حقوقه من الدولة، وإنما توجد حقوق أساسية سابقة على وجود السلطة السياسية في التصور الفلسفي للنظرية.

ومن أهم هذه الحقوق:

الحق في الحياة.

الحق في الحرية.

الحق في الملكية.

الحق في الأمن.

الحق في المشاركة السياسية.

وبناءً على ذلك، فإن الدولة لا ينبغي أن تكون أداة لسلب حقوق الأفراد، وإنما وسيلة لحمايتها وتنظيم ممارستها.

وهذا التصور أسهم في تطور فكرة حقوق الإنسان في العصر الحديث.

خامسًا: العقد الاجتماعي وتقييد السلطة السياسية

من أهم التحولات التي أحدثها الفكر الحديث رفض فكرة السلطة المطلقة غير المقيدة.

فالسلطة السياسية، وفق التصور المستند إلى العقد الاجتماعي، لها وظيفة محددة، ولذلك يجب ألا تتجاوز الغرض الذي قامت من أجله.

ويظهر هذا بصورة واضحة عند جون لوك، الذي ربط مشروعية الحكومة بحماية حقوق الأفراد.

فإذا تحولت الحكومة إلى وسيلة للاضطهاد وانتهاك الحقوق، فإنها تفقد جزءًا أساسيًا من أساس مشروعيتها.

ومن هنا ظهرت أهمية:

الدستور.

الفصل بين السلطات.

الرقابة على الحكومة.

استقلال القضاء.

حماية الحقوق والحريات.

سادسًا: العقد الاجتماعي والمواطنة

ساعدت نظرية العقد الاجتماعي على تطوير مفهوم حديث للمواطنة.

فالمواطن لم يعد مجرد فرد يخضع للحاكم، وإنما أصبح عضوًا في جماعة سياسية تربطه بالدولة مجموعة من الحقوق والواجبات.

وتقوم المواطنة الحديثة على مبدأ التبادل:

حقوق مقابل واجبات.

فالدولة تلتزم بحماية المواطنين وتوفير الأمن والعدالة والخدمات العامة، بينما يلتزم المواطن باحترام القانون وأداء واجباته والمساهمة في الحياة العامة.

وهكذا أصبحت المواطنة عنصرًا أساسيًا في بناء الدولة الحديثة.

سابعًا: العقد الاجتماعي والمشاركة السياسية

تؤكد نظرية العقد الاجتماعي، بدرجات مختلفة بين مفكريها، أن الإنسان ليس مجرد موضوع للسلطة السياسية، بل هو أحد العناصر التي تقوم عليها هذه السلطة.

وقد تطور هذا التصور في العصر الحديث إلى مفهوم المشاركة السياسية.

وتتخذ المشاركة السياسية صورًا متعددة، منها:

التصويت في الانتخابات.

الترشح للمناصب العامة.

المشاركة في الأحزاب السياسية.

المشاركة في الاستفتاءات.

إبداء الرأي في القضايا العامة.

المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني.

ممارسة الحق في التعبير بصورة مسؤولة.

وبذلك أصبح المواطن شريكًا في الحياة السياسية وليس مجرد متلقٍ لقرارات السلطة.

ثامنًا: العقد الاجتماعي والانتخابات

تُعد الانتخابات من أهم التطبيقات الحديثة لفكرة رضا المحكومين.

فالمواطن عندما يشارك في الانتخابات يمارس جانبًا من إرادته السياسية، ويمنح ممثليه تفويضًا لممارسة السلطة العامة.

وهذا التفويض ليس مطلقًا، وإنما يكون مقيدًا بالدستور والقانون ومدة زمنية محددة.

وبالتالي يمكن النظر إلى العملية الانتخابية باعتبارها إحدى الوسائل التي تُجدد من خلالها العلاقة السياسية بين المجتمع والسلطة.

تاسعًا: العقد الاجتماعي والدستور

يُعد الدستور في الدولة الحديثة من أهم الوسائل التي تنظم العلاقة بين السلطة والمجتمع.

فهو يحدد:

شكل الدولة.

نظام الحكم.

اختصاصات السلطات.

حقوق المواطنين وحرياتهم.

واجبات الدولة.

وسائل انتقال السلطة.

آليات الرقابة على السلطة.

ومن هذه الزاوية يمكن ملاحظة وجود صلة فكرية بين مفهوم العقد الاجتماعي وفكرة الدستور؛ فكلاهما يرتبط بمحاولة تحديد قواعد العلاقة بين المجتمع والسلطة.

ومع ذلك يجب التمييز بينهما؛ فالعقد الاجتماعي نظرية فلسفية لتفسير أصل الشرعية السياسية، بينما الدستور وثيقة أو مجموعة قواعد قانونية تنظم نظام الحكم في دولة معينة.

عاشرًا: العقد الاجتماعي ومبدأ الفصل بين السلطات

أدى تطور الفكر السياسي الحديث إلى التأكيد على ضرورة منع احتكار السلطة.

ومن هنا ظهرت أهمية توزيع الوظائف السياسية بين مؤسسات مختلفة، بحيث لا تتركز جميع الصلاحيات في يد جهة واحدة.

ويهدف الفصل بين السلطات إلى:

منع الاستبداد.

تحقيق التوازن بين مؤسسات الدولة.

حماية الحقوق والحريات.

ضمان الرقابة المتبادلة.

منع إساءة استخدام السلطة.

وقد أسهمت أفكار لوك في هذا الاتجاه، ثم تطورت بصورة أكثر وضوحًا في الفكر الدستوري اللاحق.

الحادي عشر: العقد الاجتماعي ومفهوم الشرعية السياسية

يمكن القول إن أهم سؤال تطرحه نظرية العقد الاجتماعي هو سؤال الشرعية:

متى تكون السلطة السياسية سلطة مشروعة؟

وقد قدم المفكرون الثلاثة إجابات مختلفة.

فعند هوبز، ترتبط الشرعية بصورة قوية بقدرة السلطة على تحقيق الأمن ومنع الفوضى.

وعند لوك، ترتبط الشرعية بحماية الحقوق والالتزام بالقانون ورضا المحكومين.

أما عند روسو، فتتصل الشرعية بسيادة الشعب والتعبير عن الإرادة العامة.

وبذلك انتقل الفكر السياسي من التركيز على مصدر السلطة فقط إلى التركيز أيضًا على وظيفة السلطة وحدودها وطريقة ممارستها.

الثاني عشر: العقد الاجتماعي والدولة الديمقراطية

تتقاطع العديد من مبادئ الديمقراطية الحديثة مع الأفكار التي تطورت في إطار نظرية العقد الاجتماعي، ومنها:

سيادة الشعب.

رضا المحكومين.

الانتخابات.

المشاركة السياسية.

حماية الحقوق والحريات.

تقييد السلطة.

سيادة القانون.

ولا يعني ذلك أن الديمقراطية الحديثة هي مجرد تطبيق مباشر لنظرية العقد الاجتماعي، لكنها تأثرت بصورة واضحة بعدد من المبادئ التي أسهمت النظرية في تطويرها.

الثالث عشر: نقد العلاقة بين العقد الاجتماعي والدولة الحديثة

رغم أهمية هذه العلاقة، فإنه لا ينبغي النظر إلى نظرية العقد الاجتماعي باعتبارها تفسيرًا وحيدًا لنشأة الدولة الحديثة.

فهناك نظريات أخرى فسرت نشأة الدولة، مثل:

نظرية القوة والغلبة.

النظرية الدينية.

النظرية التطورية.

النظرية التاريخية.

النظريات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن الدولة الحديثة نشأت نتيجة عوامل تاريخية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وثقافية معقدة، وليس نتيجة عامل فلسفي واحد.

ولهذا فإن القيمة الأساسية لنظرية العقد الاجتماعي تكمن في بعدها المعياري والفلسفي؛ أي أنها تساعدنا على التفكير في الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه السلطة السياسية، وليس بالضرورة في وصف تاريخي دقيق لكيفية نشأة كل دولة.

الرابع عشر: خلاصة المبحث

يمكن القول إن نظرية العقد الاجتماعي أسهمت بصورة كبيرة في إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع.

فقد انتقلت السلطة السياسية، في التصور الحديث، من كونها امتيازًا شخصيًا للحاكم إلى كونها وظيفة عامة تخضع لمبادئ وقواعد.

كما ساعدت النظرية في ترسيخ مجموعة من المبادئ السياسية التي أصبحت ذات أهمية كبيرة في الدولة الحديثة، وفي مقدمتها:

الشرعية السياسية، وسيادة الشعب، وسيادة القانون، والحقوق والحريات، والمواطنة، والمشاركة السياسية، وتقييد السلطة.

وعلى الرغم من الاختلاف بين هوبز ولوك وروسو، فإن أعمالهم الثلاثة شكلت مرحلة أساسية في تطور الفكر السياسي الحديث، وأسهمت في الانتقال من الدولة القائمة على السلطة المطلقة إلى الدولة التي تبحث عن أساس قانوني وفلسفي لشرعيتها وعلاقتها بالمجتمع.

وبذلك يمكن اعتبار نظرية العقد الاجتماعي إحدى أهم الحلقات الفكرية التي أسهمت في الانتقال إلى مفهوم الدولة الدستورية الحديثة، حيث تصبح السلطة مقيدة بالقانون، ويصبح المواطن صاحب حقوق، وتصبح شرعية الحكم مرتبطة – بدرجات وصور مختلفة – بالمجتمع الذي تمارس السلطة باسمه.

المبحث العاشر: نظرية العقد الاجتماعي في الفكر السياسي المعاصر

تمهيد

لم تتوقف أهمية نظرية العقد الاجتماعي عند حدود القرن السابع عشر والثامن عشر، بل امتد تأثيرها إلى الفكر السياسي المعاصر، وأصبحت بعض أفكارها جزءًا من النقاشات الحديثة حول الدولة والديمقراطية والعدالة والحقوق والحريات.

ومع تطور الدولة الحديثة، لم يعد السؤال مقتصرًا على كيفية نشأة الدولة، وإنما أصبح أكثر تعقيدًا، فأصبح الفكر السياسي يبحث في أسئلة من قبيل: ما الذي يجعل المؤسسات السياسية عادلة؟ وما حدود السلطة؟ وما الحقوق التي

يجب أن يتمتع بها المواطن؟ وما الأساس الذي يجعل المواطنين يقبلون النظام السياسي؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن بين الحرية الفردية والمصلحة العامة؟

ومن هنا أعيدت صياغة فكرة العقد الاجتماعي في صور جديدة، كان من أبرزها التصور الذي قدمه الفيلسوف الأمريكي جون رولز في إطار نظريته عن العدالة.

أولًا: استمرار فكرة العقد الاجتماعي في الفكر الحديث والمعاصر

ظلت الفكرة الأساسية للعقد الاجتماعي حاضرة في الفكر السياسي حتى بعد انتهاء المرحلة الكلاسيكية للنظرية.

فقد أصبحت الأسئلة التي أثارها هوبز ولوك وروسو جزءًا من الأسئلة المركزية في الفلسفة السياسية، وخاصة:

مصدر شرعية السلطة.

العلاقة بين الحرية والسلطة.

حدود تدخل الدولة.

حقوق المواطنين.

المساواة السياسية.

العدالة الاجتماعية.

المشاركة السياسية.

واجبات المواطن تجاه الدولة.

وقد تغيرت طبيعة العقد الاجتماعي في الفكر المعاصر؛ فلم يعد التركيز بالضرورة على افتراض وجود حالة طبيعية تاريخية، وإنما أصبح العقد يستخدم باعتباره أداة فلسفية لتحديد المبادئ التي يمكن أن يقوم عليها المجتمع العادل.

ثانيًا: جون رولز وإعادة بناء فكرة العقد الاجتماعي

يُعد جون رولز من أبرز المفكرين الذين أعادوا توظيف فكرة العقد في الفلسفة السياسية المعاصرة.

وقد قدم في كتابه الشهير "نظرية في العدالة" تصورًا جديدًا للعقد، لا يهدف إلى تفسير نشأة الدولة تاريخيًا، وإنما إلى تحديد المبادئ التي ينبغي أن تحكم المجتمع العادل.

وهنا نجد تحولًا مهمًا:

فالعقد عند هوبز ولوك وروسو يرتبط بصورة أساسية بتفسير نشأة المجتمع السياسي والسلطة، بينما يستخدمه رولز كوسيلة لاختيار مبادئ العدالة.

ثالثًا: الوضع الأصلي عند جون رولز

من أهم مفاهيم رولز مفهوم الوضع الأصلي.

وهو موقف افتراضي يتصور فيه مجموعة من الأشخاص وهم بصدد اختيار المبادئ الأساسية التي ستنظم المجتمع.

ويفترض رولز أن هؤلاء الأشخاص يتمتعون بالعقلانية، وأنهم يسعون إلى اختيار قواعد عادلة يمكن قبولها بصورة عامة.

لكن رولز يضيف عنصرًا مهمًا للغاية يسمى:

حجاب الجهل.

رابعًا: حجاب الجهل

يقصد رولز بحجاب الجهل أن الأشخاص الذين يختارون مبادئ العدالة لا يعرفون مسبقًا موقعهم الحقيقي في المجتمع.

فهم لا يعرفون:

هل سيكونون أغنياء أم فقراء؟

هل سيكونون أصحاب نفوذ أم أفرادًا عاديين؟

ما مستواهم الاجتماعي؟

ما قدراتهم أو مواهبهم؟

ما جنسهم؟

ما معتقداتهم أو توجهاتهم الخاصة؟

والهدف من ذلك هو منع الأشخاص من اختيار قواعد تخدم مصالحهم الشخصية على حساب الآخرين.

فإذا كان الإنسان لا يعرف مسبقًا موقعه في المجتمع، فإنه سيكون أكثر ميلًا إلى اختيار قواعد عادلة للجميع.

خامسًا: مبادئ العدالة عند رولز

ينتهي رولز إلى مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تنظيم المجتمع بصورة عادلة.

ومن أهمها مبدأ الحريات الأساسية المتساوية.

أي أن لكل شخص حقًا متساويًا في مجموعة من الحريات الأساسية، مثل:

حرية التفكير.

حرية الضمير.

الحرية السياسية.

الحق في المشاركة السياسية.

المساواة أمام القانون.

وهنا يظهر استمرار التأثير الواضح لفكرة العقد الاجتماعي والحقوق الأساسية في الفكر السياسي المعاصر.

سادسًا: العدالة الاجتماعية

لا يقتصر رولز على الحريات السياسية، وإنما يناقش أيضًا مشكلة توزيع الموارد والفرص داخل المجتمع.

ويرى أن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية لا تكون مرفوضة بالضرورة، وإنما يجب أن تكون منظمة بطريقة تحقق العدالة.

ويؤكد على أهمية تكافؤ الفرص، بحيث لا تكون الظروف الاجتماعية التي يولد فيها الإنسان سببًا حتميًا لحرمانه من الفرص الأساسية.

وبذلك أصبح العقد الاجتماعي مرتبطًا في الفكر المعاصر بقضية العدالة الاجتماعية إلى جانب الشرعية السياسية.

سابعًا: من العقد السياسي إلى العقد الدستوري

أصبح مفهوم العقد الاجتماعي في الدولة الحديثة مرتبطًا بصورة أكبر بفكرة الدستور.

فالدستور يحدد المبادئ الأساسية التي تنظم المجتمع السياسي، ويحدد حقوق المواطنين واختصاصات السلطات العامة.

ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى الدستور باعتباره تعبيرًا قانونيًا عن مجموعة من المبادئ التي تنظم العلاقة بين المواطنين والسلطة.

لكن ينبغي التأكيد مرة أخرى على أن الدستور ليس هو نفسه العقد الاجتماعي بالمعنى الفلسفي؛ فالعقد الاجتماعي مفهوم فلسفي، بينما الدستور إطار قانوني وسياسي.

ثامنًا: العقد الاجتماعي والديمقراطية المعاصرة

تظهر أفكار العقد الاجتماعي في عدد من المبادئ الديمقراطية المعاصرة.

ومن أبرزها:

1. رضا المحكومين

تستند الأنظمة الديمقراطية إلى فكرة أن السلطة لا ينبغي أن تكون منفصلة تمامًا عن إرادة المجتمع.

2. الانتخابات

تمثل الانتخابات إحدى الوسائل الأساسية لاختيار الحكام والممثلين.

3. التداول السلمي للسلطة

تتيح الديمقراطية تغيير الحكومات من خلال وسائل سلمية وقانونية.

4. حماية الحقوق والحريات

تقوم الديمقراطية الحديثة على الاعتراف بمجموعة من الحقوق والحريات الأساسية.

5. سيادة القانون

لا يجوز للسلطة السياسية أن تعمل خارج الإطار القانوني.

6. الرقابة على السلطة

توجد مؤسسات وآليات مختلفة للرقابة على ممارسة السلطة.

تاسعًا: العقد الاجتماعي وحقوق الإنسان

ساهمت الأفكار التي تطورت من نظرية العقد الاجتماعي في تكوين البيئة الفكرية التي ازدهرت فيها مفاهيم حقوق الإنسان.

فالإنسان في الفكر السياسي الحديث أصبح ينظر إليه باعتباره صاحب حقوق أصلية لا يجوز للسلطة أن تنتهكها بصورة تعسفية.

ومن أهم هذه الحقوق:

الحق في الحياة.

الحرية.

المساواة.

الكرامة.

الأمن.

المشاركة السياسية.

حرية الرأي والتعبير.

حرية الاعتقاد.

الحق في المحاكمة العادلة.

وقد تطورت هذه المبادئ لاحقًا في الفكر القانوني والدستوري والمواثيق الدولية.

عاشرًا: العقد الاجتماعي والواجبات السياسية

إذا كانت الدولة تلتزم بحماية حقوق المواطنين، فإن المواطنين في المقابل يتحملون مجموعة من الواجبات.

ومن أهمها:

احترام القانون.

المحافظة على النظام العام.

أداء الالتزامات العامة التي يحددها القانون.

احترام حقوق الآخرين.

المشاركة الإيجابية في المجتمع.

الدفاع عن الدولة وفقًا للقانون عند الاقتضاء.

ومن هنا تقوم العلاقة بين المواطن والدولة على قدر من التبادل بين الحقوق والواجبات.

الحادي عشر: العقد الاجتماعي وأزمة الثقة في السلطة

تظهر أهمية فكرة العقد الاجتماعي بصورة خاصة عندما تضعف الثقة بين المجتمع والسلطة.

فكلما شعر المواطنون بأن المؤسسات السياسية لا تحقق العدالة أو لا تحمي الحقوق أو لا تستجيب للمصلحة العامة، ظهرت أسئلة تتعلق بشرعية النظام السياسي.

ومن هنا يمكن استخدام فكرة العقد الاجتماعي لفهم عدد من الظواهر المعاصرة، مثل:

ضعف المشاركة السياسية.

العزوف عن الانتخابات.

الاحتجاجات السياسية.

فقدان الثقة في المؤسسات.

المطالبة بالإصلاح السياسي.

المطالبة بمزيد من الشفافية والمساءلة.

فالعقد الاجتماعي، بهذا المعنى، ليس مجرد تصور تاريخي، وإنما يمكن اعتباره إطارًا لتحليل العلاقة المستمرة بين المجتمع والسلطة.

الثاني عشر: العقد الاجتماعي والمسؤولية السياسية

تؤكد الفكرة الحديثة للعقد الاجتماعي أن السلطة السياسية ليست امتيازًا مطلقًا، وإنما هي مسؤولية عامة.

فالحاكم أو المسؤول السياسي لا يمارس السلطة لمصلحته الشخصية، وإنما يفترض أن يمارسها لتحقيق المصلحة العامة.

ويترتب على ذلك ضرورة وجود:

المساءلة.

الشفافية.

الرقابة.

مكافحة الفساد.

احترام القانون.

حماية الحقوق.

وهذه المبادئ أصبحت من العناصر المهمة في الحكم الرشيد.

الثالث عشر: حدود تطبيق نظرية العقد الاجتماعي في الواقع

رغم أهمية النظرية، فإن تطبيقها بصورة حرفية على الدولة الحديثة يواجه عددًا من الصعوبات.

فالمجتمعات الحديثة شديدة التعقيد، ولا يمكن اختزال العلاقة بين الدولة والمواطنين في عقد بسيط.

كما أن المواطنين يختلفون في:

المصالح.

الاتجاهات.

الأفكار.

القدرات.

الظروف الاجتماعية.

المواقف السياسية.

ومن ثم فإن المجتمع السياسي الحديث يحتاج إلى مجموعة واسعة من المؤسسات والقواعد التي تنظم هذه الاختلافات.

الرابع عشر: النقد المعاصر لنظرية العقد الاجتماعي

تعرضت نظرية العقد الاجتماعي لعدد من الانتقادات في الفكر المعاصر.

1. الطابع الافتراضي

يرى منتقدو النظرية أن العقد الاجتماعي غالبًا ما يكون افتراضيًا وليس عقدًا تاريخيًا حقيقيًا.

2. مشكلة الإجماع

من الصعب الوصول إلى إجماع حقيقي بين جميع أفراد المجتمع على جميع المبادئ السياسية.

3. تجاهل بعض الفئات

يرى بعض النقاد أن بعض الصياغات التقليدية للنظرية لم تكن تعكس بصورة كافية مصالح النساء والفئات المهمشة والطبقات الضعيفة.

4. تعقيد المجتمع الحديث

أصبحت الدولة الحديثة أكثر تعقيدًا من أن تفسر علاقتها بالمواطنين من خلال فكرة العقد وحدها.

5. مشكلة المصلحة العامة

قد يختلف أفراد المجتمع حول معنى "المصلحة العامة"، ولذلك فإن تحديدها يحتاج إلى مؤسسات وآليات سياسية وقانونية.

الخامس عشر: أهمية نظرية العقد الاجتماعي في الفكر السياسي المعاصر

على الرغم من الانتقادات السابقة، ما زالت النظرية ذات أهمية كبيرة لأنها تقدم مجموعة من الأسئلة الأساسية التي لا تزال مطروحة حتى اليوم.

ومن أهمها:

ما مصدر شرعية السلطة؟

ما حدود طاعة المواطن للدولة؟

ما الحقوق التي لا يجوز للسلطة انتهاكها؟

متى تفقد الحكومة شرعيتها؟

كيف يمكن تحقيق التوازن بين الحرية والمصلحة العامة؟

ما العلاقة الصحيحة بين الدولة والمواطن؟

وهذه الأسئلة تمثل جوهر جزء كبير من الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة.

السادس عشر: مقارنة بين العقد الاجتماعي الكلاسيكي والمعاصر

يمكن توضيح التطور الذي طرأ على النظرية من خلال المقارنة الآتية:

وجه المقارنة	
العقد الاجتماعي الكلاسيكي	
العقد الاجتماعي المعاصر	
الهدف	
تفسير أصل السلطة والدولة	
تحديد مبادئ العدالة والشرعية	
أهم القضايا	
الأمن والحرية والسيادة	
العدالة والحقوق والمساواة	
أبرز المفكرين	
هوبز، لوك، روسو	
رولز وغيرهم	
طبيعة العقد	
افتراض تأسيسي للدولة	
أداة لاختيار المبادئ العادلة	
التركيز	
العلاقة بين الحاكم والمحكوم	

العلاقة بين المواطن والمؤسسات

القيم الأساسية

الأمن والحرية والسيادة

العدالة والمساواة والحقوق

المجال

الفلسفة السياسية الكلاسيكية

الفلسفة السياسية المعاصرة

السابع عشر: الخلاصة

يتضح أن نظرية العقد الاجتماعي لم تكن مجرد نظرية تاريخية انقضى أثرها بانتهاء عصر هوبز ولوك وروسو، بل ظلت حاضرة في الفكر السياسي بصورة متجددة.

فقد انتقلت النظرية من محاولة تفسير نشأة الدولة إلى البحث في شرعية المؤسسات السياسية ومبادئ العدالة التي ينبغي أن تحكم المجتمع.

ومع إعادة صياغتها عند مفكرين معاصرين مثل جون رولز، أصبح العقد الاجتماعي أداة فلسفية لمناقشة العدالة والحرية والمساواة والحقوق السياسية والاجتماعية.

وبذلك حافظت النظرية على قدرتها على تفسير عدد كبير من القضايا السياسية المعاصرة، خصوصًا العلاقة بين الدولة والمواطن، وحدود السلطة، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية.

خاتمة الفصل الثالث

بعد دراسة نظرية العقد الاجتماعي يتضح أنها تمثل واحدة من أهم المحطات في تاريخ الفكر السياسي الحديث.

فقد حاول توماس هوبز تفسير نشأة السلطة من خلال حاجة الإنسان إلى الأمن والخروج من حالة الصراع، بينما ركز جون لوك على حماية الحقوق الطبيعية وتقييد السلطة ورضا المحكومين، في حين جعل جان جاك روسو من الإرادة العامة والسيادة الشعبية أساسًا للمجتمع السياسي.

وقد أسهم اختلاف هؤلاء المفكرين في إثراء الفكر السياسي، وأدى إلى ظهور مجموعة من المفاهيم التي أصبحت من ركائز الدولة الحديثة، مثل الشرعية السياسية، وسيادة الشعب، والحقوق الطبيعية، والحكومة المحدودة، وسيادة القانون، والمواطنة والمشاركة السياسية.

كما تطورت فكرة العقد الاجتماعي في الفكر المعاصر لتتجاوز السؤال عن نشأة الدولة إلى أسئلة العدالة والحقوق والمساواة، وهو ما يظهر بصورة واضحة في فلسفة جون رولز.

ومن ثم يمكن القول إن القيمة الكبرى لنظرية العقد الاجتماعي تتمثل في أنها جعلت العلاقة بين السلطة والمجتمع موضوعًا فلسفيًا وسياسيًا قابلًا للنقد والمراجعة، وأكدت أن السلطة السياسية تحتاج إلى أساس من الشرعية، وأن الحاكم لا يمكن أن يكون منفصلًا بصورة كاملة عن المجتمع الذي يحكمه.

وبذلك أسهمت النظرية في الانتقال من مفهوم الدولة القائمة على السلطة المطلقة إلى مفهوم الدولة التي تقوم على القانون والمؤسسات والحقوق والشرعية السياسية.

الفصل الرابع: الدولة والشعب في إطار العقد الاجتماعي

أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

الحقوق والواجبات المتبادلة.

شرعية السلطة السياسية.

حدود طاعة الحاكم.

حق المجتمع في محاسبة السلطة.

العقد الاجتماعي بين النص القانوني والممارسة السياسية.

الفصل الرابع

الدولة والشعب في إطار العقد الاجتماعي

تمهيد

تمثل العلاقة بين الدولة والشعب محورًا أساسيًا في الفكر السياسي، إذ لا يمكن فهم طبيعة الدولة الحديثة دون الوقوف على طبيعة العلاقة التي تربط السلطة السياسية بالمجتمع الذي تمارس عليه هذه السلطة.

وقد أسهمت نظرية العقد الاجتماعي في إعادة صياغة هذه العلاقة على أساس جديد؛ فبدلًا من النظر إلى الحاكم باعتباره صاحب سلطة مطلقة يستمدها من مصدر خارج إرادة المجتمع، أصبحت السلطة السياسية – في التصورات الحديثة – مرتبطة بالشرعية والرضا والمصلحة العامة واحترام الحقوق.

ويقوم التصور العام للعقد الاجتماعي على أن قيام المجتمع السياسي يستلزم وجود قواعد تنظم علاقة الأفراد ببعضهم وعلاقتهم بالسلطة العامة.
وبموجب هذه العلاقة يتمتع المواطنون بحقوق، ويتحملون واجبات، كما تتحمل الدولة والحكومة مجموعة من المسؤوليات تجاه المجتمع.

ولا تعني نظرية العقد الاجتماعي أن الدولة والشعب طرفان متساويان في جميع صور العلاقة السياسية، وإنما تعني أن السلطة السياسية ليست مطلقة، وأن ممارستها ينبغي أن تكون موجهة لتحقيق الغاية التي وجدت من أجلها، وأن المواطن ليس مجرد تابع للسلطة، وإنما هو عضو في جماعة سياسية يتمتع بحقوق ويؤدي واجبات.

ومن هنا يتناول هذا الفصل طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والحقوق والواجبات المتبادلة، وأسس شرعية السلطة السياسية، وحدود طاعة الحاكم، وحق المجتمع في محاسبة السلطة، ثم ينتقل إلى بيان الفرق بين العقد الاجتماعي باعتباره تصورًا فلسفيًا وبين تطبيقاته في النصوص القانونية والممارسة السياسية.

المبحث الأول: أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم

المطلب الأول: مفهوم العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم

يقصد بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم مجموعة القواعد والمبادئ التي تنظم الصلة بين السلطة السياسية من جهة، والأفراد والمجتمع من جهة أخرى.

ولا تقتصر هذه العلاقة على إصدار الأوامر من جانب السلطة وتنفيذها من جانب المواطنين، وإنما تشمل منظومة متكاملة من الحقوق والواجبات والمسؤوليات.

فالدولة تمارس السلطة باسم المجتمع ولصالحه، والمواطنون يلتزمون بالقوانين التي تنظم حياتهم العامة، وفي المقابل يفترض أن تقوم الدولة بحماية حقوقهم وتحقيق الأمن والعدالة وتوفير المؤسسات التي تسمح لهم بممارسة حقوقهم.

ومن هنا فإن العلاقة السياسية السليمة لا تقوم على القوة وحدها، وإنما على مزيج من:

الشرعية.

القانون.

الرضا.

الحقوق.

الواجبات.

المسؤولية.

المصلحة العامة.

المطلب الثاني: التحول من السلطة المطلقة إلى السلطة المقيدة

كان التصور التقليدي للسلطة السياسية في بعض النظم القديمة يقوم على فكرة السلطة المطلقة للحاكم، حيث كان الحاكم يتمتع بصلاحيات واسعة لا تخضع في كثير من الأحيان لرقابة المجتمع.

لكن تطور الفكر السياسي أدى إلى ظهور تصور مختلف يرى أن السلطة السياسية يجب أن تكون محددة ومقيدة.

وكانت نظرية العقد الاجتماعي من أبرز النظريات التي ساعدت على هذا التحول.

فإذا كانت الدولة قد نشأت من أجل تحقيق غاية معينة، فإن السلطة التي تمارسها لا ينبغي أن تتجاوز هذه الغاية.

وقد ظهر هذا بصورة واضحة عند جون لوك، الذي ربط شرعية الحكومة بحماية الحقوق الطبيعية للأفراد.

ومن هنا أصبح السؤال:

ليس فقط: من يحكم؟ وإنما أيضًا: كيف يحكم؟ ولأي غرض؟ وتحت أي قيود؟

وهذه الأسئلة شكلت أساسًا مهمًا في تطور الدولة الدستورية الحديثة.

المطلب الثالث: الرضا كأساس للعلاقة السياسية

يحتل مفهوم الرضا مكانة مهمة في نظرية العقد الاجتماعي.

فالسلطة السياسية لا تكون مشروعة لمجرد امتلاكها القوة، وإنما تحتاج إلى أساس يجعل المواطنين يقبلون بها.

وقد اختلف المفكرون في طبيعة هذا الرضا:

عند هوبز يرتبط القبول بالحاجة إلى الأمن والاستقرار.

عند لوك يرتبط بالحاجة إلى حماية الحقوق.

عند روسو يرتبط بالمشاركة في الإرادة العامة والسيادة الشعبية.

وفي الدولة الحديثة يظهر مفهوم الرضا بصورة خاصة من خلال المؤسسات السياسية، مثل الانتخابات والاستفتاءات والمشاركة العامة.

المطلب الرابع: السلطة بوصفها وظيفة عامة

من النتائج المهمة للتصور الحديث أن السلطة السياسية أصبحت تُفهم باعتبارها وظيفة عامة وليست ملكية شخصية للحاكم.

فالحاكم أو المسؤول السياسي لا يمتلك الدولة، وإنما يشغل منصبًا عامًا محددًا بالقانون.

ويترتب على ذلك أن انتقال السلطة يجب أن يتم وفق قواعد قانونية، وأن المسؤول السياسي يخضع للمساءلة، وأن صلاحياته تنتهي بانتهاء المدة أو وفق الإجراءات التي يحددها النظام الدستوري.

وهذا التصور يمثل تحولًا جوهريًا من شخصنة السلطة إلى مأسسة السلطة.

المبحث الثاني: الحقوق والواجبات المتبادلة

المطلب الأول: حقوق المواطنين

في إطار الدولة الحديثة يتمتع المواطنون بمجموعة من الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية التي تحميها القوانين والدساتير.

ومن أهم الحقوق المرتبطة بالعلاقة بين الشعب والدولة:

1. الحق في الحياة والأمن

من أهم وظائف الدولة حماية حياة المواطنين وأمنهم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الاعتداء عليهم.

2. الحق في الحرية

يشمل ذلك الحرية الشخصية وغيرها من الحريات التي يقرها القانون.

3. الحق في المساواة

يقتضي مبدأ المساواة ألا يخضع المواطنون لتمييز تعسفي، وأن يتمتعوا بالحماية القانونية وفقًا للقواعد العامة.

4. الحق في المشاركة السياسية

ويشمل المشاركة في الانتخابات وغيرها من الوسائل المشروعة للتعبير عن الإرادة السياسية.

5. الحق في التعبير

يُعد التعبير عن الرأي من أهم وسائل مشاركة المواطن في الحياة العامة، مع خضوع ممارسة هذا الحق للضوابط القانونية التي تحمي حقوق الآخرين والمصلحة العامة.

6. الحق في العدالة

ويشمل حق الفرد في الوصول إلى القضاء والحصول على محاكمة عادلة وفقًا للقانون.

المطلب الثاني: واجبات المواطنين

كما أن للمواطنين حقوقًا، فإن عليهم واجبات تجاه الدولة والمجتمع.

ومن أبرز هذه الواجبات:

احترام القانون.

احترام حقوق الآخرين.

المحافظة على الممتلكات العامة.

أداء الالتزامات التي يفرضها القانون.

المشاركة الإيجابية في المجتمع.

المحافظة على أمن المجتمع واستقراره.

الالتزام بالوسائل القانونية في التعبير عن المطالب السياسية.

وهكذا لا يقوم العقد الاجتماعي على الحقوق وحدها، وإنما يقوم على التوازن بين الحقوق والواجبات.

المطلب الثالث: واجبات الدولة تجاه المواطنين

في المقابل، تتحمل الدولة مجموعة من المسؤوليات الأساسية.

ومن أهمها:

أولًا: حماية الأمن

تلتزم الدولة بحماية المجتمع من الاعتداءات الداخلية والخارجية.

ثانيًا: إقامة العدل

تلتزم الدولة بإنشاء مؤسسات قضائية قادرة على تطبيق القانون وتحقيق العدالة.

ثالثًا: حماية الحقوق

يجب على مؤسسات الدولة احترام الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور والقانون.

رابعًا: توفير الخدمات العامة

تقوم الدولة بتوفير الخدمات الأساسية وفقًا لنظامها القانوني وإمكاناتها.

خامسًا: تحقيق المصلحة العامة

ينبغي أن تكون السياسات العامة موجهة لخدمة المجتمع وليس لخدمة مصالح شخصية أو فئوية ضيقة.

المطلب الرابع: التوازن بين الحقوق والواجبات

لا يمكن أن تستمر الدولة بصورة مستقرة إذا طالب المواطنون بالحقوق دون الالتزام بالواجبات، كما لا يمكن أن تكون العلاقة السياسية عادلة إذا طالبت السلطة المواطنين بالواجبات دون أن تلتزم بحماية حقوقهم.

ومن هنا يقوم التوازن السياسي على مبدأ:

حقوق يقابلها التزام، وسلطة يقابلها مسؤولية.

وهذا التوازن يمثل أحد أهم التطبيقات العملية لفكرة العقد الاجتماعي.

المبحث الثالث: شرعية السلطة السياسية

المطلب الأول: مفهوم الشرعية السياسية

الشرعية السياسية هي الأساس الذي يجعل ممارسة السلطة مقبولة ومبررة من الناحية السياسية والقانونية والأخلاقية.

ولا تعني الشرعية مجرد وجود حكومة قادرة على فرض أوامرها، لأن القدرة على الإكراه تختلف عن الشرعية.

فقد تكون سلطة ما قادرة على فرض سيطرتها بالقوة، لكنها تظل موضع تساؤل من حيث مشروعيتها.

ومن هنا يجب التمييز بين:

السلطة الواقعية والسلطة الشرعية.

المطلب الثاني: مصادر الشرعية

تعددت مصادر الشرعية في الفكر السياسي، ومن أهمها:

1. الشرعية التقليدية

تقوم على العادات والتقاليد والموروث السياسي.

2. الشرعية القانونية

تستند إلى الدستور والقوانين والإجراءات القانونية.

3. الشرعية الشعبية

تستند إلى قبول الشعب ورضاه ومشاركته السياسية.

4. الشرعية الإنجازية

ترتبط بقدرة السلطة على تحقيق الأمن والاستقرار والمصلحة العامة والإنجازات التي ينتظرها المجتمع.

وفي الدولة الحديثة قد تجتمع أكثر من صورة من صور الشرعية في الوقت نفسه.

المطلب الثالث: الشرعية في نظرية العقد الاجتماعي

تختلف الشرعية بحسب المفكر.

هوبز

يربط هوبز شرعية السلطة بقدرتها على تحقيق الأمن ومنع الفوضى.

لوك

يربطها بحماية الحقوق الطبيعية ورضا المحكومين واحترام القانون.

روسو

يربطها بسيادة الشعب والإرادة العامة.

ومن ثم يمكن القول إن نظرية العقد الاجتماعي أسهمت في نقل مصدر الشرعية من الحاكم إلى العلاقة السياسية التي تربط السلطة بالمجتمع.

المطلب الرابع: الشرعية الدستورية

في الدولة الحديثة أصبحت الشرعية السياسية مرتبطة بصورة وثيقة بالدستور.

فالدستور يحدد:

شكل الدولة.

نظام الحكم.

اختصاصات السلطات.

حقوق المواطنين.

آليات انتقال السلطة.

وسائل الرقابة.

حدود ممارسة السلطة.

وبالتالي لا يكفي أن يصل شخص إلى الحكم، بل يجب أن تكون طريقة وصوله وممارسته للسلطة متفقة مع القواعد الدستورية والقانونية.

المبحث الرابع: حدود طاعة الحاكم

المطلب الأول: أساس طاعة السلطة

تحتاج كل دولة إلى قدر من الطاعة للقانون والقرارات المشروعة حتى تتمكن من أداء وظائفها.

ولا يمكن تصور وجود مجتمع سياسي مستقر إذا كان كل فرد يرفض الالتزام بالقوانين لمجرد أنها لا توافق رغباته الشخصية.

ومن هنا فإن احترام القانون يمثل جزءًا أساسيًا من النظام السياسي.

المطلب الثاني: الطاعة ليست خضوعًا مطلقًا

لا تعني طاعة الحاكم في الدولة الحديثة الخضوع المطلق لكل قرار يصدر عنه.

فالسلطة نفسها مقيدة بالدستور والقانون.

ومن ثم فإن الطاعة السياسية المشروعة تكون للأوامر والقرارات التي تصدر في إطار الاختصاص القانوني، وليس لكل إرادة شخصية للحاكم.

وهنا تظهر أهمية التمييز بين:

طاعة السلطة وتقديس السلطة.

فالطاعة السياسية لا تعني أن الحاكم فوق النقد أو المساءلة.

المطلب الثالث: الطاعة في فلسفة هوبز

نظر هوبز إلى الطاعة باعتبارها ضرورية للحفاظ على الأمن والاستقرار.

فإذا أصبحت مقاومة السلطة قاعدة عامة، فقد يؤدي ذلك إلى انهيار النظام السياسي والعودة إلى حالة الصراع.

ولهذا كان هوبز أكثر تشددًا في مسألة طاعة السلطة مقارنة بلوك وروسو.

المطلب الرابع: الطاعة عند جون لوك

يرى لوك أن طاعة الحكومة مرتبطة بوظيفتها في حماية الحقوق.

فإذا التزمت الحكومة بالقانون وحمت حقوق المواطنين، كان الالتزام بها جزءًا من النظام السياسي.

أما إذا تحولت إلى سلطة استبدادية وانتهكت الحقوق التي أقيمت لحمايتها، فإنها تكون قد أخلت بالثقة التي منحها المجتمع لها.

المطلب الخامس: الطاعة والإرادة العامة عند روسو

يرى روسو أن المواطن لا يكون بالضرورة فاقدًا لحريته عندما يلتزم بالقانون، إذا كان القانون تعبيرًا عن الإرادة العامة.

فالحرية السياسية عنده لا تعني غياب القانون، وإنما المشاركة في تأسيس النظام القانوني الذي يحكم المجتمع.

وهذا التصور يربط الطاعة بالمشاركة السياسية.

المبحث الخامس: حق المجتمع في محاسبة السلطة

المطلب الأول: مفهوم المساءلة السياسية

المساءلة تعني إخضاع السلطة وأصحاب المناصب العامة للمراجعة والتقييم، وطلب تفسير أفعالهم وقراراتهم، ومحاسبتهم عند مخالفة القانون أو إساءة استخدام السلطة.

وتعد المساءلة من أهم الوسائل التي تمنع تحول السلطة إلى استبداد.

المطلب الثاني: الأساس الفلسفي للمساءلة

إذا كانت السلطة السياسية قد أنشئت لخدمة المجتمع، فإن المجتمع يمتلك من الناحية السياسية والأخلاقية حقًا في تقييم أداء السلطة.

ويظهر هذا بصورة واضحة في تصور لوك، حيث ترتبط الحكومة بعلاقة ثقة مع المجتمع.

فالحكومة التي تخالف الغرض الذي قامت من أجله تعرض نفسها لفقدان الثقة السياسية.

المطلب الثالث: وسائل محاسبة السلطة

تختلف الوسائل بحسب النظام السياسي والدستوري، ومن أبرزها:

1. الانتخابات

يمكن للمواطنين تغيير ممثليهم من خلال الانتخابات الدورية.

2. البرلمان

يمارس البرلمان صورًا متعددة من الرقابة على الحكومة وفقًا للنظام الدستوري.

3. القضاء

يمارس القضاء دوره في تطبيق القانون والرقابة القضائية وفقًا لاختصاصاته.

4. أجهزة الرقابة

توجد في الدول الحديثة مؤسسات رقابية تتولى فحص أوجه الإنفاق والأداء الإداري والمالي وفقًا للقانون.

5. الإعلام

يمكن للإعلام أن يسهم في كشف أوجه القصور والفساد وإثارة النقاش العام، مع الالتزام بالقانون والمسؤولية المهنية.

6. المجتمع المدني

تشارك المؤسسات المدنية في مراقبة الأداء العام والتعبير عن مصالح الفئات المختلفة.

المطلب الرابع: المساءلة كضمان لمنع الاستبداد

كلما غابت الرقابة والمساءلة، زادت احتمالات إساءة استخدام السلطة.

أما وجود المؤسسات الرقابية والقضائية والتشريعية، فإنه يساهم في تحقيق التوازن السياسي.

ولهذا أصبحت المساءلة عنصرًا رئيسيًا في الدولة الدستورية الحديثة.

المبحث السادس: العقد الاجتماعي بين النص القانوني والممارسة السياسية

المطلب الأول: الفرق بين النص والممارسة

قد تتضمن الدساتير والقوانين نصوصًا تؤكد حقوق المواطنين والحريات العامة وسيادة القانون، لكن وجود النص وحده لا يضمن بالضرورة التطبيق الكامل لهذه المبادئ.

فقد تكون هناك فجوة بين:

ما ينص عليه القانون، وما يحدث في الواقع السياسي.

ومن هنا فإن دراسة العقد الاجتماعي لا ينبغي أن تقتصر على النصوص القانونية، وإنما يجب أن تشمل الممارسة الفعلية للمؤسسات السياسية.

المطلب الثاني: أهمية الدستور في تجسيد العقد الاجتماعي

يمكن للدستور أن يمثل إطارًا قانونيًا للعلاقة بين الدولة والشعب من خلال تحديد:

الحقوق والحريات.

واجبات الدولة.

اختصاصات السلطات.

طرق انتقال السلطة.

آليات الرقابة.

استقلال القضاء.

قواعد المشاركة السياسية.

وبذلك يتحول جزء من المبادئ السياسية العامة إلى قواعد قانونية ملزمة.

المطلب الثالث: مشكلة الفجوة بين القانون والتطبيق

قد توجد قوانين تضمن حقوقًا معينة، لكن تطبيقها قد يواجه مشكلات متعددة.

ومن أسباب ذلك:

ضعف المؤسسات.

غياب الرقابة الفعالة.

سوء الإدارة.

الفساد.

ضعف الوعي القانوني.

عدم استقلال بعض المؤسسات.

التوسع غير المنضبط في استخدام السلطة.

ولهذا فإن نجاح العقد الاجتماعي في الواقع لا يعتمد فقط على جودة النصوص، وإنما على وجود مؤسسات قادرة على تنفيذها.

المطلب الرابع: المؤسسات بوصفها ضامنًا للعقد الاجتماعي

لا يمكن أن يكون العقد الاجتماعي فعالًا في الدولة الحديثة دون مؤسسات قوية.

ومن أهم المؤسسات التي تسهم في حماية العلاقة بين الدولة والمواطن:

السلطة التشريعية.

السلطة التنفيذية.

السلطة القضائية.

الهيئات الرقابية.

المؤسسات الإعلامية.

مؤسسات المجتمع المدني.

ويؤدي توزيع الاختصاصات بينها إلى الحد من تركيز السلطة.

المطلب الخامس: الثقافة السياسية وأثرها في العقد الاجتماعي

لا يكفي وجود المؤسسات والقوانين وحدها، وإنما تحتاج الدولة إلى ثقافة سياسية تؤمن بالمبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي.

ومن أهم عناصر هذه الثقافة:

احترام القانون.

قبول الاختلاف.

احترام حقوق الآخرين.

المشاركة المسؤولة.

رفض العنف السياسي.

احترام المؤسسات.

قبول التداول السلمي للسلطة.

إدراك العلاقة بين الحقوق والواجبات.

فكلما ارتفع مستوى الثقافة السياسية، أصبحت إمكانية تطبيق مبادئ العقد الاجتماعي أكثر قوة.

المبحث السابع: العقد الاجتماعي والاستقرار السياسي

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي لا يعني غياب المعارضة أو النقد، وإنما يعني قدرة النظام السياسي على إدارة الخلافات والنزاعات من خلال المؤسسات والقواعد القانونية.

ومن هنا فإن المجتمع المستقر ليس هو المجتمع الذي لا توجد فيه اختلافات، وإنما هو المجتمع الذي يمتلك وسائل سلمية وقانونية لإدارة الاختلاف.

المطلب الثاني: العقد الاجتماعي والاستقرار

يسهم وجود عقد اجتماعي فعّال في تحقيق الاستقرار عندما يشعر المواطنون بأن:

حقوقهم مصونة.

القانون يطبق بصورة عادلة.

السلطة خاضعة للمساءلة.

المشاركة السياسية ممكنة.

انتقال السلطة يتم بصورة منظمة.

مؤسسات الدولة تعمل لمصلحة المجتمع.

أما إذا فقد المواطنون الثقة في هذه المبادئ، فقد تظهر حالة من الاغتراب السياسي وعدم الرضا.

المطلب الثالث: الثقة السياسية

تعد الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة من أهم عناصر الاستقرار.

فالمواطن الذي يثق في عدالة المؤسسات يكون أكثر استعدادًا للالتزام بالقانون والمشاركة في الحياة العامة.

أما فقدان الثقة فقد يؤدي إلى:

العزوف السياسي.

ضعف المشاركة.

انتشار عدم الرضا.

زيادة التوتر الاجتماعي.

ضعف الالتزام بالقواعد العامة.

ومن هنا تصبح إعادة بناء الثقة هدفًا مهمًا في أي إصلاح سياسي.

المبحث الثامن: إعادة بناء العقد الاجتماعي

المطلب الأول: الحاجة إلى تجديد العقد الاجتماعي

العقد الاجتماعي ليس بالضرورة مفهومًا جامدًا، إذ إن المجتمعات تتغير باستمرار.

فالتطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي يؤدي إلى ظهور احتياجات جديدة وحقوق جديدة وتحديات جديدة.

ولهذا تحتاج العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى التطوير المستمر.

المطلب الثاني: وسائل تجديد العقد الاجتماعي

يمكن تحقيق ذلك من خلال:

تطوير التشريعات.

تعزيز سيادة القانون.

حماية الحقوق والحريات.

توسيع المشاركة السياسية.

تعزيز الشفافية.

مكافحة الفساد.

تقوية المؤسسات الرقابية.

تطوير الخدمات العامة.

تعزيز العدالة الاجتماعية.

زيادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

المطلب الثالث: العقد الاجتماعي في ظل الدولة الحديثة

أصبحت الدولة الحديثة مطالبة بتحقيق توازن دقيق بين عدة أهداف:

الأمن والحرية.

السلطة والحقوق.

المصلحة الفردية والمصلحة العامة.

الاستقرار والمشاركة.

القانون والعدالة.

وهذا التوازن يمثل جوهر العلاقة السياسية الحديثة.

المبحث التاسع: تقييم العلاقة بين الدولة والشعب في إطار العقد الاجتماعي

بعد دراسة العلاقة بين الدولة والشعب يمكن استخلاص عدد من النتائج الأساسية.

أولًا: أن السلطة السياسية لا يمكن أن تستند إلى القوة وحدها، وإنما تحتاج إلى الشرعية.

ثانيًا: أن المواطن ليس مجرد خاضع للسلطة، وإنما هو صاحب حقوق وواجبات.

ثالثًا: أن الدولة تتحمل مسؤولية حماية الحقوق وتحقيق الأمن والعدالة والمصلحة العامة.

رابعًا: أن طاعة القانون لا تعني الخضوع المطلق للحاكم، وإنما تعني احترام السلطة المشروعة التي تعمل في إطار القانون.

خامسًا: أن المجتمع يمتلك وسائل مشروعة لمراقبة السلطة ومحاسبتها وفقًا للنظام الدستوري والقانوني.

سادسًا: أن الدستور والقوانين يمثلان الإطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين الشعب والدولة.

سابعًا: أن نجاح العقد الاجتماعي لا يعتمد على النصوص وحدها، وإنما يحتاج إلى مؤسسات قوية وثقافة سياسية داعمة.

ثامنًا: أن الاستقرار السياسي الحقيقي لا يتحقق بالقوة وحدها، وإنما بتحقيق قدر من الثقة والعدالة والمشاركة.

خاتمة الفصل الرابع

يتضح من دراسة الدولة والشعب في إطار العقد الاجتماعي أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تمثل جوهر النظام السياسي الحديث.

فالدولة لا يمكن أن تستمر بصورة مستقرة اعتمادًا على القوة والإكراه وحدهما، وإنما تحتاج إلى شرعية سياسية وقانونية وأخلاقية تجعل المواطنين يرون في مؤسساتها إطارًا مشروعًا لتنظيم حياتهم المشتركة.

وقد أسهمت نظرية العقد الاجتماعي في إعادة تعريف هذه العلاقة، فالحاكم لم يعد في التصور الحديث صاحب سلطة مطلقة، وإنما أصبح صاحب وظيفة عامة يمارسها في حدود القانون، والمواطن لم يعد مجرد تابع للسلطة، وإنما أصبح عضوًا في الجماعة السياسية يتمتع بحقوق ويتحمل واجبات.

كما أن العلاقة بين الدولة والشعب تقوم على قدر من التبادل؛ فالدولة تلتزم بحماية المجتمع والحقوق وتحقيق الأمن والعدالة والمصلحة العامة، بينما يلتزم المواطن باحترام القانون وأداء واجباته والمشاركة الإيجابية في الحياة العامة.

أما شرعية السلطة السياسية فتتطلب أكثر من مجرد الوصول إلى الحكم؛ إذ ترتبط بطريقة الوصول إلى السلطة، وكيفية ممارستها، ومدى احترامها للقانون والحقوق والحريات، وقدرتها على تحقيق المصلحة العامة.

ومن هنا فإن طاعة الحاكم ليست طاعة مطلقة، وإنما هي طاعة للسلطة المشروعة والقانون، مع وجود وسائل دستورية وقانونية لمراقبة السلطة ومحاسبتها.

ويبرز كذلك أن العقد الاجتماعي لا يتحقق بمجرد وجود نصوص دستورية وقانونية، وإنما يحتاج إلى ترجمة هذه النصوص إلى ممارسة سياسية فعلية.

فالفجوة بين النص والتطبيق يمكن أن تضعف الثقة في المؤسسات وتؤثر في الاستقرار السياسي.

وبناءً على ذلك، فإن الدولة التي تسعى إلى بناء علاقة مستقرة مع شعبها تحتاج إلى الجمع بين الشرعية والقانون، والحقوق والواجبات، والسلطة والمسؤولية، والمشاركة والمساءلة.

وهذا هو جوهر العقد الاجتماعي في الدولة الحديثة: أن تكون السلطة في خدمة المجتمع، وأن تكون ممارسة السلطة مقيدة بالقانون، وأن يكون المواطن شريكًا في الحياة السياسية، وأن تتوافر له الوسائل المشروعة لحماية حقوقه ومحاسبة من يتولى السلطة باسمه.

الفصل الخامس: العقد الاجتماعي في الفكر الإسلامي

مفهوم البيعة.

الشورى.

العدل السياسي.

مسؤولية ولي الأمر.

حقوق الرعية.

واجبات الرعية.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضوابطه.

العلاقة بين الشريعة والسلطة السياسية.

أوجه التقاطع والاختلاف بين مفهوم البيعة ونظرية العقد الاجتماعي.

الفصل الخامس

العقد الاجتماعي في الفكر الإسلامي

تمهيد

تحتل العلاقة بين الحاكم والمحكوم مكانة مهمة في الفكر السياسي الإسلامي؛ فقد تناول القرآن الكريم والسنة النبوية وممارسات الخلفاء الراشدين جملة من المبادئ التي تنظم شؤون الحكم والعلاقة بين ولي الأمر والرعية، ومن أبرز هذه المبادئ: العدل، والشورى، والبيعة، والأمانة، والمسؤولية، والنصيحة، وحقوق الرعية، وواجبات الرعية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد ظهرت في التراث الإسلامي تصورات متعددة لمسألة الحكم والسياسة الشرعية، ولم يكن هذا التراث عبارة عن نظرية سياسية واحدة جامدة، بل تضمن اجتهادات متنوعة اختلفت باختلاف العصور والظروف والمذاهب والمدارس الفقهية.

ومن المهم، عند دراسة العلاقة بين مفهوم البيعة في الإسلام ونظرية العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الغربي، ألا نقع في خطأ المساواة التامة بين المفهومين؛ فلكل منهما سياقه التاريخي والفلسفي والعقدي الخاص.

فنظرية العقد الاجتماعي في صورتها الحديثة ارتبطت بفلاسفة مثل توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، وانطلقت من تصورات فلسفية حول الإنسان والحالة الطبيعية ومصدر السلطة السياسية.

أما البيعة في الفكر الإسلامي فترتبط بمفاهيم أوسع، منها الشرعية الشرعية والسياسية، والشورى، والطاعة في المعروف، والنصيحة، والعدل، والمسؤولية أمام الله تعالى، فضلًا عن الالتزام بأحكام الشريعة ومقاصدها.

ومن هنا فإن المقارنة بين البيعة والعقد الاجتماعي ينبغي أن تكون مقارنة تحليلية تبحث عن أوجه التقاطع والاختلاف، دون إسقاط مفهوم حديث على تراث قديم بطريقة تخل بالسياق التاريخي والفكري لكل منهما.

المبحث الأول: مفهوم البيعة في الفكر الإسلامي

المطلب الأول: تعريف البيعة

البيعة في اللغة مأخوذة من البيع، ثم استعملت في معنى المعاهدة والالتزام والطاعة.

وفي الاصطلاح السياسي الإسلامي، تدل البيعة بصورة عامة على العهد والالتزام بالطاعة في المعروف، وعلى الاعتراف بمن يتولى أمر المسلمين وفق التصور السياسي والفقهي السائد في كل عصر.

وقد ورد مفهوم البيعة في القرآن الكريم في سياقات متعددة، ومن أبرزها قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾

[الفتح: 10].

كما وردت البيعة في السنة النبوية في صور متعددة، منها بيعة العقبة وبيعة الرضوان، كما وردت نصوص تتعلق بالسمع والطاعة في المعروف.

والبيعة بذلك ليست مجرد إجراء شكلي، وإنما ترتبط بفكرة العهد والالتزام والمسؤولية.

المطلب الثاني: البيعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

شهد عصر النبي صلى الله عليه وسلم صورًا متعددة من البيعة.

ومن أشهرها بيعة العقبة، التي كانت من الأحداث المهمة في تأسيس الجماعة السياسية الإسلامية في المدينة.

كما كانت بيعة الرضوان في الحديبية من أبرز صور البيعة في التاريخ الإسلامي، وقد أثنى الله تعالى على أهلها في قوله:

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾

[الفتح: 18].

وتكشف هذه البيعات عن أهمية الالتزام والوفاء بالعهد في الجماعة الإسلامية.

المطلب الثالث: البيعة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم

بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ظهرت البيعة بصورة أوضح في اختيار الخليفة.

فقد تمت بيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه بعد اجتماع السقيفة، ثم جاءت البيعة العامة.

وهذه الواقعة التاريخية كانت من أهم الأحداث التي ناقشها علماء السياسة الشرعية عند بحثهم في طرق انعقاد الإمامة.

كما تمت البيعة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم لعثمان بن عفان رضي الله عنه من خلال الشورى التي جعلها عمر في عدد من كبار الصحابة، ثم تمت البيعة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وتكشف هذه الوقائع عن وجود ممارسة سياسية متنوعة في صدر الإسلام، مع وجود عناصر مشتركة، أهمها البحث عن شخص يتولى شؤون الجماعة ووجود نوع من الرضا والقبول والالتزام.

المطلب الرابع: البيعة وعلاقتها بالشرعية

ترتبط البيعة في الفكر السياسي الإسلامي بمفهوم الشرعية، لكنها ليست وحدها مصدر الشرعية بمعزل عن بقية المبادئ.

فالسلطة السياسية في التصور الإسلامي ترتبط كذلك بالعدل، والالتزام بأحكام الشريعة، وحفظ مصالح الناس، وأداء الأمانة، وتحقيق المقاصد العامة.

ومن هنا لا يمكن اختزال الشرعية السياسية في مجرد الحصول على البيعة، إذا كانت ممارسة السلطة تتعارض مع المبادئ الأساسية للعدل والشريعة.

المبحث الثاني: الشورى وأساسها السياسي

المطلب الأول: مفهوم الشورى

الشورى تعني تبادل الرأي والنظر في الأمور للوصول إلى الرأي الأنسب.

وقد احتلت الشورى مكانة مهمة في القرآن الكريم، قال تعالى:

﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾

[الشورى: 38].

وقال سبحانه مخاطبًا النبي صلى الله عليه وسلم:

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾

[آل عمران: 159].

وتدل هذه النصوص على أهمية التشاور في إدارة شؤون الجماعة.

المطلب الثاني: الشورى في السنة النبوية

كان النبي صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه في عدد من الأمور، وخاصة في القضايا التي تتعلق بالمصلحة العامة والتدبير السياسي والعسكري.

ومن أشهر الأمثلة مشاورته لأصحابه في غزوة بدر، وفي غزوة أحد، وفي غيرها من الوقائع.

وهذا يدل على أن الشورى ليست مجرد مفهوم نظري، وإنما لها تطبيق عملي في السنة النبوية.

المطلب الثالث: الشورى في عهد الخلفاء الراشدين

برزت الشورى بصورة واضحة في عهد الخلفاء الراشدين.

فقد كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يستشيران الصحابة في القضايا المهمة.

كما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل أمر اختيار الخليفة بعده في ستة من كبار الصحابة، في صورة من صور التنظيم الشوري لاختيار القيادة السياسية.

وقد أصبحت الشورى من أهم المفاهيم التي ناقشها علماء السياسة الشرعية عند بحثهم في نظام الحكم.

المطلب الرابع: الشورى والديمقراطية

يمكن وجود نقاط تقاطع بين الشورى وبعض آليات الديمقراطية الحديثة، مثل:

تبادل الآراء.

المشاركة في القرار.

منع الاستبداد بالرأي.

الاستماع إلى أصحاب الخبرة.

مراعاة المصلحة العامة.

لكن لا ينبغي مساواة الشورى بالديمقراطية بصورة مطلقة؛ فلكل مفهوم أصوله الفكرية والمرجعية الخاصة.

فالشورى في التصور الإسلامي مرتبطة بالقيم الشرعية والمصلحة والعدل، بينما تقوم الديمقراطية الحديثة على منظومة فلسفية وقانونية تختلف باختلاف النظم السياسية.

المبحث الثالث: العدل السياسي

المطلب الأول: مكانة العدل

يحتل العدل مكانة مركزية في التصور الإسلامي للحكم.

قال تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾

[النساء: 58].

وقال سبحانه:

﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾

[المائدة: 8].

فالعدل ليس قيمة سياسية ثانوية، وإنما هو أساس من أسس الحكم الرشيد.

المطلب الثاني: العدل بين الحاكم والمحكوم

يجب على ولي الأمر أن يعدل بين الناس، وألا يجعل السلطة وسيلة لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية.

ويشمل العدل:

المساواة أمام الحكم والقضاء.

حماية الحقوق.

منع الظلم.

منع الاعتداء على الأموال والأنفس.

محاربة المحاباة غير المشروعة.

صيانة كرامة الإنسان.

المطلب الثالث: العدل والمسؤولية السياسية

كلما ازدادت سلطة الحاكم ازدادت مسؤوليته.

وقد ورد في الحديث:

«كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

ويؤسس هذا الحديث لمفهوم مهم، وهو أن السلطة مسؤولية وليست مجرد امتياز.

فولي الأمر مسؤول عن رعيته، كما أن كل صاحب ولاية مسؤول عن من تحت ولايته.

المبحث الرابع: مسؤولية ولي الأمر

المطلب الأول: الولاية أمانة

ينظر الفكر الإسلامي إلى الولاية السياسية باعتبارها أمانة.

قال تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾

[النساء: 58].

والسلطة بهذا المعنى ليست ملكًا شخصيًا للحاكم، وإنما هي مسؤولية يجب أداؤها على الوجه الصحيح.

المطلب الثاني: مسؤولية تحقيق العدل

من أهم واجبات ولي الأمر إقامة العدل بين الناس.

ولا يقتصر ذلك على القضاء، بل يشمل السياسات العامة وإدارة المال العام وحماية الحقوق وتطبيق القوانين بصورة عادلة.

المطلب الثالث: مسؤولية حفظ الأمن

من الوظائف الأساسية للسلطة السياسية حماية المجتمع من الاعتداء والفوضى، وحفظ الأمن العام، وتنظيم المصالح المشتركة.

ولا ينبغي أن يتحول تحقيق الأمن إلى ذريعة لإهدار الحقوق بصورة مطلقة؛ بل ينبغي أن تمارس السلطة في إطار العدل والضوابط الشرعية والقانونية.

المطلب الرابع: مسؤولية رعاية المصالح العامة

من مقاصد السياسة الشرعية تحقيق مصالح الناس ودفع المفاسد عنهم.

ولهذا ارتبطت ولاية الحاكم بمفهوم رعاية الرعية.

فالحاكم مسؤول عن إدارة شؤون المجتمع بما يحقق الخير العام، وليس بما يخدم مصالحه الشخصية.

المبحث الخامس: حقوق الرعية

المطلب الأول: الحق في العدل

من أهم حقوق الرعية أن يعاملوا بالعدل، وألا يقع عليهم ظلم بسبب جنس أو نسب أو مكانة أو مال أو نفوذ.

المطلب الثاني: الحق في الأمن

من حق الناس أن يعيشوا في مجتمع آمن، وأن تحمي الدولة أرواحهم وأموالهم وأعراضهم وفق الأحكام والقوانين.

المطلب الثالث: الحق في حماية المال

حرمة المال من المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية، ولا يجوز الاعتداء على أموال الناس بغير حق.

المطلب الرابع: الحق في القضاء

من حقوق الرعية أن يجدوا قضاءً عادلًا ينصف المظلوم ويمنع الظلم.

ويُعد استقلال القضاء ونزاهته من أهم وسائل حماية الحقوق.

المطلب الخامس: حق النصيحة

ورد في الحديث:

«الدين النصيحة».

والنصيحة للحاكم من صور النصيحة التي تهدف إلى الإصلاح وتقويم الخطأ.

لكن النصيحة في التصور الإسلامي ليست بابًا للفوضى أو التشهير، وإنما ينبغي أن تكون منضبطة بالشرع والحكمة والمصلحة.

المبحث السادس: واجبات الرعية

المطلب الأول: الطاعة في المعروف

من المبادئ الأساسية في السنة النبوية أن الطاعة تكون في المعروف.

وقد جاء في الحديث:

«إنما الطاعة في المعروف».

وهذا يقرر أن طاعة ولي الأمر ليست طاعة مطلقة في كل شيء.

المطلب الثاني: الالتزام بالنظام العام

يجب على أفراد المجتمع الالتزام بالقواعد التي تنظم حياتهم ما دامت لا تخالف حكمًا شرعيًا قطعيًا، أو ما دام النظام القانوني قائمًا على تنظيم المصالح المشروعة.

فالاستقرار لا يتحقق إذا أصبح كل فرد يتصرف وفق رؤيته الخاصة دون اعتبار للقواعد العامة.

المطلب الثالث: المحافظة على وحدة المجتمع

من واجبات أفراد المجتمع السعي إلى الإصلاح، وتجنب الفتن والاقتتال، واحترام الدماء والأموال والأعراض.

المطلب الرابع: النصيحة والإصلاح

من واجبات المسلم السعي إلى الإصلاح والنصح، وفق الضوابط الشرعية، وعدم ترك الأخطاء دون معالجة إذا كان يستطيع تغييرها بطريقة مشروعة.

المبحث السابع: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضوابطه

المطلب الأول: مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المبادئ المهمة في الإسلام.

قال تعالى:

﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾

[آل عمران: 104].

وقال سبحانه:

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾

[آل عمران: 110].

المطلب الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحياة السياسية

يمكن أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسيلة من وسائل الإصلاح الاجتماعي والسياسي، لكنه ليس تصريحًا بالفوضى أو بإسقاط القوانين أو الاعتداء على الناس.

فالإصلاح السياسي في التصور الإسلامي ينبغي أن يكون قائمًا على:

العلم.

الحكمة.

القدرة.

المصلحة.

تجنب المفسدة الأكبر.

الالتزام بالوسائل المشروعة.

المطلب الثالث: حديث تغيير المنكر

ورد في صحيح مسلم:

«من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه».

وقد بحث العلماء في هذا الحديث من حيث شروط التغيير وضوابطه، وخاصة فيما يتعلق بالقدرة وعدم ترتب مفسدة أكبر.

فليس كل فرد مخولًا باستخدام القوة في كل منكر، وإنما تختلف الوسيلة بحسب القدرة والاختصاص والمصلحة.

المطلب الرابع: ضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

من أهم الضوابط:

1. العلم

لا يجوز أن يأمر الإنسان بما يجهله أو ينهى عن شيء يظنه منكرًا وهو ليس كذلك.

2. القدرة

يجب أن تكون وسيلة التغيير في حدود القدرة المشروعة.

3. الحكمة

ينبغي اختيار الأسلوب المناسب لتحقيق الإصلاح.

4. مراعاة المصلحة والمفسدة

إذا أدى تغيير المنكر إلى منكر أكبر، وجب مراعاة المآلات وعدم الإقدام على ما يؤدي إلى فساد أعظم.

5. عدم الاعتداء

لا يجوز أن يتحول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى ظلم أو اعتداء أو فوضى.

6. مراعاة الاختصاص

تختلف مسؤولية الفرد عن مسؤولية ولي الأمر والقاضي وأجهزة الدولة، فلا يجوز الخلط بين الاختصاصات.

المبحث الثامن: العلاقة بين الشريعة والسلطة السياسية

المطلب الأول: الشريعة مرجعية للقيم السياسية

تقوم الرؤية الإسلامية للحكم على مجموعة من القيم والمبادئ الشرعية، ومنها:

العدل.

الأمانة.

الشورى.

حفظ الحقوق.

منع الظلم.

رعاية المصالح.

المسؤولية.

ومن هنا لا تكون السلطة السياسية منفصلة عن القيم الشرعية.

المطلب الثاني: سلطة ولي الأمر ليست مطلقة

لا يعني وجود ولي الأمر أن له سلطة مطلقة يفعل بها ما يشاء.

فالسلطة في التصور الإسلامي مقيدة بالعدل والشرع والمصلحة، وبما لا يخالف أصول الدين.

ومن هنا يمكن فهم قاعدة:

الطاعة في المعروف.

فالطاعة ليست تفويضًا مطلقًا.

المطلب الثالث: السياسة الشرعية

يقصد بالسياسة الشرعية – في أحد التعريفات المشهورة في التراث الفقهي – تدبير شؤون الناس بما يحقق الصلاح ويدفع الفساد في إطار الشريعة ومقاصدها.

وقد توسع علماء السياسة الشرعية في بحث موضوعات متعددة، مثل:

القضاء.

الولاية.

المال العام.

الأمن.

العلاقات الدولية.

تنظيم الإدارة.

حماية الحقوق.

محاربة الفساد.

ومن أشهر الكتب في هذا الباب كتاب الأحكام السلطانية للماوردي، وكتب ابن تيمية وابن القيم في السياسة الشرعية.

المطلب الرابع: تغير الوسائل السياسية

من المسائل المهمة أن الوسائل والمؤسسات السياسية قد تتغير باختلاف الزمان والمكان، ما دامت لا تخالف المبادئ الشرعية القطعية.

ولهذا يمكن التمييز بين:

المبادئ والقيم الثابتة

وبين:

الوسائل والإجراءات المتغيرة.

ومن أمثلة الوسائل التي يمكن أن تختلف بحسب العصر:

طريقة تنظيم الإدارة.

شكل المؤسسات.

آليات اختيار المسؤولين.

وسائل الرقابة.

أنظمة الانتخابات.

تنظيم المجالس الاستشارية.

وهذا يفتح مجالًا واسعًا للاجتهاد السياسي في إطار الشريعة ومقاصدها.

المبحث التاسع: أوجه التقاطع بين مفهوم البيعة ونظرية العقد الاجتماعي

المطلب الأول: وجود علاقة بين السلطة والمجتمع

تشترك البيعة والعقد الاجتماعي في وجود علاقة بين الجماعة السياسية والسلطة.

ففي البيعة يوجد التزام من جانب الرعية تجاه ولي الأمر، يقابله التزام من ولي الأمر بأداء مسؤولياته.

وفي العقد الاجتماعي توجد علاقة تعاقدية أو افتراضية بين أفراد المجتمع والسلطة السياسية بحسب تصور كل فيلسوف.

المطلب الثاني: فكرة الرضا والقبول

توجد مساحة من التقاطع بين البيعة وبعض صور العقد الاجتماعي من حيث ارتباط السلطة بدرجة من القبول.

فالبيعة تتضمن معنى العهد والالتزام، بينما يقوم العقد الاجتماعي في بعض صوره على الرضا والاتفاق.

لكن لا يعني ذلك أن مفهوم البيعة مطابق لمفهوم العقد الاجتماعي؛ لأن البيعة لها أصولها الشرعية والتاريخية الخاصة.

المطلب الثالث: المسؤولية المتبادلة

تظهر في كلا المفهومين فكرة المسؤولية المتبادلة.

فالسلطة ليست بلا مسؤولية، والمجتمع ليس بلا واجبات.

وهذا يؤدي إلى قيام علاقة سياسية تتضمن:

حقوقًا وواجبات.

المطلب الرابع: تقييد السلطة

توجد مساحة تقاطع أخرى في فكرة أن السلطة ليست مطلقة.

ففي الفكر الإسلامي توجد مبادئ العدل والطاعة في المعروف والنصيحة ومحاسبة الظلم.

وفي الفكر العقدي الحديث نجد فكرة تقييد السلطة بالدستور والقانون والحقوق.

لكن مصادر التقييد ومرجعياته تختلف بين النموذجين.

المبحث العاشر: أوجه الاختلاف بين البيعة ونظرية العقد الاجتماعي

المطلب الأول: اختلاف المرجعية

أبرز أوجه الاختلاف هو المرجعية.

فالبيعة في الفكر الإسلامي مرتبطة بالإطار العقدي والشرعي للإسلام، وبمفاهيم مثل الشريعة والعدل والأمانة والطاعة في المعروف.

أما نظرية العقد الاجتماعي الحديثة فتقوم على أسس فلسفية مختلفة، وتختلف مرجعياتها باختلاف المفكر.

المطلب الثاني: اختلاف الهدف

تهدف البيعة إلى تنظيم علاقة الجماعة بولي الأمر وتحقيق انتظام الشأن العام في إطار المرجعية الإسلامية.

أما العقد الاجتماعي فقد استخدمه هوبز ولوك وروسو لأغراض مختلفة، مثل تفسير نشأة الدولة، أو حماية الحقوق، أو تأسيس السيادة الشعبية.

المطلب الثالث: اختلاف مفهوم السلطة

في نظرية هوبز مثلًا، يؤدي العقد إلى إنشاء سلطة سياسية قوية جدًا.

بينما لا يمكن اختزال التصور الإسلامي في هذا النموذج؛ فالسلطة في الإسلام مرتبطة بالعدل والشريعة والمسؤولية.

المطلب الرابع: اختلاف مفهوم الحرية

الحرية في الفكر السياسي الغربي الحديث ترتبط بصورة خاصة بحقوق الفرد واستقلاله عن السلطة.

أما الحرية في التصور الإسلامي فترتبط بمفهوم العبودية لله، مع الاعتراف بالحقوق الإنسانية وتنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع والسلطة.

ولهذا تختلف الخلفية الفلسفية التي ينطلق منها كل تصور.

المطلب الخامس: اختلاف مفهوم السيادة

تمثل السيادة في نظرية العقد الاجتماعي الحديثة أحد المفاهيم المركزية، وقد اختلفت من هوبز إلى لوك ثم روسو.

أما في الفكر الإسلامي، فهناك نقاش واسع حول مفهوم السيادة، لكن المرجعية العليا للشريعة والأحكام الشرعية تمثل عنصرًا أساسيًا في التصور الإسلامي التقليدي، مع وجود مجال واسع للاجتهاد في الوسائل والسياسات التي لا تخالف النصوص والمبادئ القطعية.

المبحث الحادي عشر: مقارنة بين البيعة والعقد الاجتماعي

وجه المقارنة

البيعة في الفكر الإسلامي

العقد الاجتماعي

المصدر

القرآن والسنة والتراث السياسي الإسلامي والاجتهاد الفقهي

الفلسفة السياسية الحديثة

طبيعة العلاقة

عهد والتزام سياسي

عقد صريح أو افتراضي بحسب النظرية

المرجعية

الشريعة والقيم الإسلامية

العقل والفلسفة والحقوق الطبيعية وغيرها

الهدف

تنظيم الإمامة وشؤون الجماعة والالتزام

تفسير أصل السلطة أو تأسيس شرعيتها

الحاكم

ولي أمر مسؤول ومقيد بالشرع والعدل

حاكم أو سلطة تختلف صلاحياتها حسب المفكر

الشعب/الرعية

لهم حقوق وواجبات، وعليهم الطاعة في المعروف

لهم حقوق وحريات، ويختلف تصورها حسب النظرية

تقييد السلطة

الشرع والعدل والمصلحة والضوابط الفقهية

القانون والحقوق والدستور والرضا الشعبي

الشورى

مبدأ سياسي مهم

تقابلها جزئيًا المشاركة السياسية

المساءلة

النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وآليات القضاء وغيرها

الانتخابات والبرلمان والقضاء والرقابة

المرجعية النهائية

تختلف تفصيلاتها الفقهية، مع مركزية الشريعة

تختلف حسب النظرية، ولا توجد مرجعية واحدة عند جميع المفكرين

المبحث الثاني عشر: قراءة نقدية مقارنة

المطلب الأول: عدم التطابق بين المفهومين

من الخطأ العلمي القول إن البيعة هي نفسها العقد الاجتماعي، كما أنه من الخطأ القول بعدم وجود أي نقاط اتصال بينهما.

والمنهج الصحيح هو التمييز بين:

التشابه الوظيفي

و

الاختلاف الفلسفي والمرجعي.

فقد يؤدي المفهومان بعض الوظائف المتقاربة، مثل تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع، لكنهما لا ينطلقان من المرجعية نفسها.

المطلب الثاني: البيعة ليست عقدًا بالمعنى الفلسفي الحديث

البيعة في أصلها مفهوم شرعي وتاريخي له سياقه الخاص.

ولا يصح إسقاط جميع خصائص العقد المدني أو السياسي الحديث عليها.

فالبيعة تتضمن معنى العهد والطاعة والالتزام، لكنها مرتبطة كذلك بمفاهيم دينية وأخلاقية تتجاوز فكرة التعاقد السياسي المجرد.

المطلب الثالث: العقد الاجتماعي ليس بديلًا عن الشريعة في التصور الإسلامي

إذا استُخدمت فكرة العقد الاجتماعي في دراسة الفكر الإسلامي، فينبغي استخدامها كأداة تحليل ومقارنة، وليس باعتبارها أصلًا تشريعيًا بديلًا.

فالفكر الإسلامي له منظومته الخاصة التي تشمل القرآن والسنة والاجتهاد الفقهي ومقاصد الشريعة والتجربة التاريخية للمسلمين.

المطلب الرابع: إمكان الاستفادة من المقارنة

على الرغم من الاختلافات، يمكن للمقارنة أن تساعد في فهم عدد من القضايا السياسية المشتركة، مثل:

مصدر الشرعية.

مسؤولية الحاكم.

حقوق المواطنين.

واجبات المجتمع.

المشاركة السياسية.

العدالة.

الرقابة على السلطة.

العلاقة بين السلطة والقانون.

ومن هنا فإن الدراسة المقارنة لا تهدف إلى إثبات التطابق، وإنما إلى كشف نقاط الالتقاء والاختلاف.

المبحث الثالث عشر: الدروس السياسية المستفادة

يمكن استخلاص عدد من المبادئ المهمة من دراسة الفكر السياسي الإسلامي في هذا المجال:

أولًا: السلطة أمانة

الحكم ليس امتيازًا شخصيًا، وإنما مسؤولية أمام الله والمجتمع.

ثانيًا: العدل أساس الحكم

لا تستقيم الحياة السياسية مع الظلم والاستبداد.

ثالثًا: الشورى قيمة أساسية

الاستبداد بالرأي يتعارض مع مبدأ التشاور الذي أكدته النصوص الشرعية.

رابعًا: الطاعة ليست مطلقة

الطاعة مرتبطة بالمعروف، وليست طاعة في المعصية.

خامسًا: للرعية حقوق

ليس للرعية واجبات فقط، وإنما لهم حقوق يجب على السلطة صيانتها.

سادسًا: الحاكم مسؤول

كلما امتلك الإنسان سلطة أكبر، ازدادت مسؤوليته عن أداء الأمانة.

سابعًا: الإصلاح يحتاج إلى ضوابط

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يعني الفوضى أو الاعتداء، بل له ضوابط شرعية ومقاصدية.

ثامنًا: السياسة تحتاج إلى المصلحة والعدل

إدارة شؤون المجتمع تحتاج إلى اجتهاد يراعي مصالح الناس في إطار المبادئ الشرعية.

خاتمة الفصل الخامس

تكشف دراسة العقد الاجتماعي في الفكر الإسلامي عن وجود منظومة متكاملة من المفاهيم السياسية التي تنظم العلاقة بين السلطة والمجتمع، ومن أبرزها: البيعة، والشورى، والعدل، والأمانة، ومسؤولية ولي الأمر، وحقوق الرعية، وواجباتهم، والنصيحة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتظهر هذه المفاهيم أن الفكر الإسلامي لم ينظر إلى السلطة السياسية باعتبارها سلطة مطلقة منفصلة عن المجتمع، وإنما ربطها بمجموعة من المسؤوليات والضوابط الشرعية والأخلاقية.

فالوالي مسؤول عن رعيته، ومطالب بالعدل وحفظ الحقوق ورعاية المصالح، والرعية مطالبة بالطاعة في المعروف، واحترام النظام العام، والنصيحة، والمساهمة في الإصلاح بالوسائل المشروعة.

كما أن الشورى تمثل مبدأ مهمًا في الحياة السياسية الإسلامية، وقد ظهرت تطبيقاتها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، وإن كانت أشكالها وإجراءاتها التاريخية قد اختلفت باختلاف الظروف.

أما البيعة، فهي تمثل أحد المفاهيم المركزية في التراث السياسي الإسلامي، وقد ارتبطت بمعاني العهد والالتزام والقبول السياسي، لكنها لا يمكن اختزالها في مفهوم العقد الاجتماعي الغربي.

وتكشف المقارنة بين المفهومين عن وجود بعض أوجه التقاطع، خاصة في موضوعات الشرعية، والالتزام المتبادل، ومسؤولية الحاكم، وحقوق المجتمع، وتقييد السلطة، مع وجود اختلافات جوهرية في المرجعية والغاية والتصور الفلسفي للإنسان والسلطة والسيادة.

ومن ثم فإن المنهج العلمي الصحيح لا يقوم على إثبات أن البيعة هي "العقد الاجتماعي الإسلامي"، ولا على نفي أي علاقة بينهما، وإنما يقوم على دراسة كل مفهوم في سياقه، ثم بيان نقاط الالتقاء والاختلاف.

وبذلك يمكن القول إن الفكر الإسلامي يقدم تصورًا خاصًا للعلاقة السياسية يقوم على العدل والشورى والأمانة والمسؤولية والطاعة في المعروف والنصيحة وحفظ الحقوق، بينما تطورت نظرية العقد الاجتماعي الحديثة في

سياق فلسفي مختلف، وركزت على قضايا مثل الرضا والحقوق الطبيعية والسيادة والحرية والشرعية السياسية.

وتظل المقارنة بينهما مفيدة في دراسة تطور الفكر السياسي، بشرط مراعاة الاختلافات العقدية والتاريخية والفلسفية وعدم إسقاط المفاهيم الحديثة على التراث الإسلامي دون تمييز.

الفصل السادس: الدولة الحديثة وأزمة العقد الاجتماعي

أزمة الثقة بين الدولة والمواطن.

الفساد وسوء الإدارة.

الفقر وعدم المساواة.

ضعف المشاركة السياسية.

تأثير الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

الدولة الرقمية والمواطنة الرقمية.

إعادة بناء الثقة بين الدولة والشعب.

الفصل السادس

الدولة الحديثة وأزمة العقد الاجتماعي

تمهيد

شهدت الدولة الحديثة خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة طالت بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. فلم تعد الدولة تعمل في بيئة سياسية بسيطة يمكن فيها تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال المؤسسات التقليدية وحدها، وإنما أصبحت تواجه تحديات متزايدة تتعلق بالاقتصاد العالمي، والتغيرات الاجتماعية، والثورة الرقمية، وتطور وسائل

الاتصال، وتصاعد مطالب المواطنين بالحقوق والحريات والشفافية والمشاركة.

وقد أدت هذه التحولات إلى إعادة طرح السؤال القديم الذي شكل أساس نظرية العقد الاجتماعي:

ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن؟

فإذا كانت الدولة الحديثة تقوم، من الناحية النظرية، على حماية الحقوق وتحقيق الأمن والعدالة وتوفير الخدمات العامة، فإن وجود فجوة بين هذه الالتزامات وبين الواقع العملي يمكن أن يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

ومن هنا ظهر مفهوم أزمة العقد الاجتماعي للتعبير عن حالة يشعر فيها المواطنون بأن العلاقة بينهم وبين مؤسسات الدولة لم تعد تحقق التوازن المطلوب بين الحقوق والواجبات، أو أن الدولة لم تعد قادرة على الوفاء بصورة كافية بالوظائف والتوقعات التي ارتبطت بها.

وتتعدد أسباب هذه الأزمة؛ فمنها أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وتكنولوجية، مثل الفساد، وسوء الإدارة، والفقر، وعدم المساواة، وضعف المشاركة السياسية، وتراجع الثقة في المؤسسات، بالإضافة إلى التأثير المتزايد للإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

وفي المقابل، فتحت التكنولوجيا الرقمية إمكانات جديدة لإعادة بناء العلاقة بين المواطن والدولة من خلال الحكومة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والمشاركة الإلكترونية، والمعلومات المفتوحة، لكنها أوجدت في الوقت نفسه تحديات جديدة تتعلق بالخصوصية والأمن الرقمي والفجوة الرقمية وانتشار المعلومات المضللة.

وعليه، يتناول هذا الفصل أهم مظاهر أزمة العقد الاجتماعي في الدولة الحديثة، وأسبابها، وآثارها، وسبل إعادة بناء الثقة بين الدولة والشعب.

المبحث الأول: أزمة الثقة بين الدولة والمواطن

المطلب الأول: مفهوم الثقة السياسية

الثقة السياسية هي اعتقاد المواطن بأن مؤسسات الدولة والسلطات العامة تعمل بطريقة يمكن الاعتماد عليها، وأنها تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة وتلتزم بالقواعد القانونية.

ولا تعني الثقة السياسية أن المواطن يوافق الحكومة على جميع قراراتها، وإنما تعني اعتقاده بأن المؤسسات تعمل في إطار مشروع وعادل، وأن الخلاف معها يمكن إدارته من خلال الوسائل القانونية والمؤسسية.

ومن هنا يمكن التمييز بين:

الثقة في الحكومة

و

الثقة في الدولة ومؤسساتها.

فقد يعارض المواطن حكومة معينة، مع استمرار ثقته في مؤسسات الدولة الأساسية، مثل القضاء أو البرلمان أو الإدارة العامة.

المطلب الثاني: أهمية الثقة في استقرار الدولة

تعد الثقة أحد الموارد الأساسية لأي نظام سياسي.

فكلما ارتفعت ثقة المواطنين في المؤسسات، أصبحوا أكثر استعدادًا لـ:

احترام القوانين.

دفع الضرائب والرسوم المستحقة قانونًا.

استخدام الخدمات الرسمية.

التعاون مع مؤسسات الدولة.

المشاركة في الحياة العامة.

قبول القرارات العامة حتى عند اختلافهم معها.

أما عندما تنخفض الثقة، فقد تظهر نتائج سلبية، مثل:

العزوف السياسي.

ضعف المشاركة.

انتشار اللامبالاة.

عدم الالتزام بالقوانين.

انتشار الشائعات.

زيادة الاحتقان.

اللجوء إلى قنوات غير رسمية للحصول على الحقوق والخدمات.

المطلب الثالث: أسباب أزمة الثقة

لا تنشأ أزمة الثقة عادة بسبب عامل واحد، وإنما نتيجة تراكم مجموعة من العوامل.

ومن أهمها:

1. ضعف الخدمات العامة

عندما يواجه المواطن صعوبة مستمرة في الحصول على الخدمات الأساسية، فقد يتولد لديه شعور بأن الدولة لا تؤدي وظائفها بكفاءة.

2. الفساد

يؤدي انتشار الفساد إلى تقويض الثقة في المؤسسات؛ لأن المواطن قد يشعر بأن الوصول إلى الحقوق والخدمات مرتبط بالنفوذ أو الوساطة بدلًا من القانون.

3. غياب الشفافية

عندما لا تتوافر المعلومات الكافية حول القرارات والسياسات العامة، تزداد مساحة الشك والتفسيرات المتناقضة.

4. ضعف المساءلة

إذا شعر المواطن بأن المسؤولين لا يخضعون للمحاسبة بصورة فعالة، فإن ذلك قد يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام المؤسسي.

5. عدم المساواة

الشعور بوجود تفاوت كبير في فرص الوصول إلى الموارد والخدمات قد يؤدي إلى الإحساس بعدم العدالة.

المطلب الرابع: أزمة الثقة وأزمة العقد الاجتماعي

يمكن القول إن أزمة الثقة تمثل أحد أبرز مظاهر أزمة العقد الاجتماعي.

فالعقد الاجتماعي – في معناه السياسي العام – يفترض وجود علاقة تقوم على قدر من التبادل:

المواطن يلتزم بالقانون والواجبات العامة، والدولة تلتزم بحماية الحقوق وتحقيق المصلحة العامة.

وعندما يشعر أحد الطرفين بأن الطرف الآخر لا يؤدي التزاماته بصورة عادلة، تبدأ العلاقة في فقدان التوازن.

ومن هنا فإن استعادة الثقة تعد شرطًا أساسيًا لإعادة بناء العقد الاجتماعي.

المبحث الثاني: الفساد وسوء الإدارة

المطلب الأول: مفهوم الفساد

الفساد هو إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق منفعة غير مشروعة.

وقد يأخذ الفساد صورًا متعددة، منها:

الرشوة.

المحاباة.

استغلال النفوذ.

الاختلاس.

تضارب المصالح.

التلاعب في العقود العامة.

إساءة استخدام المال العام.

ويعد الفساد من أخطر العوامل التي تهدد الثقة في الدولة.

المطلب الثاني: أثر الفساد على العقد الاجتماعي

يؤدي الفساد إلى إضعاف المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الدولة القانونية، وهو أن الحقوق والواجبات يجب أن تحدد وفقًا للقانون وليس وفقًا للعلاقات الشخصية.

فإذا أصبح المواطن يشعر بأن:

القانون يطبق على بعض الناس ولا يطبق على آخرين،

فإن الثقة في الدولة تتراجع.

كما يؤدي الفساد إلى زيادة تكلفة الخدمات، وإهدار الموارد العامة، وتقليل كفاءة المؤسسات.

المطلب الثالث: سوء الإدارة

لا يرتبط ضعف أداء الدولة بالفساد وحده، فقد يكون نتيجة سوء الإدارة وضعف التخطيط والبيروقراطية وتعقد الإجراءات.

ومن صور سوء الإدارة:

بطء إنجاز المعاملات.

تعدد الإجراءات غير الضرورية.

ضعف التنسيق بين المؤسسات.

عدم وضوح المسؤوليات.

ضعف استخدام التكنولوجيا.

عدم الاهتمام بتقييم الأداء.

غياب معايير واضحة لجودة الخدمات.

المطلب الرابع: البيروقراطية وأزمة المواطن

تؤدي البيروقراطية المفرطة إلى زيادة المسافة بين المواطن والدولة.

فعندما يحتاج المواطن إلى عدد كبير من الإجراءات للحصول على خدمة بسيطة، فقد يشعر بأن الدولة تمثل عبئًا بدلًا من كونها أداة لخدمة المجتمع.

ولهذا أصبحت إصلاحات الإدارة العامة من أهم وسائل تجديد العقد الاجتماعي.

المطلب الخامس: مكافحة الفساد والإدارة الرشيدة

تحتاج الدولة إلى مجموعة من الوسائل للحد من الفساد وسوء الإدارة، ومنها:

تعزيز الشفافية.

تقوية أجهزة الرقابة.

تطوير الإدارة العامة.

تبسيط الإجراءات.

التحول الرقمي.

إعلان المعلومات العامة وفق القانون.

حماية النزاهة.

تعزيز المساءلة.

تطبيق القانون بصورة عادلة.

المبحث الثالث: الفقر وعدم المساواة

المطلب الأول: الفقر باعتباره تحديًا سياسيًا

لا يمثل الفقر مشكلة اقتصادية فقط، وإنما له أبعاد سياسية واجتماعية.

فالمواطن الذي يعاني من عدم القدرة على تلبية احتياجاته الأساسية قد يشعر بأن النظام السياسي لا يوفر له الفرص الكافية لتحقيق حياة كريمة.

ومن هنا أصبحت العدالة الاجتماعية جزءًا مهمًا من النقاش حول العقد الاجتماعي.

المطلب الثاني: عدم المساواة

لا تعني العدالة بالضرورة أن يحصل جميع الناس على النتائج نفسها، وإنما تعني وجود قواعد عادلة وتكافؤ معقول في الفرص وعدم وجود تمييز تعسفي.

وتصبح عدم المساواة مشكلة سياسية عندما يشعر المواطنون بأن:

الفرص الاقتصادية غير متكافئة.

الحصول على الخدمات مرتبط بالثروة.

التعليم الجيد متاح لفئات محددة فقط.

الوصول إلى الوظائف يعتمد على الوساطة.

القانون لا يحمي الجميع بالدرجة نفسها.

المطلب الثالث: العلاقة بين العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي

كلما اتسعت الفجوة بين الفئات الاجتماعية، زادت احتمالات الشعور بالظلم والاستبعاد.

وقد يؤدي ذلك إلى:

ضعف الثقة في الدولة.

تراجع المشاركة السياسية.

انتشار الاحتجاجات.

زيادة التوتر الاجتماعي.

ضعف الشعور بالانتماء السياسي.

ولهذا فإن تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية يعد أحد عناصر الاستقرار السياسي.

المطلب الرابع: دور الدولة في مواجهة الفقر

تختلف السياسات الاقتصادية من دولة إلى أخرى، لكن الدولة الحديثة تؤدي عادة أدوارًا تتعلق بـ:

توفير الخدمات الأساسية.

التعليم.

الصحة.

الحماية الاجتماعية.

دعم الفئات الأكثر احتياجًا.

توفير بيئة مناسبة للعمل والاستثمار.

تنظيم السوق.

حماية المستهلك.

ولا يعني ذلك أن الدولة يجب أن تدير كل جوانب الاقتصاد، وإنما يعني أن عليها أن تضع إطارًا يحقق التوازن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

المبحث الرابع: ضعف المشاركة السياسية

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

المشاركة السياسية هي إسهام المواطنين في الحياة العامة وصنع القرار، سواء بصورة مباشرة أو من خلال المؤسسات والآليات التي ينظمها القانون.

ومن صورها:

التصويت في الانتخابات.

الترشح.

الانضمام إلى الأحزاب.

المشاركة في النقابات والجمعيات.

حضور النقاشات العامة.

تقديم المقترحات.

المشاركة في المجالس المحلية.

التعبير عن الرأي بالوسائل القانونية.

المطلب الثاني: أسباب ضعف المشاركة

قد تضعف المشاركة السياسية نتيجة مجموعة من الأسباب، منها:

1. ضعف الثقة

إذا اعتقد المواطن أن مشاركته لن تؤثر، فقد يفقد الدافع للمشاركة.

2. ضعف الوعي السياسي

قد يؤدي عدم معرفة المواطن بحقوقه وآليات المشاركة إلى عزوفه عنها.

3. الشعور بعدم جدوى المشاركة

عندما يشعر المواطن بأن صوته لا يؤدي إلى تغيير، قد يفضل الابتعاد عن الحياة السياسية.

4. الأوضاع الاقتصادية

قد تجعل الظروف الاقتصادية الصعبة المواطنين أكثر اهتمامًا بمشكلات الحياة اليومية وأقل قدرة على المشاركة السياسية.

5. ضعف المؤسسات الوسيطة

مثل الأحزاب والجمعيات والنقابات، عندما تكون مشاركتها محدودة أو غير فعالة.

المطلب الثالث: آثار ضعف المشاركة

يؤدي ضعف المشاركة إلى وجود فجوة بين مؤسسات الدولة والمجتمع.

كما قد يؤدي إلى:

احتكار النخب للقرار.

ضعف الرقابة المجتمعية.

تراجع الإحساس بالمواطنة.

زيادة اللامبالاة السياسية.

ضعف شرعية بعض المؤسسات في نظر المواطنين.

المطلب الرابع: المشاركة كوسيلة لتجديد العقد الاجتماعي

المشاركة السياسية تمنح المواطن شعورًا بأنه شريك في المجتمع السياسي وليس مجرد متلقٍ للقرارات.

ولهذا فإن توسيع المشاركة المشروعة يمكن أن يسهم في:

رفع الثقة.

تحسين السياسات العامة.

اكتشاف المشكلات مبكرًا.

تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

تقوية الشعور بالمواطنة.

المبحث الخامس: تأثير الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي

المطلب الأول: التحول في المجال العام

أحدثت وسائل الإعلام الحديثة ثم وسائل التواصل الاجتماعي تحولًا عميقًا في العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ففي السابق كانت وسائل الإعلام التقليدية تمثل القنوات الأساسية لنقل المعلومات، بينما أصبح المواطن اليوم قادرًا على:

إنتاج المحتوى.

نشر الأخبار.

التعليق على القرارات.

تنظيم الحملات.

التواصل مع المسؤولين.

تشكيل الرأي العام.

وبذلك أصبح المواطن شريكًا في صناعة المجال العام بدرجة أكبر.

المطلب الثاني: إيجابيات وسائل التواصل الاجتماعي

يمكن لوسائل التواصل أن تؤدي دورًا إيجابيًا في:

نشر المعلومات.

رفع الوعي السياسي.

تعزيز المشاركة.

تسهيل التواصل بين المواطنين والمؤسسات.

كشف بعض أوجه القصور.

دعم المبادرات المجتمعية.

إيصال شكاوى المواطنين.

كما يمكن أن تساعد الدولة نفسها في التواصل المباشر مع الجمهور وتوضيح سياساتها.

المطلب الثالث: المخاطر

في المقابل، تحمل وسائل التواصل الاجتماعي مخاطر عديدة.

ومن أبرزها:

الأخبار الكاذبة.

المعلومات المضللة.

الشائعات.

خطاب الكراهية.

التحريض.

انتهاك الخصوصية.

التلاعب بالرأي العام.

انتشار المعلومات غير الموثقة.

ولهذا تحتاج الدولة والمجتمع إلى بناء قدرة عالية على التحقق من المعلومات.

المطلب الرابع: الإعلام والثقة السياسية

يمكن للإعلام المهني أن يعزز الثقة عندما يقدم معلومات دقيقة ومتوازنة، لكنه قد يؤدي إلى فقدان الثقة إذا أصبح مصدرًا للمعلومات المضللة أو الدعاية غير المنضبطة.

ومن هنا فإن جودة البيئة الإعلامية تؤثر بصورة مباشرة في العلاقة بين الدولة والمواطن.

المبحث السادس: الدولة الرقمية والمواطنة الرقمية

المطلب الأول: مفهوم الدولة الرقمية

الدولة الرقمية هي الدولة التي تستخدم التكنولوجيا والبيانات والأنظمة الرقمية لتقديم الخدمات وإدارة المؤسسات والتواصل مع المواطنين.

ومن أمثلة ذلك:

الخدمات الحكومية الإلكترونية.

المنصات الرقمية.

الدفع الإلكتروني.

قواعد البيانات الحكومية.

التوقيع الإلكتروني.

الخدمات الصحية والتعليمية الرقمية.

أنظمة الهوية الرقمية.

المطلب الثاني: مزايا الدولة الرقمية

يمكن للتحول الرقمي أن يسهم في:

1. تسهيل الحصول على الخدمات

بحيث يستطيع المواطن إنجاز كثير من المعاملات دون زيارة المؤسسات الحكومية.

2. تقليل البيروقراطية

تسهم الأتمتة في تقليل الإجراءات الورقية.

3. تقليل فرص الفساد

قد يؤدي تقليل التعامل المباشر بين الموظف والمواطن إلى الحد من بعض صور الفساد الإداري.

4. زيادة الشفافية

تتيح الأنظمة الرقمية إمكانية تتبع الإجراءات والقرارات بصورة أفضل.

5. تحسين الكفاءة

يمكن استخدام البيانات في تطوير السياسات واتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: المواطنة الرقمية

المواطنة الرقمية هي ممارسة الحقوق والواجبات والمسؤوليات في البيئة الرقمية بصورة آمنة ومسؤولة.

ومن عناصرها:

حماية البيانات الشخصية.

احترام الآخرين.

التحقق من المعلومات.

الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا.

احترام القانون.

المشاركة الرقمية الإيجابية.

الوعي بالأمن السيبراني.

المطلب الرابع: الفجوة الرقمية

لا يستفيد جميع المواطنين من التكنولوجيا بالدرجة نفسها.

وقد توجد فجوة رقمية بسبب:

الفقر.

ضعف البنية التحتية.

نقص المهارات الرقمية.

صعوبة الوصول إلى الإنترنت.

الفروق بين المناطق.

الفروق العمرية والتعليمية.

ولهذا فإن التحول الرقمي قد يؤدي إلى زيادة التفاوت إذا لم يصاحبه توفير فرص عادلة للوصول إلى التكنولوجيا.

المطلب الخامس: الخصوصية والأمن الرقمي

كلما زادت الدولة في استخدام البيانات، زادت أهمية حماية الخصوصية.

فالدولة الرقمية تحتاج إلى توازن بين:

كفاءة الخدمات

و

حماية الحقوق والحريات.

كما يجب حماية البيانات من الاستخدام غير المشروع والاختراق والتسريب.

المبحث السابع: إعادة بناء الثقة بين الدولة والشعب

المطلب الأول: مفهوم إعادة بناء الثقة

إعادة بناء الثقة ليست مجرد حملة إعلامية، وإنما عملية طويلة تحتاج إلى تغيير حقيقي في أداء المؤسسات.

فالثقة لا تُطلب من المواطن فقط، وإنما تُبنى من خلال الممارسة.

المطلب الثاني: الشفافية

تعد الشفافية من أهم وسائل إعادة بناء الثقة.

وذلك من خلال:

توفير المعلومات العامة وفق القانون.

تفسير القرارات المهمة.

توضيح السياسات.

إعلان النتائج.

مكافحة تضارب المصالح.

نشر البيانات التي تسمح بالرقابة المجتمعية.

المطلب الثالث: المساءلة

لا يمكن بناء الثقة دون وجود آليات حقيقية لمحاسبة المسؤولين.

وتشمل المساءلة:

الرقابة البرلمانية.

الرقابة القضائية.

الرقابة الإدارية والمالية.

التحقيق في المخالفات.

تطبيق العقوبات وفق القانون.

المطلب الرابع: تحسين الخدمات العامة

المواطن يتعامل مع الدولة بصورة مباشرة من خلال الخدمات.

ولهذا فإن تحسين:

التعليم.

الصحة.

النقل.

الخدمات الإدارية.

البنية التحتية.

يمكن أن يكون له أثر كبير في تعزيز الثقة.

المطلب الخامس: العدالة والمساواة

لا يمكن بناء الثقة إذا شعر المواطنون بأن هناك فئات تتمتع بامتيازات غير عادلة.

ولهذا يجب أن تكون القواعد العامة واضحة وأن تطبق بصورة متسقة، وأن يحصل المواطن على حقوقه وفق القانون.

المطلب السادس: توسيع المشاركة

تحتاج الدولة إلى فتح قنوات قانونية ومنظمة لمشاركة المواطنين.

ومن الوسائل الممكنة:

الاستطلاعات العامة.

الحوار المجتمعي.

المجالس المحلية.

المشاورات العامة.

المشاركة الإلكترونية.

المؤسسات الوسيطة.

المطلب السابع: إصلاح الإدارة

إعادة بناء الثقة تتطلب أن تكون الإدارة:

سريعة.

واضحة.

نزيهة.

كفؤة.

مسؤولة.

موجهة لخدمة المواطن.

ومن هنا فإن الإصلاح الإداري ليس قضية تقنية فقط، وإنما هو جزء من إعادة بناء العقد الاجتماعي.

المبحث الثامن: تجديد العقد الاجتماعي في العصر الحديث

المطلب الأول: من عقد الطاعة إلى عقد المشاركة

شهدت الدولة الحديثة تحولًا تدريجيًا من تصور المواطن باعتباره متلقيًا للأوامر إلى تصور المواطن باعتباره شريكًا في الحياة العامة.

ولا يعني ذلك اختفاء واجب احترام القانون، وإنما يعني أن العلاقة السياسية أصبحت أكثر اعتمادًا على:

المشاركة.

الحوار.

المساءلة.

الشفافية.

الحقوق.

المطلب الثاني: الدولة كخدمة عامة

من الاتجاهات الحديثة النظر إلى مؤسسات الدولة باعتبارها مقدمة للخدمات العامة.

ويؤدي هذا التصور إلى إعادة التركيز على:

احتياجات المواطن.

وبذلك تصبح جودة الخدمة العامة أحد معايير نجاح الدولة.

المطلب الثالث: الدولة والثقة الرقمية

مع انتقال جزء كبير من العلاقة بين الدولة والمواطن إلى البيئة الرقمية، أصبحت الثقة مرتبطة أيضًا بـ:

حماية البيانات.

أمن المنصات.

دقة المعلومات.

سهولة الخدمات.

شفافية الخوارزميات عند استخدامها في اتخاذ القرارات.

إمكانية الاعتراض على القرارات الرقمية.

ومن هنا فإن العقد الاجتماعي في العصر الرقمي يحتاج إلى بعد جديد يتعلق بالحقوق الرقمية.

المبحث التاسع: مستقبل العقد الاجتماعي

المطلب الأول: التغيرات الاقتصادية

يؤدي تغير سوق العمل، والأتمتة، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي إلى ظهور أسئلة جديدة حول دور الدولة في حماية المواطنين وتوفير فرص العمل والتكيف مع التحولات الاقتصادية.

المطلب الثاني: التحولات الاجتماعية

تزداد المجتمعات تنوعًا من حيث الاحتياجات والتطلعات وأنماط الحياة.

وهذا يتطلب من الدولة أن تكون أكثر قدرة على الاستماع إلى المجتمع وإدارة الاختلافات بصورة سلمية.

المطلب الثالث: التحول الرقمي

سوف تصبح العلاقة الرقمية بين المواطن والدولة أكثر أهمية، مما يفرض تطوير قواعد جديدة تتعلق بالبيانات والخصوصية والذكاء الاصطناعي والمشاركة الإلكترونية.

المطلب الرابع: الحاجة إلى عقد اجتماعي متجدد

لا يمكن أن يظل العقد الاجتماعي ثابتًا في مجتمع متغير.

فكل مرحلة تاريخية تطرح تحديات جديدة.

ولهذا فإن الدولة مطالبة بإعادة تقييم:

الحقوق.

الواجبات.

الخدمات.

المشاركة.

العدالة.

الإدارة.

العلاقة بين السلطة والمجتمع.

المبحث العاشر: نموذج مقترح لإعادة بناء العقد الاجتماعي

يمكن بناء عقد اجتماعي أكثر توازنًا في الدولة الحديثة من خلال مجموعة من المبادئ:

أولًا: سيادة القانون

يجب أن يخضع الجميع للقانون، بما في ذلك أصحاب السلطة.

ثانيًا: حماية الحقوق

توفير ضمانات فعالة للحقوق والحريات.

ثالثًا: العدالة الاجتماعية

تقليل التفاوتات غير العادلة وتوفير تكافؤ الفرص.

رابعًا: مكافحة الفساد

تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة.

خامسًا: المشاركة

إتاحة وسائل مشروعة للمواطنين للمشاركة في الحياة العامة.

سادسًا: الإدارة الرشيدة

تحسين أداء المؤسسات والخدمات.

سابعًا: التحول الرقمي المسؤول

استخدام التكنولوجيا لتحسين حياة المواطنين مع حماية خصوصيتهم وحقوقهم.

ثامنًا: الحوار المجتمعي

فتح قنوات مستمرة للحوار بين مؤسسات الدولة والمجتمع.

تاسعًا: بناء الثقة

ربط الثقة بأداء مؤسسي حقيقي وليس بالشعارات وحدها.

خاتمة الفصل السادس

يتضح من دراسة الدولة الحديثة وأزمة العقد الاجتماعي أن العلاقة بين الدولة والمواطن أصبحت أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى.

فالدولة لم تعد مطالبة بمجرد توفير الأمن والنظام، وإنما أصبحت مطالبة بمجموعة واسعة من الوظائف، تشمل تحقيق العدالة، وتوفير الخدمات، وحماية الحقوق، وتوفير فرص المشاركة، ومواجهة الفقر وعدم المساواة، والاستجابة للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

وفي المقابل، أصبح المواطن أكثر وعيًا بحقوقه وأكثر قدرة على الوصول إلى المعلومات والتعبير عن رأيه، خاصة مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية.

وقد أدى ذلك إلى ظهور علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، تقوم على قدر أكبر من التفاعل والمساءلة والمشاركة.

وتعد أزمة الثقة من أخطر مظاهر أزمة العقد الاجتماعي؛ لأنها تعكس خللًا في العلاقة بين توقعات المواطنين وأداء المؤسسات.

ويؤدي الفساد وسوء الإدارة إلى تعميق هذه الأزمة، كما يمكن للفقر وعدم المساواة وضعف المشاركة السياسية أن تزيد من الشعور بالاستبعاد وعدم العدالة.

وفي الوقت نفسه، تمثل وسائل التواصل الاجتماعي سلاحًا ذا حدين؛ فهي يمكن أن تكون وسيلة لتعزيز المشاركة والشفافية والتواصل بين الدولة والمواطن، لكنها قد تصبح كذلك مجالًا لانتشار الشائعات والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

أما الدولة الرقمية، فإنها تقدم فرصة مهمة لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمواطن من خلال تحسين الخدمات وتقليل البيروقراطية وزيادة الكفاءة والشفافية، لكنها تفرض في المقابل ضرورة حماية الخصوصية والبيانات وتحقيق العدالة في الوصول إلى التكنولوجيا.

ومن ثم فإن إعادة بناء العقد الاجتماعي لا يمكن أن تتحقق بمجرد تعديل القوانين أو إطلاق الشعارات، وإنما تحتاج إلى إصلاح مؤسسي حقيقي يقوم على سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، وتحسين الخدمات، ومكافحة الفساد، وتحقيق العدالة، وتوسيع المشاركة، وحماية الحقوق الرقمية.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن العقد الاجتماعي في الدولة الحديثة ينبغي ألا يفهم باعتباره اتفاقًا تاريخيًا انتهى بمجرد قيام الدولة، بل باعتباره علاقة سياسية متجددة تحتاج إلى مراجعة مستمرة كلما تغيرت احتياجات المجتمع وتطورت أدوات الدولة.

وهكذا يصبح نجاح الدولة الحديثة مرتبطًا بقدرتها على الانتقال من مجرد إدارة المواطنين إلى الشراكة معهم، ومن فرض السياسات عليهم إلى إشراكهم في صياغتها، ومن طلب الثقة إلى استحقاقها من خلال الأداء والعدالة والشفافية.

وبذلك يمكن أن يتحول العقد الاجتماعي من فكرة فلسفية مجردة إلى ممارسة سياسية ومؤسسية حقيقية تجعل العلاقة بين الدولة والشعب أكثر توازنًا واستقرارًا وعدالة.

الفصل السابع: نحو عقد اجتماعي معاصر

سيادة القانون.

العدالة الاجتماعية.

تكافؤ الفرص.

حماية الحريات والحقوق.

المشاركة السياسية.

مكافحة الفساد.

المسؤولية المجتمعية.

التوازن بين الأمن والحرية.

دور المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني.

الفصل السابع

نحو عقد اجتماعي معاصر

تمهيد

أظهرت الفصول السابقة أن مفهوم العقد الاجتماعي ارتبط منذ نشأته بمحاولة الإجابة عن سؤال جوهري في الفكر السياسي، وهو: كيف يمكن تنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة بصورة تحقق الأمن والحرية والعدالة والاستقرار؟

وقد اختلفت الإجابات عن هذا السؤال باختلاف المدارس الفكرية والظروف التاريخية. فقد ركز هوبز على الأمن والاستقرار وقوة السلطة، بينما أكد لوك

على الحقوق الطبيعية وحماية الحرية والملكية، وركز روسو على الإرادة العامة والسيادة الشعبية.

وفي الفكر الإسلامي ظهرت مفاهيم أخرى لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، مثل البيعة والشورى والعدل والأمانة ومسؤولية ولي الأمر وحقوق الرعية وواجباتها.

أما الدولة الحديثة، فقد أصبحت تواجه تحديات جديدة لم تكن مطروحة بالصور نفسها في النظريات الكلاسيكية، مثل العولمة، والتطور التكنولوجي، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والتغيرات الاجتماعية، وتطور مفهوم حقوق الإنسان، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التفكير في عقد اجتماعي معاصر لا يكتفي بتكرار التصورات التقليدية، وإنما يستوعب المتغيرات الجديدة ويعيد تحديد العلاقة بين الدولة والمواطن على أساس من التوازن بين الحقوق والواجبات.

ولا يعني العقد الاجتماعي المعاصر إلغاء سلطة الدولة، ولا إطلاق حرية الفرد بلا قيود، وإنما يعني بناء علاقة سياسية متوازنة تقوم على سيادة القانون، والعدالة، وتكافؤ الفرص، وحماية الحقوق والحريات، والمشاركة، والمساءلة، ومكافحة الفساد، والمسؤولية المجتمعية، وتحقيق التوازن بين الأمن والحرية.

ويهدف هذا الفصل إلى بيان أهم المبادئ التي يمكن أن يقوم عليها العقد الاجتماعي المعاصر، ودور المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني في ترسيخه.

المبحث الأول: سيادة القانون

المطلب الأول: مفهوم سيادة القانون

تعد سيادة القانون من أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة الحديثة.

ويقصد بها خضوع جميع الأشخاص والسلطات للقانون، وعدم جواز أن تكون هناك سلطة فوق القانون.

وبذلك فإن القانون لا ينبغي أن يكون أداة تستخدمها السلطة ضد المواطنين فقط، وإنما يجب أن يكون إطارًا يحكم عمل الدولة نفسها.

وتقوم سيادة القانون على مبدأ أساسي هو:

لا أحد فوق القانون.

ويشمل ذلك المواطن والموظف والمسؤول وصاحب السلطة.

المطلب الثاني: أهمية سيادة القانون

تؤدي سيادة القانون إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

حماية الحقوق والحريات.

منع التعسف في استعمال السلطة.

تحقيق المساواة أمام القانون.

توفير الاستقرار السياسي.

تعزيز الثقة في مؤسسات الدولة.

حماية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي.

تحقيق العدالة.

الحد من الفساد والمحسوبية.

فإذا أصبح القانون غير مطبق بصورة متساوية، فإن الثقة في الدولة تتراجع، ويشعر المواطن بأن الحقوق تعتمد على النفوذ بدلًا من القواعد العامة.

المطلب الثالث: استقلال القضاء

لا يمكن تحقيق سيادة القانون دون وجود قضاء قادر على تطبيق القانون بصورة مستقلة ونزيهة.

ويؤدي القضاء وظائف أساسية، منها:

حماية الحقوق.

الفصل في المنازعات.

مراقبة مشروعية القرارات وفق النظام الدستوري والقانوني.

محاسبة من يرتكب المخالفات وفق القانون.

توفير الحماية القضائية للمواطن.

ولهذا فإن استقلال القضاء يمثل أحد أهم ضمانات العقد الاجتماعي المعاصر.

المطلب الرابع: المساواة أمام القانون

لا تكتمل سيادة القانون إذا كان القانون يطبق بصورة مختلفة على المواطنين.

ومن هنا يجب أن تقوم العلاقة القانونية على المساواة، بحيث لا تكون المكانة الاجتماعية أو الثروة أو النفوذ سببًا للحصول على معاملة قانونية مختلفة دون أساس مشروع.

المبحث الثاني: العدالة الاجتماعية

المطلب الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية هي توفير إطار عادل لتوزيع الحقوق والفرص والموارد والأعباء داخل المجتمع.

ولا تعني العدالة الاجتماعية بالضرورة مساواة جميع المواطنين في النتائج، وإنما تعني توفير قواعد عادلة وفرص حقيقية وعدم السماح بوجود تفاوتات تقوم على التمييز أو الحرمان غير المشروع.

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية والعقد الاجتماعي

لا يمكن أن يشعر المواطن بأن العقد الاجتماعي عادل إذا كان يحصل على قدر محدود من الفرص والخدمات بينما تستحوذ فئات أخرى على معظم الموارد.

ومن هنا ترتبط شرعية الدولة الحديثة بقدرتها على تحقيق قدر مناسب من العدالة الاجتماعية.

ويشمل ذلك:

التعليم.

الرعاية الصحية.

العمل.

السكن.

الحماية الاجتماعية.

الخدمات الأساسية.

فرص المشاركة الاقتصادية.

المطلب الثالث: مكافحة الفقر

الفقر لا يمثل مشكلة اقتصادية فحسب، بل يمكن أن يتحول إلى مشكلة سياسية عندما يحرم فئات من المجتمع من المشاركة الفعلية في الحياة العامة.

ومن هنا فإن مكافحة الفقر ينبغي أن تقوم على سياسات متعددة، مثل:

توفير فرص العمل.

تحسين التعليم.

دعم الفئات الأكثر احتياجًا.

توفير الخدمات الأساسية.

تطوير المناطق الأقل نموًا.

دعم المشروعات الصغيرة.

توفير الحماية الاجتماعية.

المطلب الرابع: العدالة بين الأجيال

العقد الاجتماعي المعاصر ينبغي ألا يقتصر على العلاقة بين المواطنين الحاليين، وإنما ينبغي أن يراعي حقوق الأجيال القادمة.

ويشمل ذلك:

حماية الموارد الطبيعية.

الحفاظ على البيئة.

الاستخدام الرشيد للموارد.

عدم تحميل الأجيال القادمة أعباء غير عادلة.

التخطيط الاقتصادي طويل المدى.

وهكذا تصبح العدالة الاجتماعية مرتبطة كذلك بمفهوم الاستدامة.

المبحث الثالث: تكافؤ الفرص

المطلب الأول: مفهوم تكافؤ الفرص

تكافؤ الفرص يعني أن يحصل الأفراد على فرص عادلة للتعليم والعمل والمشاركة وتحقيق الذات، دون تمييز غير مشروع.

ولا يعني ذلك أن جميع الناس سيصلون إلى النتائج نفسها، وإنما يعني إزالة العوائق غير العادلة أمام المنافسة.

المطلب الثاني: تكافؤ الفرص والتعليم

يعد التعليم من أهم الوسائل لتحقيق تكافؤ الفرص.

فإذا كان التعليم الجيد متاحًا لفئات محدودة فقط، فإن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية قد تستمر من جيل إلى آخر.

ولهذا ينبغي أن تعمل الدولة على توفير تعليم جيد ومتاح بصورة عادلة.

المطلب الثالث: تكافؤ الفرص في العمل

ينبغي أن تقوم فرص العمل على الكفاءة والجدارة، وأن تمنع المحاباة والتمييز غير المشروع.

كما ينبغي أن تكون معايير التوظيف والترقية واضحة قدر الإمكان.

المطلب الرابع: تكافؤ الفرص السياسية

لا ينبغي أن تكون المشاركة السياسية مقصورة على فئة اجتماعية معينة.

ويشمل ذلك إتاحة فرص المشاركة والتمثيل وفق القانون، وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية بصورة عادلة.

المبحث الرابع: حماية الحريات والحقوق

المطلب الأول: مكانة الحقوق والحريات

تمثل الحقوق والحريات أحد أهم مكونات العقد الاجتماعي المعاصر.

فالدولة لا تستمد مشروعيتها من قدرتها على فرض النظام فقط، وإنما كذلك من قدرتها على حماية الإنسان وحقوقه الأساسية.

وتشمل الحقوق والحريات مجالات متعددة، منها:

الحق في الحياة.

الكرامة الإنسانية.

حرية الرأي والتعبير في إطار القانون.

حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر وفق القانون.

الحق في الخصوصية.

الحق في المحاكمة العادلة.

حرية الاجتماع والتنظيم وفق الأطر القانونية.

المطلب الثاني: حرية التعبير

تعد حرية التعبير من أهم وسائل مشاركة المواطن في الحياة العامة.

فمن خلالها يستطيع المواطن:

نقد السياسات.

تقديم المقترحات.

مناقشة القضايا العامة.

كشف أوجه القصور.

المشاركة في تشكيل الرأي العام.

لكن الحرية لا تعني إلغاء المسؤولية؛ إذ ينبغي أن تمارس في إطار القانون، مع احترام حقوق الآخرين وعدم التحول إلى اعتداء أو تحريض أو نشر معلومات مضللة عمدًا.

المطلب الثالث: الحق في الخصوصية

أصبح الحق في الخصوصية أكثر أهمية في العصر الرقمي.

فالدولة والشركات والمؤسسات تمتلك كميات ضخمة من البيانات المتعلقة بالأفراد.

ولهذا يحتاج العقد الاجتماعي المعاصر إلى حماية:

البيانات الشخصية.

المراسلات.

المعلومات الصحية والمالية.

الهوية الرقمية.

الخصوصية الإلكترونية.

المطلب الرابع: الحقوق الرقمية

أفرز التطور التكنولوجي مجموعة من القضايا الجديدة، مثل:

الحق في حماية البيانات.

الأمن الرقمي.

الوصول إلى الخدمات الرقمية.

حماية الأطفال على الإنترنت.

مواجهة الاحتيال الإلكتروني.

الشفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي.

وهكذا لم تعد الحقوق الحديثة مقتصرة على المجال التقليدي، وإنما امتدت إلى البيئة الرقمية.

المبحث الخامس: المشاركة السياسية

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

المشاركة السياسية هي مشاركة المواطنين في تشكيل الحياة العامة وصنع القرار.

وتعد المشاركة عنصرًا أساسيًا في العقد الاجتماعي؛ لأنها تجعل المواطن شريكًا في الدولة بدلًا من أن يكون مجرد متلقٍ للقرارات.

المطلب الثاني: الانتخابات

تعد الانتخابات إحدى أهم وسائل المشاركة السياسية في الدولة الحديثة.

وتحقق الانتخابات مجموعة من الوظائف:

اختيار ممثلي الشعب.

التعبير عن الإرادة السياسية.

تداول المسؤولية السياسية وفق النظام القانوني.

محاسبة المسؤولين.

تعزيز شرعية المؤسسات.

لكن الانتخابات وحدها لا تكفي إذا لم توجد بيئة مؤسسية تسمح بالمنافسة العادلة وتطبيق القانون.

المطلب الثالث: المشاركة خارج الانتخابات

لا ينبغي اختزال المشاركة السياسية في التصويت.

فهناك صور أخرى، منها:

الأحزاب.

النقابات.

الجمعيات.

المجالس المحلية.

المبادرات المجتمعية.

الحوار العام.

الاستشارات العامة.

المشاركة الرقمية.

وهذا التنوع يجعل العلاقة بين الدولة والمجتمع أكثر حيوية.

المطلب الرابع: المشاركة والمسؤولية

المشاركة السياسية لا تعني فقط المطالبة بالحقوق، وإنما تتضمن مسؤولية المواطن في:

احترام القانون.

احترام الرأي المختلف.

المشاركة الإيجابية.

التحقق من المعلومات.

تجنب نشر الشائعات.

المساهمة في حل المشكلات.

المبحث السادس: مكافحة الفساد

المطلب الأول: الفساد كتهديد للعقد الاجتماعي

يمثل الفساد أحد أخطر التحديات التي تواجه الدولة الحديثة.

فهو لا يؤدي فقط إلى إهدار المال العام، وإنما يضرب الثقة بين الدولة والمواطن.

فعندما يعتقد المواطن أن النفوذ والواسطة والرشوة يمكن أن تتغلب على القانون، فإن مفهوم العدالة يتعرض للانهيار.

المطلب الثاني: آثار الفساد

من أبرز آثار الفساد:

إهدار الموارد العامة.

ضعف الخدمات.

تراجع الاستثمار.

انتشار المحسوبية.

زيادة عدم المساواة.

فقدان الثقة.

ضعف المؤسسات.

زيادة تكلفة المعاملات.

المطلب الثالث: وسائل مكافحة الفساد

يمكن مواجهة الفساد من خلال:

تطبيق القانون.

تعزيز الشفافية.

تقوية أجهزة الرقابة.

حماية المال العام.

الرقمنة.

منع تضارب المصالح.

تطوير الإدارة.

تعزيز استقلال جهات الرقابة وفق النظام القانوني.

رفع الوعي المجتمعي.

المطلب الرابع: الرقمنة ومكافحة الفساد

يمكن للتحول الرقمي أن يقلل بعض صور الفساد من خلال تقليل التعامل المباشر، وإتاحة تتبع المعاملات، وتوفير سجلات إلكترونية.

لكن التكنولوجيا وحدها لا تكفي؛ إذ يمكن أن تظهر صور جديدة من الفساد الرقمي إذا لم توجد رقابة وتشريعات فعالة.

المبحث السابع: المسؤولية المجتمعية

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية المجتمعية

لا يقوم العقد الاجتماعي على الدولة وحدها.

فالمجتمع نفسه يتحمل مسؤوليات مهمة تجاه الدولة وأفراده.

وتشمل المسؤولية المجتمعية:

احترام القانون.

المحافظة على الممتلكات العامة.

مساعدة الفئات المحتاجة.

حماية البيئة.

المشاركة في المبادرات المجتمعية.

احترام حقوق الآخرين.

نشر ثقافة الحوار.

المطلب الثاني: مسؤولية المواطن

المواطن ليس مجرد صاحب حقوق، وإنما هو أيضًا صاحب واجبات.

ومن أهم واجباته:

احترام القانون.

أداء الالتزامات المالية التي يقررها القانون.

المحافظة على الأمن والسلم الاجتماعي.

المشاركة الإيجابية.

احترام حقوق الآخرين.

الإسهام في خدمة المجتمع.

المطلب الثالث: مسؤولية المؤسسات والشركات

لا تقتصر المسؤولية المجتمعية على الأفراد.

فالمؤسسات الاقتصادية أيضًا تتحمل مسؤولية تجاه المجتمع، من خلال:

احترام القانون.

حماية العاملين.

المحافظة على البيئة.

تقديم منتجات وخدمات آمنة.

مكافحة الفساد.

المساهمة في التنمية.

المطلب الرابع: المسؤولية المجتمعية والدولة

الدولة مسؤولة عن توفير الإطار القانوني والمؤسسي الذي يسمح للمجتمع بالمشاركة في التنمية.

ومن هنا فإن العقد الاجتماعي يقوم على شراكة بين:

الدولة والمواطن والمؤسسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

المبحث الثامن: التوازن بين الأمن والحرية

المطلب الأول: أهمية الأمن

الأمن ضرورة أساسية لاستقرار المجتمع.

فلا يمكن للأفراد أن يمارسوا حقوقهم بصورة حقيقية إذا كانوا يعيشون في حالة مستمرة من الخوف أو الفوضى.

ومن وظائف الدولة:

حماية الأرواح.

حماية الممتلكات.

مكافحة الجريمة.

حماية الحدود.

الحفاظ على النظام العام.

المطلب الثاني: خطر تحويل الأمن إلى مبرر مطلق

رغم أهمية الأمن، فإن استخدامه بصورة مطلقة قد يؤدي إلى التضييق على الحقوق والحريات.

ومن هنا يجب أن يكون هناك توازن بين:

حماية المجتمع

و

حماية الحقوق.

المطلب الثالث: مبدأ التناسب

من المبادئ المهمة في الدولة القانونية أن تكون الإجراءات التي تتخذها السلطة لتحقيق الأمن متناسبة مع الخطر الذي تواجهه.

فلا ينبغي أن تكون الإجراءات أكثر تقييدًا للحقوق مما تقتضيه الضرورة المشروعة.

المطلب الرابع: الأمن والحرية ليسا بالضرورة متعارضين

قد يبدو الأمن والحرية في بعض الحالات وكأنهما هدفان متناقضان، لكنهما في الحقيقة يمكن أن يكونا متكاملين.

فالدولة التي تحمي القانون وتوفر الأمن تستطيع أن توفر البيئة اللازمة لممارسة الحقوق.

وفي الوقت نفسه، فإن احترام الحقوق يساعد على بناء الثقة ويقوي الاستقرار.

المبحث التاسع: دور المؤسسات الدستورية

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الدستورية

المؤسسات الدستورية هي المؤسسات التي ينظم الدستور اختصاصاتها وعلاقاتها، وتشمل – بحسب النظام السياسي لكل دولة – السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وغيرها من المؤسسات والهيئات الدستورية.

وتؤدي هذه المؤسسات دورًا أساسيًا في تنظيم السلطة ومنع احتكارها.

المطلب الثاني: السلطة التشريعية

تقوم السلطة التشريعية بوظائف مهمة، من بينها:

سن القوانين.

مناقشة السياسات العامة.

الرقابة على السلطة التنفيذية وفق النظام الدستوري.

التعبير عن مصالح المواطنين.

ومن هنا فإن البرلمان أو المؤسسة التشريعية يمكن أن يمثل قناة أساسية بين المجتمع والدولة.

المطلب الثالث: السلطة التنفيذية

تتولى السلطة التنفيذية تنفيذ القوانين وإدارة مؤسسات الدولة وتقديم الخدمات العامة.

ويجب أن تخضع لأطر قانونية ورقابية تضمن عدم إساءة استخدام السلطة.

المطلب الرابع: السلطة القضائية

تمثل السلطة القضائية إحدى أهم ضمانات الحقوق.

فوجود قضاء مستقل ونزيه يسمح للمواطن باللجوء إلى القانون عند تعرضه للظلم.

المطلب الخامس: الرقابة والتوازن بين السلطات

يهدف توزيع الاختصاصات بين المؤسسات إلى منع تركيز السلطة بصورة تؤدي إلى الاستبداد.

ومن هنا فإن الرقابة المتبادلة والتوازن المؤسسي يعدان من أهم مقومات الدولة الدستورية.

المبحث العاشر: دور المجتمع المدني

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

يشمل المجتمع المدني مجموعة المؤسسات والتنظيمات التي تعمل بصورة مستقلة عن أجهزة الدولة، مثل:

الجمعيات.

النقابات.

المؤسسات التطوعية.

المؤسسات الثقافية.

المنظمات المهنية.

المبادرات المجتمعية.

وتختلف طبيعة هذه المؤسسات وأطر عملها بحسب النظام القانوني لكل دولة.

المطلب الثاني: المجتمع المدني والرقابة

يمكن للمجتمع المدني أن يؤدي دورًا مهمًا في:

مراقبة الأداء العام.

نشر الوعي.

الدفاع عن القضايا المجتمعية.

تقديم المقترحات.

المساهمة في حل المشكلات.

رصد بعض مظاهر القصور.

ولا يعني ذلك أن المجتمع المدني يحل محل مؤسسات الدولة، وإنما يكمل عملها في إطار القانون.

المطلب الثالث: المجتمع المدني والمشاركة

يساعد المجتمع المدني المواطنين على الانتقال من المشاركة الفردية إلى المشاركة المنظمة.

فالفرد قد يجد صعوبة في إيصال صوته منفردًا، بينما يمكن للمؤسسات الاجتماعية والمهنية أن تنقل احتياجات مجموعات واسعة.

المطلب الرابع: المجتمع المدني والتنمية

لا يقتصر دور المجتمع المدني على السياسة.

فيمكن أن يساهم في:

التعليم.

الصحة.

حماية البيئة.

مساعدة الفقراء.

رعاية الفئات الخاصة.

نشر الثقافة.

التطوع.

ومن هنا فهو شريك مهم في بناء المجتمع.

المبحث الحادي عشر: نحو شراكة جديدة بين الدولة والمجتمع

المطلب الأول: من علاقة السيطرة إلى علاقة الشراكة

العقد الاجتماعي المعاصر يحتاج إلى تجاوز النموذج الذي ينظر إلى المواطن باعتباره مجرد متلقٍ للقرارات.

والبديل هو بناء علاقة تقوم على:

الدولة القوية + المواطن المسؤول + المؤسسات الفعالة.

فالدولة القوية ليست الدولة التي تملك أكبر قدر من السيطرة، وإنما الدولة التي تمتلك مؤسسات فعالة وقادرة على تطبيق القانون وتقديم الخدمات وحماية الحقوق.

المطلب الثاني: الحكومة والمواطن كشريكين

يمكن أن تقوم الشراكة على:

الحوار.

المشاركة.

الشفافية.

تبادل المعلومات.

المسؤولية.

المساءلة.

ويؤدي ذلك إلى تقليل الفجوة بين الدولة والمجتمع.

المطلب الثالث: العقد الاجتماعي الرقمي

مع التطور التكنولوجي، أصبح من الضروري أن يتضمن العقد الاجتماعي المعاصر قضايا جديدة، مثل:

حماية البيانات.

الأمن السيبراني.

الذكاء الاصطناعي.

الخدمات الرقمية.

الحقوق الرقمية.

مكافحة التضليل الإلكتروني.

ضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا.

وهذه القضايا لم تكن موجودة في النظريات الكلاسيكية للعقد الاجتماعي بالصورة نفسها.

المبحث الثاني عشر: مبادئ مقترحة لعقد اجتماعي معاصر

يمكن تلخيص النموذج المقترح للعقد الاجتماعي المعاصر في مجموعة من المبادئ الأساسية:

1. سيادة القانون

الجميع متساوون أمام القانون، والسلطة نفسها مقيدة به.

2. حماية الحقوق والحريات

لا تكون الدولة الحديثة ناجحة بمجرد تحقيق الأمن، وإنما كذلك بحماية الإنسان وكرامته وحقوقه.

3. العدالة الاجتماعية

توفير قدر عادل من الخدمات والفرص والحماية الاجتماعية.

4. تكافؤ الفرص

إزالة العوائق غير المشروعة أمام التعليم والعمل والمشاركة.

5. المشاركة السياسية

إتاحة وسائل متعددة للمواطنين للمشاركة في الشأن العام.

6. الشفافية

توفير المعلومات الضرورية لفهم السياسات العامة ومراقبتها.

7. المساءلة

خضوع المسؤولين والمؤسسات للرقابة والمحاسبة وفق القانون.

8. مكافحة الفساد

منع استغلال السلطة والمال العام لتحقيق مصالح شخصية.

9. المسؤولية المجتمعية

التأكيد على أن المواطن شريك في بناء المجتمع وليس مجرد مستفيد من خدمات الدولة.

10. التوازن بين الأمن والحرية

حماية المجتمع دون تحويل الأمن إلى ذريعة لإلغاء الحقوق.

11. التحول الرقمي المسؤول

استخدام التكنولوجيا لخدمة المواطنين مع حماية بياناتهم وحقوقهم.

12. الحوار

حل الخلافات السياسية والاجتماعية من خلال الحوار والمؤسسات بدلًا من العنف والفوضى.

المبحث الثالث عشر: التحديات التي تواجه العقد الاجتماعي المعاصر

أولًا: العولمة

أصبحت قرارات الدولة مرتبطة بدرجة كبيرة بالاقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية والأسواق العالمية، وهو ما يؤثر في قدرة الدولة على اتخاذ بعض القرارات بصورة منفردة.

ثانيًا: التكنولوجيا

تفرض التكنولوجيا أسئلة جديدة حول الخصوصية والذكاء الاصطناعي والبيانات.

ثالثًا: الأزمات الاقتصادية

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى زيادة الضغط على الدولة وعلى قدرتها على توفير الخدمات.

رابعًا: التغيرات الاجتماعية

تتغير احتياجات المواطنين بسرعة، مما يجعل المؤسسات مطالبة بالتكيف المستمر.

خامسًا: المعلومات المضللة

أصبح انتشار الأخبار الكاذبة تحديًا حقيقيًا أمام الدولة والمجتمع.

سادسًا: ضعف الثقة

إذا فقد المواطن ثقته في المؤسسات، فإن تنفيذ السياسات العامة يصبح أكثر صعوبة.

المبحث الرابع عشر: رؤية مستقبلية للعقد الاجتماعي

إن العقد الاجتماعي المعاصر ينبغي أن يتحول من مفهوم يقوم على تحديد العلاقة بين السلطة والمواطن فقط، إلى مفهوم أوسع يقوم على تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطن والمجتمع والمؤسسات الاقتصادية والمدنية والبيئة الرقمية.

ويمكن تصور هذا العقد على النحو الآتي:

الدولة: تلتزم بالقانون والعدل وحماية الحقوق وتقديم الخدمات.

المواطن: يلتزم بالقانون ويمارس حقوقه بمسؤولية ويساهم في المجتمع.

المؤسسات الدستورية: تضمن توزيع السلطة والرقابة والمساءلة.

المجتمع المدني: يساهم في التنمية والرقابة والتوعية والمشاركة.

القطاع الخاص: يساهم في التنمية ويحترم القانون والمسؤولية الاجتماعية.

البيئة الرقمية: تدار وفق قواعد تحمي الخصوصية والأمن والحقوق.

وبذلك يصبح العقد الاجتماعي شبكة متكاملة من الحقوق والواجبات والمسؤوليات المتبادلة.

خاتمة الفصل السابع

يتضح من خلال دراسة مبادئ العقد الاجتماعي المعاصر أن الدولة الحديثة تحتاج إلى إعادة بناء العلاقة بينها وبين المواطن على أسس تتناسب مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يشهدها العالم.

ويأتي مبدأ سيادة القانون في مقدمة هذه الأسس؛ لأن القانون هو الإطار الذي يضمن خضوع السلطة والمواطن للقواعد العامة، ويمنع التعسف والتمييز، ويوفر أساسًا للاستقرار والثقة.

كما تمثل العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص عنصرين أساسيين في العقد الاجتماعي؛ إذ لا يكفي أن تعترف الدولة بحقوق المواطنين نظريًا، بل يجب أن توفر الظروف التي تمكنهم من ممارسة هذه الحقوق بصورة فعلية.

وتأتي حماية الحريات والحقوق في قلب العقد الاجتماعي المعاصر، خاصة مع ظهور حقوق جديدة مرتبطة بالعصر الرقمي، مثل حماية البيانات والخصوصية والأمن الرقمي.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن بناء عقد اجتماعي مستقر دون مشاركة سياسية حقيقية، لأن المواطن يحتاج إلى أن يشعر بأنه شريك في صناعة القرار، وليس مجرد متلقٍ للسياسات العامة.

كما أن مكافحة الفساد تعد شرطًا أساسيًا لاستعادة الثقة في مؤسسات الدولة، لأن الفساد يقوض سيادة القانون ويؤدي إلى إهدار الموارد وزيادة الشعور بعدم المساواة.

أما المسؤولية المجتمعية فتؤكد أن العقد الاجتماعي ليس قائمة من الحقوق التي يطالب بها المواطن فقط، وإنما هو كذلك مجموعة من الواجبات تجاه المجتمع والدولة والآخرين.

ويظل التوازن بين الأمن والحرية من أصعب القضايا التي تواجه الدولة الحديثة؛ فالأمن ضرورة لا غنى عنها، لكن حمايته ينبغي أن تتم في إطار القانون والتناسب واحترام الحقوق الأساسية.

وتؤدي المؤسسات الدستورية دورًا محوريًا في ضمان هذا التوازن من خلال توزيع الاختصاصات والرقابة والمساءلة، بينما يمثل المجتمع المدني عنصرًا مهمًا في المشاركة المجتمعية والرقابة والتوعية والتنمية.

ومن ثم يمكن القول إن العقد الاجتماعي المعاصر لا ينبغي أن يقوم على علاقة أحادية الاتجاه بين الدولة والمواطن، بل على شراكة متوازنة تقوم على الحقوق والواجبات والمسؤولية والثقة المتبادلة.

وبناءً على ذلك، فإن الدولة القوية في القرن الحادي والعشرين ليست الدولة التي تفرض سيطرتها على المجتمع فحسب، وإنما الدولة التي تمتلك مؤسسات قوية، وقانونًا عادلًا، وإدارة كفؤة، وقضاءً نزيهًا، وخدمات فعالة، وقنوات حقيقية للمشاركة، وقادرة على حماية الحقوق والحريات.

كما أن المواطن الصالح في العقد الاجتماعي المعاصر ليس مجرد مواطن يطالب بحقوقه، وإنما هو مواطن يدرك مسؤولياته، ويحترم القانون، ويشارك بصورة إيجابية، ويحافظ على المصلحة العامة.

وهكذا يمكن صياغة جوهر العقد الاجتماعي المعاصر في المعادلة التالية:

دولة قوية بالمؤسسات والقانون + مواطن حر ومسؤول + مجتمع مدني فعال + عدالة اجتماعية + مشاركة سياسية + حماية للحقوق والحريات = عقد اجتماعي مستقر ومتجدد.

إن تجديد العقد الاجتماعي ليس حدثًا يتم مرة واحدة، وإنما هو عملية مستمرة تتطلب قدرة الدولة والمجتمع على مراجعة العلاقة بينهما، والتكيف مع التحولات الجديدة، والاستجابة للاحتياجات المتغيرة، وبناء الثقة على أساس الأداء والعدالة والشفافية.

وبذلك يتحول العقد الاجتماعي من مجرد نظرية في الفكر السياسي إلى مشروع عملي لبناء دولة حديثة عادلة، ومجتمع متماسك، ومواطن يتمتع بالحقوق ويمارس الواجبات، وسلطة تستمد قوتها من القانون وثقة المجتمع بها.

الخاتمة

وتتضمن أهم النتائج التي ينتهي إليها البحث، ثم التوصيات.

الفصل الثامن

الخاتمة والنتائج والتوصيات

تمهيد

تناول هذا البحث موضوع العقد الاجتماعي بوصفه أحد المفاهيم المركزية في الفكر السياسي، وذلك من خلال تتبع نشأته وتطوره، وبيان علاقته بالدولة والشعب والسلطة السياسية، ثم دراسة حضور بعض المفاهيم القريبة منه في الفكر السياسي الإسلامي، وصولًا إلى تحليل أزمة العقد الاجتماعي في الدولة الحديثة، وبيان الأسس التي يمكن أن يقوم عليها عقد اجتماعي معاصر.

وقد حاول البحث أن ينظر إلى العقد الاجتماعي باعتباره أكثر من مجرد نظرية فلسفية ظهرت في كتابات عدد من المفكرين الغربيين، بل باعتباره سؤالًا دائمًا حول طبيعة العلاقة بين الإنسان والسلطة والمجتمع.

ففي كل مجتمع تظل هناك أسئلة أساسية تحتاج إلى إجابات متجددة، من أهمها:

لماذا يطيع المواطن الدولة؟

ما مصدر شرعية السلطة السياسية؟

ما حدود سلطة الحاكم؟

ما حقوق المواطن وواجباته؟

متى تكون السلطة عادلة؟

كيف يمكن منع الاستبداد؟

ما حدود الحرية الفردية؟

كيف يمكن تحقيق التوازن بين الأمن والحرية؟

كيف يمكن إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع؟

وقد تطورت الإجابات عن هذه الأسئلة عبر التاريخ، واختلفت باختلاف الظروف الفكرية والسياسية والاجتماعية.

ومن خلال دراسة هذه التطورات، يتبين أن العقد الاجتماعي ليس مفهومًا جامدًا، وإنما هو تصور متجدد للعلاقة السياسية، يتأثر بطبيعة المجتمع وبالتحولات الاقتصادية والتكنولوجية والقانونية.

أولًا: الخاتمة العامة للبحث

يعد العقد الاجتماعي من أهم المفاهيم التي ساهمت في تشكيل الفكر السياسي الحديث، إذ حاولت هذه النظرية تفسير أصل السلطة السياسية ومصدر شرعيتها، وبيان العلاقة التي تربط الفرد بالمجتمع والدولة.

وقد تطورت فكرة العقد الاجتماعي عبر مراحل مختلفة، ولم تكن نظرية واحدة ذات مضمون ثابت.

فقد قدم توماس هوبز تصورًا للعقد الاجتماعي ينطلق من حالة الطبيعة التي يسود فيها الخوف والصراع، ولذلك رأى أن الإنسان يحتاج إلى سلطة قوية قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار.

أما جون لوك فقد قدم تصورًا مختلفًا، إذ أكد الحقوق الطبيعية للإنسان، وخاصة الحق في الحياة والحرية والملكية، وجعل وظيفة الحكومة الأساسية حماية هذه الحقوق، وربط شرعية السلطة برضا المحكومين.

ثم جاء جان جاك روسو ليمنح مفهوم الإرادة العامة والسيادة الشعبية مكانة مركزية، مؤكدًا أن الشرعية السياسية ترتبط بإرادة الجماعة السياسية وليس بمجرد القوة أو الوراثة.

وبذلك ساهمت هذه النظريات في نقل النقاش السياسي من فكرة السلطة القائمة على القوة أو الحق الإلهي للملوك إلى فكرة السلطة التي تحتاج إلى أساس من الشرعية والقبول.

وفي الوقت نفسه، كشفت الدراسة أن العلاقة بين الدولة والشعب لا يمكن فهمها من خلال القوة وحدها؛ فالدولة تحتاج إلى قدر من القبول والثقة

والشرعية، والمواطن يحتاج إلى دولة توفر الأمن وتحمي الحقوق وتحقق قدرًا من العدالة.

وقد تناول البحث كذلك مفهوم الشعب ومصدر الشرعية السياسية، موضحًا أن الشعب يمثل عنصرًا أساسيًا في الدولة الحديثة، وأن الإرادة الشعبية والمواطنة والمشاركة السياسية والانتخابات والاستفتاءات أصبحت من أهم الأدوات التي يتم من خلالها التعبير عن هذه الإرادة.

إلا أن الإرادة الشعبية لا يمكن أن تعمل بصورة صحيحة دون وجود إطار قانوني ومؤسسي يحميها من التلاعب ويضمن نزاهة المشاركة.

كما تناول البحث الدولة والشعب في إطار العقد الاجتماعي، موضحًا أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم ينبغي أن تقوم على مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة.

فالحاكم ليس مجرد صاحب سلطة، وإنما هو مسؤول عن أداء وظيفة عامة، بينما المواطن ليس مجرد خاضع للسلطة، وإنما هو صاحب حقوق وعليه واجبات.

ومن هنا فإن العقد الاجتماعي يقوم في جوهره على التبادل السياسي والمسؤولية المتبادلة.

ثانيًا: العقد الاجتماعي في الفكر الإسلامي

تناول البحث مفهوم العقد الاجتماعي في الفكر الإسلامي، مع التأكيد على ضرورة عدم إسقاط المفاهيم الغربية الحديثة على التراث الإسلامي بصورة آلية.

فقد عرف الفكر السياسي الإسلامي مجموعة من المفاهيم التي تنظم العلاقة بين السلطة والمجتمع، ومن أهمها:

البيعة.

الشورى.

العدل.

الأمانة.

مسؤولية ولي الأمر.

حقوق الرعية.

واجبات الرعية.

النصيحة.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

السياسة الشرعية.

وقد أظهرت الدراسة أن البيعة تمثل أحد المفاهيم المهمة في الفكر السياسي الإسلامي، وأنها تتضمن معنى العهد والالتزام والقبول السياسي، لكنها لا تتطابق بصورة كاملة مع نظرية العقد الاجتماعي الحديثة.

كما أن الشورى تمثل مبدأ مهمًا في الحياة السياسية الإسلامية، وتؤكد أهمية التشاور وعدم الاستبداد بالرأي.

أما العدل، فيمثل أساسًا مركزيًا في الحكم الإسلامي، حيث ترتبط السلطة بالمسؤولية والأمانة، ولا يجوز أن تتحول الولاية إلى وسيلة للظلم أو تحقيق المصالح الشخصية.

كما أن الطاعة في الفكر الإسلامي ليست طاعة مطلقة، وإنما ترتبط بالمعروف، وهو ما يظهر في النصوص الواردة في هذا الباب.

وفي المقابل، فإن الرعية ليست مجرد طرف مطالب بالطاعة، وإنما لها حقوق يجب على السلطة المحافظة عليها.

ومن هنا يمكن القول إن الفكر السياسي الإسلامي يقدم منظومة خاصة للعلاقة بين السلطة والمجتمع، لها مرجعيتها العقدية والشرعية والتاريخية الخاصة.

ثالثًا: أزمة العقد الاجتماعي في الدولة الحديثة

أظهر البحث أن الدولة الحديثة تواجه تحديات كبيرة أدت إلى الحديث عن أزمة العقد الاجتماعي.

وتتمثل أهم مظاهر هذه الأزمة في:

ضعف الثقة بين الدولة والمواطن.

الفساد.

سوء الإدارة.

الفقر.

عدم المساواة.

ضعف المشاركة السياسية.

ضعف المؤسسات الوسيطة.

انتشار المعلومات المضللة.

التحديات الرقمية.

صعوبة تحقيق التوازن بين الأمن والحرية.

وتعد أزمة الثقة من أخطر هذه المظاهر، لأن الدولة لا تستطيع إدارة المجتمع بصورة فعالة إذا فقد المواطنون ثقتهم في مؤسساتها.

والثقة لا تُبنى بالشعارات، وإنما من خلال الأداء الفعلي للمؤسسات، والعدالة، والشفافية، والمساءلة، وجودة الخدمات.

كما أن الفساد يمثل تهديدًا مباشرًا للعقد الاجتماعي؛ لأنه يخلق شعورًا بأن القانون لا يطبق على الجميع بصورة متساوية، ويؤدي إلى إهدار الموارد العامة وإضعاف مؤسسات الدولة.

ويضاف إلى ذلك الفقر وعدم المساواة، إذ يمكن أن يشعر المواطن بأن الدولة لم تعد توفر له فرصًا عادلة أو حماية اجتماعية كافية.

رابعًا: التحول الرقمي وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن

أحدثت التكنولوجيا تحولًا كبيرًا في مفهوم الدولة والعلاقة بينها وبين المواطن.

فقد أصبح المواطن قادرًا على الوصول إلى المعلومات والتواصل مع المؤسسات والمشاركة في النقاش العام بصورة لم تكن متاحة من قبل.

كما أصبحت الدولة قادرة على تقديم عدد كبير من الخدمات بصورة رقمية.

وهذا التحول يحمل فرصًا كبيرة، مثل:

تقليل البيروقراطية.

تسهيل الخدمات.

تحسين الكفاءة.

زيادة الشفافية.

الحد من بعض صور الفساد.

تعزيز التواصل مع المواطنين.

لكنه يحمل كذلك مخاطر، من أهمها:

انتهاك الخصوصية.

إساءة استخدام البيانات.

الهجمات الإلكترونية.

الفجوة الرقمية.

المعلومات المضللة.

التلاعب بالرأي العام.

ومن هنا أصبح من الضروري أن يتضمن العقد الاجتماعي المعاصر مفهومًا جديدًا هو العقد الاجتماعي الرقمي، الذي يوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا وحماية حقوق الإنسان.

خامسًا: النتائج

بعد دراسة موضوع العقد الاجتماعي في أبعاده المختلفة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأساسية.

النتيجة الأولى: العقد الاجتماعي مفهوم متطور

توصل البحث إلى أن العقد الاجتماعي ليس نظرية ثابتة ذات مضمون واحد، وإنما تطور عبر مراحل تاريخية وفكرية متعددة.

النتيجة الثانية: الشرعية أساس الاستقرار السياسي

لا تستطيع الدولة الاعتماد على القوة وحدها لتحقيق الاستقرار طويل المدى.

فالاستقرار الحقيقي يحتاج إلى شرعية سياسية ومؤسسات فعالة وثقة مجتمعية.

النتيجة الثالثة: السلطة ليست غاية في ذاتها

تؤكد مختلف التصورات الحديثة للعقد الاجتماعي أن السلطة السياسية ينبغي أن تكون وسيلة لتحقيق الأمن والعدل والمصلحة العامة.

النتيجة الرابعة: الحقوق والواجبات متلازمة

لا يمكن أن يقوم عقد اجتماعي مستقر على الحقوق وحدها أو الواجبات وحدها.

فالمواطن له حقوق، وعليه واجبات، والدولة لها سلطات، وعليها مسؤوليات.

النتيجة الخامسة: سيادة القانون شرط أساسي

لا يمكن حماية الحقوق وتحقيق العدالة في ظل غياب سيادة القانون.

ويجب أن يخضع المواطن والمسؤول والمؤسسة للقانون.

النتيجة السادسة: الثقة عنصر أساسي في العلاقة السياسية

الثقة بين الدولة والمجتمع ليست عنصرًا ثانويًا، وإنما تمثل أحد أهم شروط الاستقرار ونجاح السياسات العامة.

النتيجة السابعة: الفساد يهدد العقد الاجتماعي

كلما زاد الفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ، تراجعت الثقة في الدولة وشعور المواطنين بالعدالة.

النتيجة الثامنة: العدالة الاجتماعية جزء من الاستقرار السياسي

لا يمكن بناء مجتمع مستقر إذا كانت فئات واسعة تشعر بالتهميش أو الحرمان أو عدم تكافؤ الفرص.

النتيجة التاسعة: المشاركة السياسية تعزز الشرعية

كلما توسعت قنوات المشاركة المشروعة، شعر المواطن بأنه شريك في المجتمع السياسي، مما يمكن أن يعزز الشرعية والثقة.

النتيجة العاشرة: الانتخابات وحدها لا تكفي

الانتخابات عنصر مهم في المشاركة، لكنها تحتاج إلى مؤسسات قانونية ودستورية فعالة، وشفافية، ومنافسة عادلة، ووسائل للمساءلة بين الانتخابات.

النتيجة الحادية عشرة: الأمن والحرية متكاملان

لا ينبغي النظر إلى الأمن والحرية باعتبارهما متعارضين دائمًا.

فالأمن يحمي ممارسة الحقوق، واحترام الحقوق يساعد على تحقيق الاستقرار والثقة.

النتيجة الثانية عشرة: الدولة الرقمية تفرض حقوقًا جديدة

أصبح من الضروري الاعتراف بأهمية حماية البيانات والخصوصية والأمن الرقمي والوصول العادل إلى التكنولوجيا.

النتيجة الثالثة عشرة: المجتمع المدني شريك في العقد الاجتماعي

لا ينبغي أن تكون العلاقة السياسية محصورة بين الدولة والفرد فقط، بل يجب أن يكون للمجتمع المدني والمؤسسات المهنية والاجتماعية دور في التنمية والرقابة والمشاركة.

النتيجة الرابعة عشرة: العقد الاجتماعي يحتاج إلى التجدد

لا يمكن أن يظل العقد الاجتماعي متجمدًا أمام التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

بل ينبغي أن يتجدد بصورة مستمرة.

النتيجة الخامسة عشرة: الفكر الإسلامي يقدم منظومة سياسية ذات خصوصية

أظهرت الدراسة أن مفاهيم البيعة والشورى والعدل والأمانة وحقوق الرعية ومسؤولية ولي الأمر تشكل عناصر مهمة في الفكر السياسي الإسلامي.

لكن لا ينبغي مساواتها بصورة كاملة بنظرية العقد الاجتماعي الغربية؛ لاختلاف المرجعيات والسياقات التاريخية والفلسفية.

سادسًا: التوصيات

التوصية الأولى: تعزيز سيادة القانون

ضرورة العمل على ترسيخ مبدأ سيادة القانون، بحيث يخضع الجميع للقواعد القانونية بصورة متساوية، وتكون مؤسسات الدولة نفسها خاضعة للرقابة القانونية والدستورية.

التوصية الثانية: تعزيز استقلال القضاء

ينبغي دعم استقلال القضاء ونزاهته وكفاءته، وتوفير الضمانات التي تمكن المواطن من الوصول إلى العدالة بصورة فعالة.

التوصية الثالثة: مكافحة الفساد

ضرورة تطوير سياسات متكاملة لمكافحة الفساد، تشمل:

الوقاية.

الرقابة.

الشفافية.

المساءلة.

الرقمنة.

حماية المال العام.

التوصية الرابعة: تحسين الخدمات العامة

ينبغي أن يكون تحسين الخدمات العامة محورًا أساسيًا في الإصلاح الإداري؛ لأن المواطن يقيس أداء الدولة بصورة مباشرة من خلال جودة الخدمات التي يحصل عليها.

التوصية الخامسة: تحقيق العدالة الاجتماعية

ضرورة وضع سياسات تقلل الفقر والتهميش، وتوفر الخدمات الأساسية، وتحقق قدرًا عادلًا من تكافؤ الفرص.

التوصية السادسة: دعم تكافؤ الفرص

ينبغي أن تقوم فرص التعليم والعمل والترقي على معايير عادلة وموضوعية، مع مواجهة المحسوبية والتمييز غير المشروع.

التوصية السابعة: توسيع المشاركة السياسية

ينبغي تطوير قنوات المشاركة السياسية والمجتمعية، بحيث لا تقتصر المشاركة على الانتخابات فقط.

التوصية الثامنة: دعم المجتمع المدني

ينبغي تمكين مؤسسات المجتمع المدني من أداء دورها في التنمية والتوعية والمشاركة والرقابة المجتمعية في إطار القانون.

التوصية التاسعة: تعزيز الثقافة السياسية

من المهم إدخال مفاهيم المواطنة والحقوق والواجبات وسيادة القانون والمشاركة السياسية ضمن برامج التعليم والتثقيف.

التوصية العاشرة: تطوير الإدارة العامة

ينبغي الانتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة حديثة تقوم على:

الكفاءة.

السرعة.

الشفافية.

تقييم الأداء.

التحول الرقمي.

خدمة المواطن.

التوصية الحادية عشرة: تعزيز الشفافية

ضرورة توفير المعلومات العامة التي تسمح للمواطن بفهم السياسات والقرارات العامة ومراقبة أداء المؤسسات، في حدود ما يسمح به القانون وحماية المصالح المشروعة.

التوصية الثانية عشرة: حماية الحقوق الرقمية

ينبغي تطوير تشريعات وسياسات واضحة لحماية:

البيانات الشخصية.

الخصوصية.

الهوية الرقمية.

الأمن السيبراني.

حقوق المستخدمين.

التوصية الثالثة عشرة: مواجهة المعلومات المضللة

ينبغي تعزيز الثقافة الإعلامية والرقمية، وتعليم المواطنين كيفية التحقق من الأخبار والمصادر، مع دعم الإعلام المهني المسؤول.

التوصية الرابعة عشرة: تحقيق التوازن بين الأمن والحرية

يجب أن تكون سياسات الأمن العام قائمة على القانون والضرورة والتناسب، بحيث لا تتحول حماية الأمن إلى ذريعة لإهدار الحقوق الأساسية.

التوصية الخامسة عشرة: تعزيز الحوار بين الدولة والمجتمع

ينبغي إنشاء قنوات مستمرة للحوار بين المؤسسات الحكومية والمواطنين والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني.

سابعًا: التصور المقترح لعقد اجتماعي معاصر

يمكن أن يقوم العقد الاجتماعي المعاصر على مجموعة من الالتزامات المتبادلة.

التزامات الدولة

تلتزم الدولة بـ:

حماية الأمن.

تطبيق القانون.

حماية الحقوق والحريات.

تحقيق العدالة.

توفير الخدمات العامة.

مكافحة الفساد.

توفير تكافؤ الفرص.

حماية البيانات والخصوصية.

فتح قنوات المشاركة.

محاسبة المسؤولين وفق القانون.

التزامات المواطن

يلتزم المواطن بـ:

احترام القانون.

احترام حقوق الآخرين.

أداء واجباته العامة.

المشاركة الإيجابية.

المحافظة على الممتلكات العامة.

المساهمة في التنمية.

مواجهة الشائعات والمعلومات المضللة بالوعي والتحقق.

احترام التنوع والاختلاف.

ممارسة الحقوق بصورة مسؤولة.

الإسهام في الحفاظ على الاستقرار المجتمعي.

التزامات المجتمع المدني

تلتزم مؤسسات المجتمع المدني بـ:

خدمة المجتمع.

نشر الوعي.

المشاركة في التنمية.

دعم الحوار.

تقديم المقترحات.

المساهمة في حل المشكلات.

ممارسة الرقابة المجتمعية بصورة قانونية.

ثامنًا: النموذج المتكامل للعقد الاجتماعي المعاصر

يمكن تلخيص التصور الذي انتهى إليه البحث في النموذج الآتي:

سيادة القانون

↓

حماية الحقوق والحريات

↓

العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص

↓

المشاركة السياسية والمجتمعية

↓

الشفافية والمساءلة

↓

مكافحة الفساد

↓

إدارة عامة كفؤة

↓

تحول رقمي يحمي الحقوق

↓

ثقة متبادلة بين الدولة والمواطن

↓

استقرار سياسي واجتماعي مستدام

وهذا النموذج يوضح أن عناصر العقد الاجتماعي ليست منفصلة عن بعضها، وإنما يؤثر كل عنصر منها في الآخر.

فلا يمكن تحقيق الثقة دون عدالة، ولا يمكن تحقيق العدالة دون قانون، ولا يمكن تطبيق القانون بصورة صحيحة دون مؤسسات فعالة، ولا يمكن بناء مؤسسات قوية دون مشاركة ومساءلة.

تاسعًا: آفاق البحث المستقبلية

يفتح موضوع العقد الاجتماعي المجال أمام عدد كبير من الدراسات المستقبلية، ومن أهمها:

العقد الاجتماعي والتحول الرقمي.

العقد الاجتماعي والذكاء الاصطناعي.

حقوق الإنسان والعقد الاجتماعي.

العقد الاجتماعي في الدساتير الحديثة.

مقارنة العقد الاجتماعي بين النظم السياسية المختلفة.

العقد الاجتماعي في الفكر الإسلامي والغربي.

دور الشباب في إعادة بناء العقد الاجتماعي.

أثر وسائل التواصل الاجتماعي في الشرعية السياسية.

العلاقة بين العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي.

العقد الاجتماعي في ظل الأزمات الاقتصادية.

العقد الاجتماعي والهجرة واللجوء.

العقد الاجتماعي والبيئة وتغير المناخ.

مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة.

المواطنة الرقمية والعقد الاجتماعي.

دور المجتمع المدني في تجديد العلاقة بين الدولة والمواطن.

الخاتمة النهائية

في ختام هذا البحث يمكن القول إن العقد الاجتماعي يمثل إحدى أهم الأفكار التي حاول الفكر السياسي من خلالها الإجابة عن السؤال المتعلق بأساس السلطة وحدودها، وطبيعة العلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع.

وقد أظهرت الدراسة أن هذه الفكرة مرت بمراحل متعددة، وانتقلت من تصورات فلسفية حول نشأة المجتمع والدولة إلى مبادئ سياسية وقانونية أصبحت جزءًا من الفكر الدستوري الحديث.

فقد ركز هوبز على الأمن والاستقرار، وأكد لوك على الحقوق الطبيعية والحكومة المحدودة، بينما جعل روسو الإرادة العامة والسيادة الشعبية في مركز تصوره.

ومع تطور الدولة الحديثة، لم يعد العقد الاجتماعي مجرد اتفاق نظري حول أصل السلطة، وإنما أصبح إطارًا لفهم العلاقة اليومية بين الدولة والمواطن.

فالدولة مطالبة بالأمن والعدل وحماية الحقوق وتوفير الخدمات، والمواطن مطالب باحترام القانون والمساهمة في المجتمع وتحمل مسؤولياته.

وفي الفكر الإسلامي، وجدت مجموعة من المفاهيم التي تنظم هذه العلاقة، مثل البيعة والشورى والعدل والأمانة والنصيحة والطاعة في المعروف وحقوق الرعية وواجباتها.

وقد أظهرت الدراسة وجود بعض أوجه التقاطع بين هذه المفاهيم ونظرية العقد الاجتماعي، خصوصًا في موضوعات الشرعية والمسؤولية والحقوق والواجبات وتقييد السلطة، مع التأكيد على الاختلاف في المرجعية والسياق والتصور الفلسفي.

أما الدولة الحديثة فتواجه اليوم أزمة جديدة للعقد الاجتماعي، تتمثل في ضعف الثقة، والفساد، وعدم المساواة، وضعف المشاركة، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

ولذلك فإن المطلوب ليس إلغاء العقد الاجتماعي، وإنما تجديده.

ويجب أن يقوم هذا التجديد على مجموعة من المبادئ الأساسية:

سيادة القانون، والعدالة، وتكافؤ الفرص، وحماية الحقوق والحريات، والمشاركة السياسية، ومكافحة الفساد، والمسؤولية المجتمعية، والتوازن بين الأمن والحرية، وفعالية المؤسسات الدستورية، ودعم المجتمع المدني.

كما يجب أن يستوعب العقد الاجتماعي الجديد التحول الرقمي، وأن يضيف إلى الحقوق التقليدية مجموعة من الحقوق الرقمية المرتبطة بالخصوصية وحماية البيانات والأمن السيبراني والوصول العادل إلى التكنولوجيا.

إن الدولة القوية ليست الدولة التي تعتمد على القوة وحدها، وإنما الدولة التي تتمتع بمؤسسات قوية وقانون عادل وإدارة كفؤة وقضاء نزيه وخدمات فعالة.

والمواطن القوي ليس المواطن الذي يطالب بحقوقه فقط، وإنما المواطن الذي يعرف حقوقه وواجباته، ويحترم القانون، ويشارك في بناء مجتمعه، ويمارس حريته بمسؤولية.

ومن هنا فإن نجاح العقد الاجتماعي المعاصر يتوقف على الانتقال من علاقة تقوم على السلطة وحدها إلى علاقة تقوم على الشراكة، ومن الخضوع إلى المواطنة، ومن الغموض إلى الشفافية، ومن الإفلات من المسؤولية إلى المساءلة، ومن ضعف الثقة إلى الثقة المتبادلة.

وفي النهاية، يمكن صياغة جوهر العقد الاجتماعي المعاصر في العبارة الآتية:

"دولة تحمي ولا تستبد، ومواطن يشارك ولا يفسد، وقانون يسري على الجميع، ومجتمع يتعاون ولا يتنازع، ومؤسسات تراقب وتحاسب، وعدالة تصون الحقوق وتحقق تكافؤ الفرص."

وهذا هو الأساس الذي يمكن أن تُبنى عليه دولة حديثة مستقرة، ومجتمع متماسك، ومواطنة فاعلة، وعلاقة متوازنة بين الدولة والشعب.

المراجع

توماس هوبز، الليفياثان.

جون لوك، رسالتان في الحكم المدني.

جان جاك روسو، العقد الاجتماعي.

مونتسكيو، روح القوانين.

عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة.

الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية.

ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية.

ابن القيم، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية.

محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الإسلامية.

محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي.

عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة.

.George H. Sabine, A History of Political Theory

.Andrew Heywood, Political Theory: An Introduction

.Robert A. Dahl, On Democracy

.John Rawls, A Theory of Justice

.Jürgen Habermas, Between Facts and Norms

.Francis Fukuyama, Political Order and Political Decay

Daron Acemoglu & James A. Robinson, Why Nations Fail.

Susan Rose-Ackerman & Bonnie Palifka, Corruption and Government.

تم بحمد الله تعالى